الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي مغنية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
تحت عنوان

دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية

دراسة قياسية للفترة 1990-2019

من إعداد :
غالية عباس

تحت إشراف:
- الدكتور: بن عزة محمد

السادة أعضاء لجنة المناقشة

أ.د داودي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	رئيسا
د. بن عزة محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	مشرفا
د. بومدين حسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن مسعود نصر الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تموشنت	ممتحنا
أ.د شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بن لباد محمد	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

إهـــــــداء

إلى والدي الكريمين

إلى إخوتي حفظهم الله

إلى روح كل من شجعني على إتمام هذه الأطروحة، رحمهم الله

إلى كل الأصدقاء والأحبة

إلى كل باحث علم

غالية عباس

شـكر وعرفان

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور: **محمد بن عزة** الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث.

وكل الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة التحكيم لتقييمهم البحث ولكل ملاحظاتهم القيمة.

كما أشكر كل من قدم يد العون

الفهـــــرس

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
قائمة الأشكال البيانية والجداول	
المقدمة العامة	أ-ح
الفصل الأول **مقاربة نظرية حول الإنفاق العام والعدالة الإجتماعية**	**01**
تمهيد	01
1.الانفاق العام أسس ومفاهيم	03
1.1.تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	03
1.1.1.الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي	04
2.1.1.الإنفاق العام في الفكر الكنزي	05
3.1.1.الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي	10
4.1.1.الإنفاق العام في الفكر الإسلامي	11
2.1.النفقات العامة وتقسيماتها	13
1.2.1.ماهية النفقة العامة	13
2.2.1.تقسيمات النفقة العامة	15
3.2.1.تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري	19
3.1.قواعد الإنفاق العام	21
1.3.1.ضوابط الإنفاق العام	22
2.3.1.حدود الإنفاق العام	24
3.3.1.ظاهرة تزايد النفقات العامة	27
2.الإطار النظري حول العدالة الاجتماعية	38
1.2.نشأة مفهوم العدالة الاجتماعية	39
1.1.2.التعريف اللغوي لمفهوم العدالة الاجتماعية	40

2.1.2.التعريف الإصطلاحي لمفهوم العدالة الاجتماعية	41
3.1.2.دلالات مفهوم العدالة الاجتماعية	43
4.1.2.الابعاد والإشكاليات	45
5.1.2.العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخري في حقل العلوم السايسة	46
6.1.2.نحو نقد مفهوم العدالة الاجتماعية	48
2.2.العدالة الاجتماعية في في الفكر الاقتصادي	50
1.2.2.العدالة الاجتماعية في الفكر المالي المعاصر	51
2.2.2.العدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي	52
3.2.2.العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي	54
4.2.2.العدالة الاجتماعية في الفكر الإشتراكي	60
5.2.2.لمحة عامة عن تطور العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم	62
3.نظريات اعادة التوزيع	70
1.3.تطور نظريات التوزيع وإعادة التوزيع	70
1.1.3.التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخل	70
2.1.3.نظرية التوزيع التقليدية	72
3.1.3.نظرية الاحتكار الطبقي (نظرية الصراع الطبقي)	77
4.1.3.نظرية التوزيع عند المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط)	79
5.1.3.النظرية المؤاخذات على الاقتصاديين في موضوع التوزيع	79
6.1.3.النظرية الانتاجية الحدية	80
2.3.الكلاسيك والعدالة الاجتماعية (الامانات الاجتماعية والتحويلات)	82
1.2.3.نظرية التوزيع في الفكر الاشتراكي	89
2.2.3.نظرية التوزيع في الفكر الاسلامي	90
3.3.مراحل توزيع الدخل القومي والعدالة الاجتماعية	103
1.3.3.المداخل النظرية لدراسة وتحليل اعادة توزيع الدخل	103
2.3.3.أهمية توزيع الدخل	104
3.3.3.علاقة سوء توزيع الدخل القومي بالمستوى المعيشي	105
1.3.3.3.منحنى لوريزLorez Curve	106

2.3.3.3.معامل جيني	108
4.3.3.العلاقة بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية	109
5.3.3.دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل	111
خلاصة الفصل	113
الفصل الثاني : **الدراسات السابقة حول الإنفاق العام والعدالة الإجتماعية**	115
تمهيد	116
1.الدراسات الخاصة بالإنفاق العام	117
2.الدراسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية	127
خلاصة الفصل	136
الفصل الثالث : **دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في دول: الجزائر، تونس والمغرب** **-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 -**	137
تمهيد	138
1. تطور واقع تخصيصات الانفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، تونس والمغرب	139
1.1.الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر	139
1.1.1. تحليل الانفاق الحكومي في الجزائر	142
2.1.1.إستراتيجية محاربة الفقر في الجزائر	146
2.1.الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في المغرب	151
1.2.1.المغرب و العدالة الاجتماعية	152
2.2.1.إستراتيجية محاربة الفقر في المغرب	153
3.1.الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في تونس	154
1.3.1.تونس والعدالة الاجتماعية	155
2.3.1.إستراتيجية محاربة الفقر في تونس	156
4.1. تقييم تجربة الدول المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) في المجال الاجتماعي	158
1.4.1. الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية	159

2.4.1. الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية	159
2. النمذجة القياسية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، تونس والمغرب	160
1.2. أدوات الدراسة القياسية المستعملة	160
1.1.2. مفاهيم حول نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	161
2.1.2. أهمية استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	161
3.1.2. .أشكال نماذج السلاسل الزمنية المقطيعية	162
2.2. النتائج التطبيقية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، تونس والمغرب	171
1.2.2. نبذة تعريفية عن عينة الدراسة (الد ول : الجزائر، تونس ، المغرب)	171
2.2.2. بيانات وعينات الدراسة و النموذج المستخدم في الدراسة	172
3.2.2. تحليل وصفي لبيانات الدراسة	173
3.2.2. .اختبار جذر الوحدة للبانل IPS	175
4.2.2.انحدار البانل –الأثر الثابت	176
5.2.2.انحدار البانل –الأثر العشوائي	177
6.2.2. اختبار بوسمان (Housman 1978)	178
7.2.2. اختبار الاستقلال المقطعي لبيانات البانل حسب بيزاران 2015	179
8.2.2. إختبار (Wooldridge) للارتباط الذاتي للأخطاء في بانل التأثيرات الثابتة	180
9.2.2. اختبار التكامل المشترك ل Pedroni	181
10.2.2 انحدار المتوسط التجميعي لـــ (Pesaran and Smith1995)	182
11.2.2. انحدار المتوسط التجميعي لـ (1995) Pesaran and Smith	183
خلاصة الفصل	185
الخاتمة العامة	186
قائمة المراجع	193
قائمة الملاحق	206

قائمة الأشكال البيانية.

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	نموذج تقاطع كينز بين الانفاق الكلي والعرض الكلي	08
02	توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط	09
03	تقسيم النفقات العامة من جانب المعيار الاقتصادي	19
04	تقسيم النفقات العامة حسب القانون الجزائري	21
05	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	24
06	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.	27
07	اعتماد الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ، وفقًا لقانون أدولف فاغنر	28
08	تطور الإنفاق العام وفق أثر الإزاحة	32
09	تطور مؤشر التنمية البشرية من 1990 إلى 2015 لمجموعات مختلفة من البلدان	62
10	تطور مؤشر التنمية البشرية حسب مجموعة البلدان (1990-2015)	63
11	تطور مؤشر جيني لعينة مختارة من البلدان ، 1970-2015	64
12	تطور أعلى نسبة 1٪ من نصيب البلدان في الدخل ، 1990-2016	65
13	تطور عدم المساواة في الدخل العالمي والاتجاهات الحديثة في دخل الفرد الحقيقي على مستوى العالم	66
14	تطور معدلات الفقر بمرور الوقت	68
15	تطور معدلات الفقر في العالم والمناطق	69
16	منحنى لورنز	107
17	تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في الجزائر 1990-2019	140
18	تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في المغرب 1990-2019	151
19	تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في تونس 1990-2019	154

قائمة الجداول.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للثلاثي الأول	142
02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الوحدة: مليار / دج	143
03	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):	144
04	تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995-2000)	146
05	مؤشر دليل التنمية البشرية والفقر البشري في الجزائر للفترة (2005-2008)	147
06	تطور عدد المستفيدين من المساعدات في إطار الشبكة الاجتماعية في الجزائر للفترة (2005- 2007)	148
07	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2001-2008) الوحدة مليار دينار جزائري	149
08	عدد المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2001-2008)	150
09	البطاقة التعريفية لدول الدراسة	171
10	الإحصاء الوصفي لبيانات البانل المستخدمة للدراسة القياسية	174
11	اختبار جذر الوحدة للبانلIPS	175
12	انحدار البانل –الأثر الثابت	176
13	انحدار البانل –الأثر العشوائي	177
14	اختبار هوسمان	179
15	اختبار الاستقلال المقطعي لبيانت البانل حسب بيزاران 2015	179
16	اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي للأخطاء في بانل التأثيرات الثابتة	180
17	اختبار التكامل المشتركpedroni	181
18	انحدار المتوسط التجميعي لـ (1995) Pesaran and Smith	183
19	انحدار المتوسط التجميعي لـ (1995) Pesaran and Smith لكل دولة على حدة	183

المقـدمة العـامة

المقدمة العامة:

يستأثر موضوع العدالة الاجتماعية باهتمام بالغ في البحوث التنموية وجهود الدول والمنظمات الدولية، مستهدفة التعامل الصحيح مع مواثيق حقوق الإنسان من جهة، والتعرض أكثر لمواطن الظل في توزيع مخرجات السياسات العامة. وعادة ما تعتبر فكرة المساواة مدخل السياسات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية. لأنها تمثل الجانب الأخلاقي للتعامل مع الفئات الهشة في المجتمع، ولأنها تعبر عن مفهوم أعمق من المساواة بمضمونها الظاهر. وفي هذا اختلفت الفلسفات في آليات تحقيقها.

كما يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، ومن ثمة على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه، وأدة مهمة في الرقي بالمستوى الإجتماعي للأفراد المجتمع وتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال التقليل من الفوارق في الدخل لكل شرائح المجتمع.

وفي هذا الصدد عرفت الجزائر ودول المغرب العربي (خاصة الجزائر ، تونس والمغرب) مجموعة من الإصلاحات بأساليب وأدوات مختلفة دون انعكاس مؤثر على العدالة الاجتماعية، فهناك العديد من الدلائل على غياب العدالة الاجتماعية فيها، كوجود:

- العلاقة العكسية بين مستوى الدخل ومستوى التعليم،
- التدهور الشديد في الرعاية الصحية والخدمات التعليمية،
- ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

يختلف أثر الإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية بين دولة وأخرى حسب السياق الإنفاقي الاقتصادي بين تلك الدول ونمطه للفرد.

ومعلوم أن الوطن العربي يعرف مسيرة تسعى الى التغيير الاجتماعي الاقتصادي في أسلوب مخالف لما عرفه من الثورات على قدر نهضة وتاريخ كل بلد عربي في العصر الحديث، وتعتبر مسألة العدالة الاجتماعية التي شكلت تحدياً للدول العربية على مدى العقود الماضية، مسألة مثيرة للقلق بشكل خاص.

إن موجة الصراعات والاضطرابات التي هيمنت على المنطقة في العقد الماضي كانت على حد سواءا عارضا وسبب لعدم إعطاء الأولوية الكافية للعدالة الاجتماعية كهدف إنمائي. ومع ذلك، فإن التركيز على الصراعات العنيفة والاضطرابات المعطلة كقضية أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية، لن يكون كافيا. إن عالم العمل يشهد تحولات. ويؤكد الاقتصاديون أننا نعيش في «ثورة صناعية رابعة،» محددة بأنها عبارة عن «مزيج من التكنولوجيات التي تموه الخطوط الفاصلة بين المجالات الفيزيائية والرقمية والبيولوجية». وقد أدى صعود كليهما إلى تحويل عالم العمل مع نتائج عميقة تم اختبارها في جميع أنحاء العالم. والذي يِسف اليه، أنه يلاحظ على الدول العربية أنها تجني أسوأ نتائج هذا التحول. بالفعل، سيتم القضاء على سبل عيش العمال ذوي المهارات البسيطة وغير الماهرين في القطاعين الصناعي والزراعي بسبب الميكنة المتعدية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات التكنولوجية يستعدون لجني أكبر الفوائد الاقتصادية، وما ذلك إلا تغيير من شأنه أن يزيد من تصنيف الطبقات الاجتماعية في فوارقها ويعمق عدم المساواة ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية واحتمال حدوث الاضطرابات في العالم العربي، من الطبيعي أن تعيق القضايا الهامة المتعلقة بالعمالة الناقصة والبطالة وعدم التوظيف أي جهود تنموية أو إصلاحية تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية لهذه الفئات. وتشكل سبل العيش المتدهورة ومسارات العمالة المحتملة لهؤلاء الأفراد، إلى جانب المؤسسات السياسية غير التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني العاجزة، تهديداً خطيراً لاستقرار المنطقة على نطاق أوسع. ومن جهة أخرى، فإن الحكومات تخاطر بوقف وتيرة الميكننة والرقمنة على مسؤوليتها، إذ إن العديد من الدول العربية تشهد مستويات منخفضة من الاتصال بسلاسل القيمة العالمية والابتكار الأساسي. فالنظم الاقتصادية الريعية هي السائدة في العالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد

اقتصادات دول الخليج إلى حد كبير على إنتاج النفط، في حين تبدي دول أخرى علامات ومستويات متباينة من الهشاشة وتعتمد إلى حد كبير على المساعدات الدولية والإقليمية وتعرف بتصدير المنتجات الخام والمواد ذات القيمة المضافة المنخفضة والموارد البشرية.

إن عدم اعتماد الابتكارات التكنولوجية الأخيرة سيغرق الدول العربية في مزيد من العزلة الاقتصادية. ولا يمكن إلا للإصلاح المستدام للاقتصادات الإقليمية أن يحل هذه المعضلة ويرسم طريقاً يمنع العمال المستضعفين من استبعادهم من الاقتصاد، مع تشجيع التكامل التكنولوجي وتنمية الاقتصادات الحديثة التنافسية. أي جهود تنموية أو إصلاحية تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية لهذه الفئات. وتشكل سبل العيش المتدهورة ومسارات العمالة المحتملة لهؤلاء الأفراد، إلى جانب المؤسسات السياسية غير التمثيلية ومنظمات المجتمع المدني العاجزة، تهديداً خطيراً لاستقرار المنطقة على نطاق أوسع. ومن جهة أخرى، فإن الحكومات تخاطر بوقف وتيرة الميكنة والرقمنة على مسؤوليتها، إذ إن العديد من الدول العربية تشهد مستويات منخفضة من الاتصال بسلاسل القيمة العالمية والابتكار الأساسي فالنظم الاقتصادية الريعية هي السائدة في العالم العربي. وعلى هذا الاساس يتم طرح الإشكالية التالية:

هل تمكنت سياسة الإنفاق العام من تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية في الجزائر وتونس والمغرب؟

- **أسئلة الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المحورية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1) ما هو الترابط النظري الاقتصادي بين الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية ؟
2) ما هو أثر الإنفاق الحكومي على عدالة توزيع الدخل القومي ؟
3) لماذا هناك فوارق بين تحقيق العدالة الاجتماعية في دول شمال افريقيا؟

- **فرضيات الدراسة:** جاءت فرضيات الدراسة كمايلي:

1) هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام و توزيع الدخل العادل بين الأفراد في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

2) هناك علاقة عكسية بين تفاقم ظاهرة الفساد والبيروقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية, ومستوى تحقيق العدالة في البلدان محل الدراسة.

3) هناك علاقة طردية بين سياسة التوزيع و اعادة التوزيع و تحقيق العدالة الاجتماعية.

- **أهداف الدراسة** : للإجابة على إشكالية المحورية فإن الهدف المتوخى من الدراسة يتمل فيما يلي:

1) دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية.

2) تحليل اثر الإنفاق الحكومي على عدالة توزيع الدخل القومي

3) تأثير إنفاق قطاع الصحة في تحقيق العدالة الاجتماعية

4) أهمية الدخل الفردي على توفير مستوى من الرفاهية

5) تأثير سياسة الدولة في توزيع الدخل العادل بين الأفراد.

- **أهمية الدراسة:**

استنادا إلى حقيقة أنه لا توجد أدلة تجريبية شاملة عن أثر الإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية في الجزائر وتونس والمغرب، لذلك اعتبرنا أنه من الضروري إجراء دراسة بحثية خاصة بكل بلد اتجاه ونوع هذا الأثر سواء أكان إيجابيا أم سلبيا، فضلاً على أن نتائج الدراسة ستكون مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية في سبيل تغيير مسار أو توجيه الإنفاق بطرق أخرى لزيادة الأثر الايجابي أو الحد من الأثر السلبي والعمل بجودة مؤسسية أفضل للنمو والتنمية.

- **منهجية الدراسة :**

في إطار هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الاستنباطي في وصف وتحليل ظاهرتي الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما، وكذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل دور

الإنفاق الحكومي في بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وتونس والمغرب، مع الاستعانة بالمنهج القياسي لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتحديد العلاقة التوازنية ضمن منهجية التكامل المشترك في المدى الطويل و ذلك بدراسة البانل داتا للدول الثلاث وباستخدام نماذج بانل الديناميكية، وهما مقدرة وسط مجموعة (mean group estimator) واختصار MG ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled mean group estimator) واختصار PMG.

– الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

تحاول هذه الدراسة تبيان واختبار تأثير الانفاق العام على العدالة الاجتماعية في كل من الجزائر وتونس والمغرب باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة 1990 -2019 أخذت من البنك الدولي،

– خطة البحث:

بغية الإجابة على الإشكالية المحورية المطروحة ، والخروج بنتائج مهمة في موضوع الدراسة ، فقد شملت الدراسة المحاور الأساسية التالية :

- تناول **الفصل الأول**: الإطار النظري للانفاق العام والعدالة الاجتماعية، الذي عالجنا فيه:
  - تطور الانفاق العام والعدالة الاجتماعية خلال المدارس الاقتصادية
  - العلاقة الموجودة نظريا بين الانفاق العام والعدالة الاجتماعية
- أما **الفصل الثاني**: استعرضنا أهم الدراسات السابقة التي عالجت قضايا الموضوع من منظور اقتصادي أو اجتماعي محض، مع التركيز على الظاهرة الهامة في نماذج مختلفة.
- وخصص **الفصل الثالث**: اختبار دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في دول: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الواقعة بين 1990 و2019.

- أما **الخاتمة** فقد أحصينا فيها النتائج المتوصل اليها من خلال هذا الاسهام العلمي.

- وقد قدمت مكتبة للمصادر والمراجع المعتمدة في البحث لتكون انطلاقة لأبحاث أخرى في المجال نفسه.

– **صعوبات الدراسة:** واجت الباحث صعوبات تلخصت في الحصول على البيات المستعملة في الدراسة ، لما لها من أمية كبيرة في الخروج بنتائج مرضية حول تأثير الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول محل الدراسة ، كما يلي:

- وجود فوارق جلية في البيانات للبلدان الثلاثة محل الدراسة بين مختلف قواعد البيانات والإحصائيات التي تم الإطلاع عليها.

- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات الخاصة بمجال العدالة الاجتماعية للبلدان الثلاثة محل الدراسة .

الفصل الأول

مقاربة نظرية حول الإنفاق العام والعدالة الإجتماعية

تمهيد :

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي ، إذ عمل الفكر المالي بقيادة الاقتصادي كينز على التأكيد انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض على أن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها المالية يشكل حافزا إضافيا على زيادة الإنتاج.

وبهذا المنطلق تعتبر النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية ، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميتها سواء من الجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي.

والهدف من خلال هذا الفصل هو تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة من خلال التطرق إلى تطورها التاريخي تماشيا وأشكال الدولة في الفكر الاقتصادي وذلك ابراز مفهوم النفقة العامة وتقسيماتها المتعددة، وتوضيح قواعد وأسس النفقات العامة.

وفي الجانب الثاني فقد طرحت قضية العدالة الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة بشكل عبر عن عمق إشكالية تلك القضية في إطارها المفهومي والقيمي والتطبيقي، وهو ما أفضى إلى أهمية معالجة هذه القضية من منظور أشمل يتسق وعمق تداعياتها وتأثيراتها على الدولة والمجتمع وما تفرضه متطلبات البناء والإصلاح الحالية لاسيما مع التحديات الاقتصادية التي تتطلبها عملية الإصلاح وأهمية توزيع أعباء وتكلفة الإصلاح على الشرائح القادرة.

العدالة الاجتماعية هي مسؤولية الدولة باعتبارها المسؤولة عن رسم وتخطيط السياسات وسبل تنفيذها، إلى جانب مسؤوليات وأدوار أخرى تتعلق بالوضع الراهن في ظل تحديات الإصلاح الاقتصادي التي تواجه البلاد، يرتكز مفهوم العدالة الاجتماعية بالأساس على فكرة التوزيع المتساوي بين الأفراد، كما أن

هناك عدد من الضوابط التي تشكل في مجملها فلسفة العدالة الاجتماعية تتمثل في أن العدالة الاجتماعية ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق تنمية مستدامة، ولها مجموعة قيمة ينبغي على المجتمع تحقيقها حتى يتسنى تحقيق العدالة. وفي إطار ذلك تحددت محتويات الدراسية الحالية في تبيان مفهوم العدالة الاجتماعية وتطورها في المدارس الاقتصادية و كيفية تحقيقها

1. الإنفاق العام أسس و مفاهيم:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المنتهجة من طرف السلطات العمومية لتحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على توجيه مخصصات هذه النفقات إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة، وكذا التقليل من حجم النفقات غير المنتجة، ومنه تحقيق أهداف النمو الاقتصادي[1].

كما أن الإنفاق الحكومي اقترن تطوره بتطور دور الدولة عبر الزمن، فقد انتقلت هذه الأخيرة من مفهومها كدولة حارسة في الفكر الكلاسيكي، مرورا بالدولة المتقدمة في ظل الفكر الكنزي، وبعده الدولة المنتجة عند الاشتراكيين، حيث أن الإنفاق الحكومي كان ضيق التطبيق عند الكلاسيك، ثم بدأت فعاليته في الظهور عند الكنزيين لاهتمامهم بالسياسة المالية، وبنا أن الفكر الاشتراكي أعطى للدولة أهمية بالغة وقصوى، فقد توسع الإنفاق أكثر، أما فيما يخص الشريعة الاسلامية فقد أعطى نظرة منضبطة نوعا ما.

1.1. تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور نظرته للدولة من يد خفية إلى عنصر أساسي في اتخاذ القرار، صاحبها تطور للإنفاق العام لمدى تأثيره على النشاط الاقتصادي من جهة، ولمدى تعبيره عن واجباتها وبرامجها وأهدافها في شكل نقدي.

ولدراسة تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي وجب علينا البدء بدراسة تطوره في الفكر الكلاسيكي ثم الكنزي، يليه الفكر الاقتصادي الاشتراكي حسبما كان النظام الاقتصادي القديم في الجزائر وأخيرا الفكر الاقتصادي الإسلامي.

[1] – بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1990–2017– ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، 2018، ص 98.

1.1.1.الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

جاء الفكر الكلاسيكي بزعامة أدم سميث 1790/1723 حيث أشار إلى أن الية السوق تتميز بتلقائية التوازن أو ما يسمى بمبدأ اليد الخفية دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي إذ انطلق من مبدأ الايديولوجية الفردية كأساس لقيام النشاط الاقتصادي[1].

أمن أدم سميث بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بأن تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية دون تدخل الدولة[2]، غير أن دورها يقتصرعلى تمويل الوظائف التقليدية للدولة من حفظ الأمن والنظام العام والدفاع[3].

فقد أسست هذه المدرسة رفضها للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال الفروض التالية[4]:

- الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن اقتصاد السوق الخال من التدخل هو الأكثر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.
- فرضية كمال الأسواق ففي ظل تحقق فرضية كمال الأسواق فإن أليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معا، إذ يتم الانتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.
- انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الوضوح والشفافية.
- التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

[1]- كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، ، العدد 22، جوان 2017، ص 2.

[2]- تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013، ص 4.

[3]- محمد أحمد الكايد، التحليل المالي و الاقتصادي، دار كنوز للمعرفة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010،ص 21.

[4]- عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، القاهرة، 2009، ص 02.

وقد ركز الفكر الكلاسيكي على خصائص محددة حول مفهوم الإنفاق الحكومي نلخصها فيما يلي[1]:

- تقديس مبدأ توازن الميزانية: أي عدم قبول عجز وعدم تكوين فائض
- تقييد حجم الانفاق العام: أي أن يكون ضيقا ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.

يمكن القول في الأخير أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية بالغة للإنفاق الحكومي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، بل ونادرا ما كانوا يخصصون لها حيزا مستقلا من كتاباتهم، كما أنهم اعتنوا بمحددات الانفاق العام ومعايير توزيعه أدنى اهتمام ممكن، بل اكتفوا بالجوانب القانونية المتعلقة بإجراءات الانفاق العام وإجراءات مراقبته بالنصيب الأكبر في دراستهم.[2]

2.1.1. الإنفاق العام في الفكر الكنزي:

شهد العالم سنة 1929 أزمة الكساد العظيم و التي أتت على معظم الدول التي تبنت الأفكار الكلاسيكية وحطمت هذه الأزمة كل الأفكار السائدة آنذاك مثل اليد الخفية ، قانون ساي و هنا ظهر تيار جديد على يد الاقتصادي جون كينز و جاءت هذه أفكار هذا الأخير و نظرياته ناقدة لأفكار التقليديين حيث اصدر كتابه في عام 1936 تحت عنوان (النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود) و دعا إلى حتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لعلاج مشكلة القصور في الطلب الكلي الذي كان سببا في حدوث الأزمة و ليس فائض الإنتاج كما اعتقد البعض [3] .

و لقد قدم كينز دراسة لنموذج لنظام رأسمالي متطور تتجلى مشكلته في عدم استطاعته للاستغلال الموارد استغلالا فعالا ، خصوصا ما هو متعلق باليد العاملة بمعنى أن هذا النظام يعاني من مشكلة البطالة

[1]- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص 18.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص410.

[3]- عادل أحمد حشيش تاريخ الفكر الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1947 ص 576 .

ذهب للقول أن سبب هذا المشكل هو مشكل في الطلب الكلي الفعال، خصوصا بعد أزمة الكساد العظيم 1929، حيث ركز كينز على ضرورة رفع مستوى الطلب الفعال من أجل القضاء على هذه المشكلة، ومنه تظهر لنا المعالم الرئيسية للنظرية العامة وأساسها فكرة الطلب الكلي الفعال، ويتكون هذا الطلب من طلب عادي مضافا إليه القدرة الفعلية على الشراء .[1]

نتيجة أزمة الكساد العالمي في 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن خلق حلول للأزمة ظهر الفكر الكنزي 1946/1883 الذي أثبت عدم صحة الفكر الكلاسيكي والذي اعتمد على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عوضا عن عدمه، وجاء بقانون الطلب يخلق العرض نافيا قانون ساي للمنافذ [2]، بالإضافة إلى ارتكازه على الدعائم التالية:

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي إلى التحليلي الاقتصادي الكلي.
- ضرورة تدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من خلال تأثير المجاميع الاقتصادية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال.
- تحويل الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل المرتبط بالسياق طويل الأجل إلى الأجل القصير.[3]

لذلك ظهرت أنواع جديدة من الانفاق العام لم تكن معروفة من قبل، كنفقات الحد من البطالة، ونفقات دعم الانتاج، ونفقات إعادة توزيع الدخل الوطني، ونفقات تمويل التنمية الاقتصادية، ونفقات التعمير، وبهذا أصبح الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية[4].

[1] – لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة لدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2014 ص 44 .

[2] – كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001–، مرجع سابق، ص 3.

[3] – فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008، ص 29–31.

[4] – تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001–2014، ص 4.

أكد "كينز على أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب العائلات والمؤسسات، فعليها أن تلعب دور الدولة الذي يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب، والإنفاق العام، والاستثمار العمومي1، إن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يلي [2]:

➢ زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال:

- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات ، ذلك أن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي ، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ،ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.

- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

➢ زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال

- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة باقامة مشاريع استثمارية

- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي"، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

[1]– عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص63.

[2]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسيات وموضوعات، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص151

كما أيد الاقتصادي الأمريكي (Hansen Alvin) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية "تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال الرسم البياني أدناه:

الشكل البياني (1): نموذج تقاطع كينز بين الانفاق الكلي والعرض الكلي:

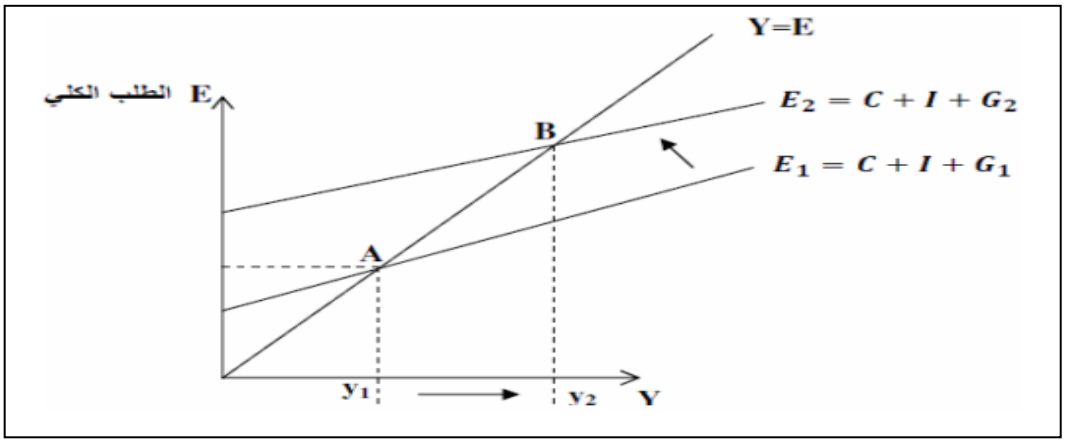

Source: Gregory Mankiw: government purchases and real interest rates, journal of political economy , vol95 n°, 2 , April1987,p311.

من خلال الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري (E)، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45° ، وتمثل نقطة التقاطع (A) نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي(Y1) ، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية ، فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى(Y2) وهو(دخل العمالة الكاملة).كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

وحسب التحليل الكينزي فان للإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام. ولتوضيح أكثر لدور الإنفاق العام من خلال الشكل البياني التالي:[1]

الشكل رقم (2): توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط

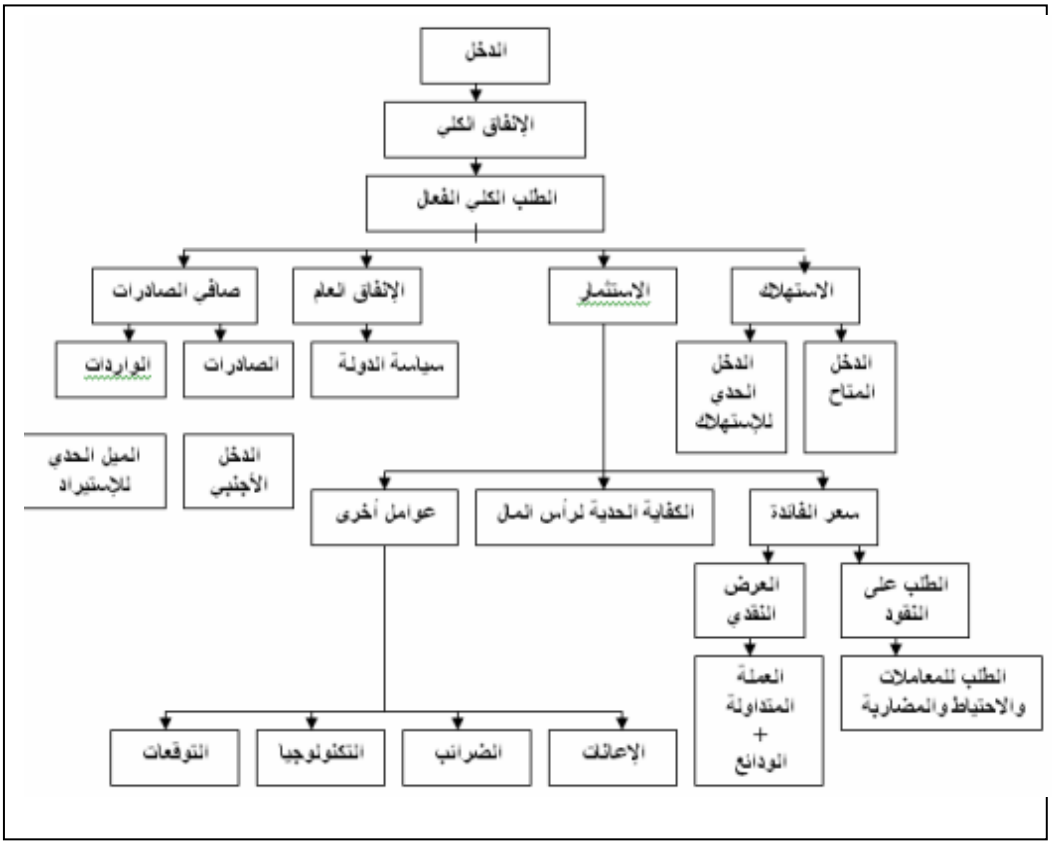

المصدر : عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص45.

فمن خلال النموذج الكنيزي التقليدي لأثر السياسة الميزانية التوسعية التي ينتج عنها ثلاث أنماط من الآثار وهي:

[1]- بن عزم محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بغتباع منهج افضباط بالأهداف ، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر تلمسان ، الجزائر ،2014-2015 ، ص9.

أولا: آثار مباشرة ناتجة عن زيادة النفقات العامة (أو زيادة نفقات الاستهلاك الشخصي إذا تم التخفيض من الضرائب على الدخل الشخصي).

ثانيا: أثار غير مباشرة لزيادة النفقات الاستهلاكية الناتج عن ارتفاع مستويات الدخل .

ثالثا: أثر تسارعي ناتج عن نمو النفقات الاستثمارية الناتج عن زيادة الطلب الكلي.[1]

لكن الزيادة في الانفاق العام لها حدود لا يجب أن تتجاوز مرحلة التوازن ، لكون أن استمرار العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار.

3.1.1 الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

نتيجة الثورة الشيوعية التي قامت بها روسيا عام 1917 ظهرت الدولة الاشتراكية التي انتشرت في أروبا و بعض دول العالم الثالث، فأصبحت الدولة منتجة و تملك الكثير من وسائل الانتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير من الانتاج القومي، وتعتمد في كثير من النشاط الاقتصادي على التخطيط القومي، فاتسع نطاق النفقات العامة في هذه الدول التي اتبعت هذا النظام[2].

حيث ارتكز الفكر الاشتراكي على مجموعة دعائم نذكر أهمها [3]:

- الدولة وحدها هي التي تملك وسائل الإنتاج.
- الدولة هي التي تقوم بالاستثمارات.
- سيطرة الدولة على السياسات العامة.
- الدولة هي التي تقوم بعملية التخطيط في مختلف المجالات من خلال مؤسساتها.
- تحديد الأسعار يكون من طرف الدولة.
- على الوحدات الانتاجية تنفيذ خطط الدولة.

[1] Munir A. Sheikh, Patrick Grady et Paul H. Lapointe, L'efficacité de la politique budgétaire en économie ouverte, L'Actualité économique, vol. 56, n° 4, paris; 1980, p502,503

[2]- محمد أحمد الكايد، التحليل المالي و الاقتصادي، مرجع سابق، ص 22.

[3]- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 34.

وقد لعب الاستثمار دورا كبيرا في ظل الدولة الاشتراكية، ومنه برز دور السياسة المالية عامة والسياسة الانفاقية خاصة في إشباع الحاجات الانسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الانتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن النفقات العامة في الدول الاشتراكية تخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الانفاق العام في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كالتالي[1]:

- النفقات على الجانب الانتاجي: وهي نفقات موجهة لتوسيع الانتاج، والاستثمار في مجال الصناعة، الزراعة، البناء والنقل، وهي تفوق 40٪ من الميزانية العامة في غالب الأحيان.
- نفقات تخص المجال غير الانتاجي، وتضم:
  - الانفاق الاستثماري غير الانتاجي: تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة، التعليم والثقافة.
  - الاستهلاك العام: وهي النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية لفئات المجتمع، كالضمان الاجتماعي، الاعانات .....

ومنه أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا هاما ومهما وكبيرا، حيث أصبحت الدولة أنذاك تعرف بالدواة المنتجة، وبالتالي أعار أهمية كذلك لسياسة الانفاق الحكومي

4.1.1. الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إن الحاجة العامة في نظر الفكر الاسلامي متغيرة ومتطورة، ففي عهد الرسول مثلا لم تكن الحاجات كثيرة أولا لقلة السكان وإضافة لتطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي، وقد قام الفكر الاقتصادي الاسلامي على مجموعة مبادئ:

- تحريم الاستغلال والربا.
- توزيع الثروة.
- اقرار حق الملكية الخاصة وحيازة الأموال وفقا للشريعة الاسلامية.

[1]- شاكر محمود شهاب، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989، ص 21،22.

- الحث على سلامة الأموال والمحافظة عليها من التبذير والضياع.
- تحريم الاكتناز لأنه يعطل الانتاج حيث أن المال عنصر من الانتاج.
- الحث على الانفاق بالطرق المشروعة.[1]

تقوم الدولة الاسلامية بدور أساسي فيما يتعلق بتوجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية، واتخذت أعظم خطوات الاصلاح الاقتصادي في تاريخ الحضارة الانسانية، حيث أصدرت سلسلة من التوجيهات والتشريعات على شكل أوامر اجبارية، وأشرفت على تنظيم المعاملات التجارية حيث قللت حلقات الوساطة الاستغلالية، ومنعت محاولات الهيمنة الاحتكارية.[2]

ومن الطبيعي أن تطور الأحداث واتساع نطاق الدولة يؤدي حتما إلى زيادة الانفاق العام، وهذا ما أخذه الاقتصاد الاسلامي بعين الاعتبار، ولهذا يذكر لنا التاريخ أن الامام علي بن أبي طالب عليه السلام في فترة حكمه فرض ضريبة على الإبل كوسيلة لتوسيع قاعدة الايرادات لتمويل الانفاق العام المتزايد لتحقق الدولة أهدافها وتقوم بوظائفها.

لذلك أخذت النفقات العامة فيما بعد تتطور بتطور الحاجات العامة وتجددها، فشملت الصحة والتعليم والصناعة ودعم الأسعار و نشر الاسلام والدعوة إليه وتطوير الجيش واصلاح الأراضي وغيرها، إضافة إلى الجانب التقليدي كالأمن و الدفاع[3].

يمكن القول في الأخير أن الفكر الاسلامي قد وجه النشاط الاقتصادي ونظمه وفقا لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية.

---

[1]- ابراهيم على عبد الله، أنور المحارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر، ص 23،24.

[2]- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الرابعة، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، قطر، 2000، ص 214.

[3]- ربيع قاسم تجيل، أ.جواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الاسلام، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، جامعة البصرة ، 2008، ص 2.

2.1 النفقات العامة وتقسيماتها

ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية.[1]

لذا سوف نتطرق في هذا الجزء إلى أهم العناصر المتعلقة بالنفقة العامة.

1.2.1 ماهية النفقة العامة

لقد وردت العديد من التعريفات الخاصة بالنفقة العامة، فهناك من يعرفها:

- على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[2]
- هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام.[3]
- هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة[4].
- هي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومة الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي[5].
- هي انخفاض في القيمة الصافية ناتج عن معاملة، فالحكومة لها مهمتان عامتان في الميدان الاقتصادي، الأولى هي مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع على أساس غير سوقي، والثانية

[1]– محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 ، ص55.

[2]– زراري نور الدين، جابة أحمد، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10(العدد2)، 2017،ص 4.

[3] – علي لطفي ، المالية العامة –دراسة تحليلية – ، مكتبة عين شمس ، مصر، 1995 ، ص 182.

[4]– خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 58.

[5]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية–دراسة تحليلية وتقييمية–، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص179.

هي إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق المدفوعات التحويلية، وتفي الحكومة بتلك العمليتان من خلال النفقات العامة.[1]

- هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة.[2]

وكتعريف عام يعرف على أنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية من طرف دولة أو إحدى هيئاتها العامة [3].

تعرف أنها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[4]، ومنه توجد ثلاث أركان أساسية للنفقة العامة وهي[5]:

- مبلغ نقدي: أي لا يمكن اعتبار ما تنفقه الدولة من نفقات غير تقليدية نفقات عامة حيث لابد أن تأخذ شكل نقد، والصفة النقدية للنفقة العامة جاءت لعدة اعتبارات منها أن الاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية وليست عينية، زد على ذلك وأنه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتجاوزا لمشاكل الانفاق العيني، لمبدأ العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة، وهذا على غرار صعوبة اجراء الرقابة بنوعيها على الانفاق العيني وصعوبة تحديده.[6]

---

[1] – صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، إدارة الاحصاءات، الطبعة 2،2001، ص62.

[2] – فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة–ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص38.

[3]– كروش صلاح الدين و أخرون، تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي باستخدام نموذج السببية لغرانجر في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 3، العدد 2، 2019، ص 3.

[4]– محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص55.

[5]– بن جلول خالد، فلفول عبد القادر، دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،2018،ص 4

[6]– عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص251.

- يقوم بإنفاقه شخص عام: حيث لا يمكن اعتبار المبالغ المنفقة في سبيل تحقيق المنافع العامة إلا أذا كانت صادرة من قبل شخص عام وهي الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات العامة.

- الغرض منه تحقيق نفع عام: حيث أن الهدف الرئيسي للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة. مثل توفير الكهرباء، الماء، النقل...الخ .أو ما يطلق عليها بالسلع العمومية في الأدبيات الاقتصادية "Public Goods "[1]للسلعة العمومية خاصيتين أساسيتين هما[2] :

✓ غير قابلة للاستثناء: يعني أنه من الصعب استبعاد أي شخص من الاستفادة من هذه السلعة أو الخدمة حتى لو كان الشخص لا يدفع ثمن ذلك

- عدم التنافس: يعني أن استهلاك هذه السلعة أو الخدمة من قبل شخص واحد لا يمنع استهلاكها من قبل أشخاص آخرين، في الواقع، جميع الأفراد تستهلك نفس الكمية في وقت واحد من هذه السلعة أو الخدمة.

2.2.1 تقسيمات النفقة العامة:

نظرا لتزايد النفقات العامة واختلاف اثارها ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراض متعددة نذكر أهمها[3]:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج.
- تحقيق الكفاءة العالية في تنفيذ الميزانية.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.

[1] - Plus pertinent pour l'information peut être consulté: Randall G. Holcombe, A Theory of the Theory of Public Goods , Review of Austrian Economics 10, no. 1 (1997): 1-22.

[2] - Laurence S . Seidman, PUBLIC FINANCE, McGraw-Hill/Irwin, New York,,2009,p58

[3] - محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.

- تسهيل دراسة الأثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها.

وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة وتحقق أهدافا منشودة. حيث أشار" Anwar Salah (2005)" [1] أن الطريقة المثلى في تقسيم النفقات العامة تتم من خلال الآثار التي تنتجها النفقات العامة تنوعت تقسيمات الانفاق الحكومي وفق معيارين أساسيين هما[2]:

- المعيار الاقتصادي: يعتبر هذا المعيار معيار حديث وحركي ومتطور مع الظروف الاقتصادية، ومنه يمكن تصنيف النفقات العامة وفق هذا المعيار لعدد من المعايير أهمها:

  - معيار طبيعة النفقة العامة: تقسمها إلى نفقة تحويلية ونفقة حقيقية

  - معيار دورية النفقة: الذي يقسمها إلى نفقة جارية ورأسمالية.

  - معيار العرض من النفقة: تقسم حسب هذا المعيار إلى نفقة إدارية، اجتماعية واقتصادية.

- المعيار الوضعي أو العملي: هو ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة، ومن أهم هذه التقسيمات نجد:

  - تقسيم إداري: يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب، حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة، وكل باب ينقسم إلى فروع انفاقية، وكل فرع ينقسم إلى عدد من البنود الإنفاقية.

[1] Anwar Shah, Public expenditure analysis –public sector governance and accountability series, The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publications Data,2005,p17.

[2] – سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص 469.

- تقسيم نوعي: يتم تصنيف النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الانفاق العام، مثلا نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتبات، نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها نفقات رأسمالية.

- تقسيم وظيفي: يتم التصنيف وفقا لهذا التقسيم إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمدونة النشاطات، وعادة تقسم وظائف الدولة إلى وظيفة سيادية ووظيفة الخدمات العامة كوظيفة الصحة والتعليم والسكن.

فيما يخص تقسيمات المعيار الاقتصادي نفصل في أنواعها كالتالي:

- النفقات العامة التحويلية: هو إنفاق ليس له مقابل مباشر وهو يهدف إلى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي، بل تساهم في إعادة توزيع الدخل، أي أن هذا الانفاق من شأنه نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، وبالتالي هفي تهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل[1]. مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية، وإعانات البطالة، معاشات التقاعد. وحسب التقرير السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) لسنة 2004 أن النفقات التحويلية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 14.8%من الناتج المحلي الاجمالي وفرنسا28.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الدنمارك . 29.2%[2]

[1]– وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010،ص 109.

[2] Inge Kaul, Pedro Conceiçao, The New Public Finance, the united nation development programme, new york,2006,p119.

- النفقات العامة الحقيقية: يتمثل في جميع النفقات التي تستخدم من طرف الدولة للحصول على السلع والخدمات، وفي إطار الانفاق الحقيقي يمكن التمييز بين الإنفاق الجاري مثل أجور موظفي الدولة ونفقات الخدمات العامة المختلفة كالصحة والتعليم، إضافة إلى نفقات الدفاع[1].

- النفقات العامة الجارية (النفقات العادية): وهي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية، مثال على ذلك أجور العمال الموظفين، وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك[2].

- النفقات العامة الرأسمالية (النفقات غير العادية): ترتبط هذه النفقات بفترة زمنية معينة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والاصدار النقدي ومنها الانفاق على المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح الأضرار ونفقات مكافحة البطالة[3].

- النفقات العامة الإدارية: تتضمن إنفاق الدولة على إدارة الوزارات والمؤسسات العامة ومستلزماتها من أجور ورواتب وأصول وتدريب لتمكينها من تقديم الخدمات العامة بالشكل الأمثل الذي يحث مصلحة الأمة، من أمثلة ذلك رواتب الولاة وخصائصهم.

- النفقات العامة الاقتصادية: تتضمن إنفاق الدولة على المشاريع الإنمائية والاعانات والمنح من أجل تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة مثل زيادة الناتج القومي وتوفير خدمات أساسية للشعب كالصرف الصحي والطاقة وغيرها[4].

---

[1]- .زراري نور الدين، جابة أحمد، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق،ص 5.

[2]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 78.

[3]- نفس المرجع، ص 78.

[4]- حسين محمد سمحان وأخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 134.

- النفقات العامة الاجتماعية: تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة، كما تشمل مبالغ مالية موجهة نحو قطاع التعليم والصحة، النقل والسكن[1].

الشكل رقم 03 : تقسيم النفقات العامة من جانب المعيار الاقتصادي.

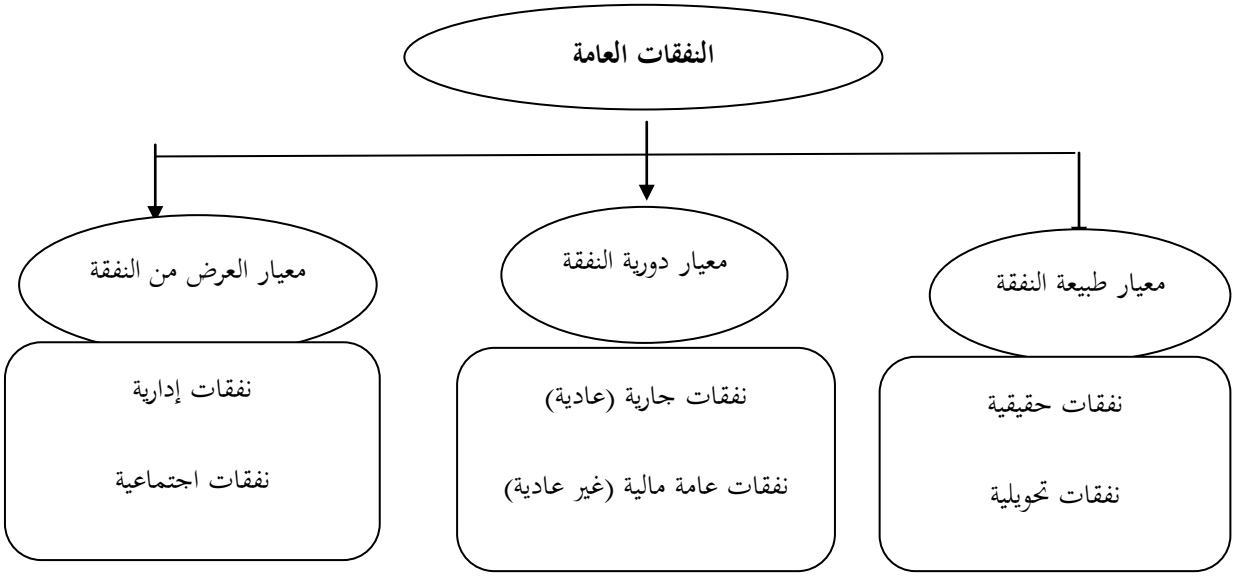

المصدر: من إعداد الباحثة.

3.2.1 تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري.

اعتمدت الجزائر أثناء سياستها الانفاقية إلى مزج بين التوسع والانكماش والتقشف، حيث قسمها المشرع الجزائري إلى نفقات تسيير ونفقات استثمار.

نفقات التسيير: يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب....[2]، كما أنها لا تأتي بقيمة مضافة

[1] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 71

[2] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 66.

للاقتصاد الوطني، بل توجه لسير وتسيير أجهزة الدولة الإدارية، حيث أنها تنقسم إلى أربعة أبواب تندرج تحته سبع فقرات التي تضم تسعة وتسعين فصلا[1]، وهي كالتالي[2]:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الايرادات.
- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوصائل المصالح.
- الباب الرابع: التدخلات العمومية.
- **النفقات الاستثمارية:** هي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال، يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الانتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة[3]، تتفرع إلى ثلاثة أبواب[4]:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة، كما أنها تحظى بشهرة في تحاليل الاقتصادي جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تقوم هذه النفقات باعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به مضاعف الاستثمار[5].

[1]- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 33.

[2]- القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.

[3]- كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال 2014/2001، مرجع سابق، ص 4.

[4]- القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 35.

[5]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 68.

الشكل رقم 04: تقسيم النفقات العامة حسب القانون الجزائري.

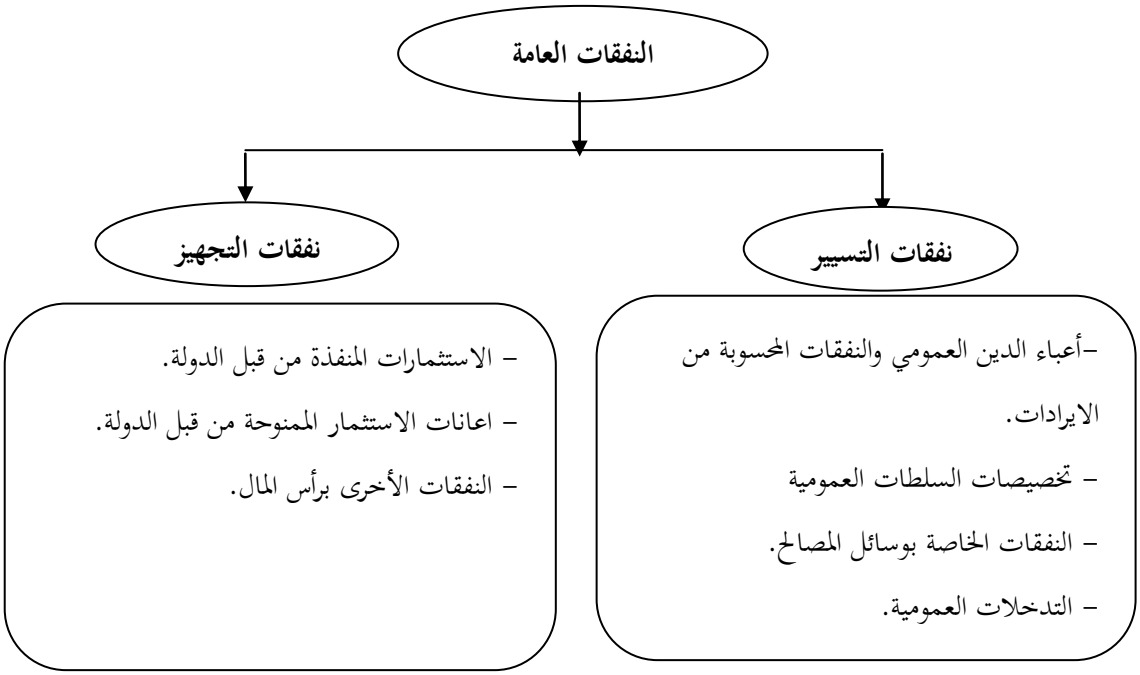

المصدر: من إعداد الباحثة.

3.1 قواعد الانفاق العام:

تعد النفقات العامة أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن وجه، يجب تحديدها وفقا لأسس وضوابط معينة لزم التقيد بها، وقواعد ضابطة ومسيرة لتلك القوانين لذا سنتطرق لعرض كل من هذه القواعد والضوابط المتحكمة في تحديد حجم وكمية النفقة العامة، بالإضافة إلى التطرق لظاهرة تزايد النفقات العامة وما قام به فاجنر من دراسة وتحليل في هذا الإطار.

1.3.1 ضوابط الإنفاق العام:

يحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، إذ يقصد بالضوابط تلك القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا[1].

1. **قاعدة المنفعة:** يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة، وهذه القاعدة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها يعني أن هذه النفقات لا مبرر لها[2].

وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الانفاق العام نذكر منها[3]:

- الاتجاه الشخصي: من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة والناتج عندما يترك هذا الانفاق في يد الخواص.
- الاتجاه الموضوعي: يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة، والعكس صحيح.

[1]-كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مرجع سابق، ص 4.

[2]- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 52.

[3]- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار المناهج، عمان 2005، ص 40.

2. **قاعدة الاقتصاد في النفقة**[1]: تهدف هذه القاعدة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، وتعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

لذلك وجب أن يقوم على الانفاق العام أشخاص معنوية كالدولة أو من ينوب عنها، عكس النفقات التي يقوم بها الأفراد رغم أن الهدف واحد وهو تحقيق المصلحة العامة[2].

3. **قاعدة الضمانات**[3]: تخضع النفقات العامة لإذن سابق من قبل الهيئات المختصة، وهي ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، كما يجب التذكير بالدور الحيوي الذي تؤديه وسائل الرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة، وهذه الرقابة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الادارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة، وبهذا تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة:

- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له.
- الرقابة البرلمانية: تمارسها السلطة التشريعية، فيكون حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة ككل وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ، إلا أن هذا النوع من الرقابة رغم أهميته إلا أنه قليل الفعالية خاصة في الدول النامية.

---

[1] – كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، مرجع سابق، ص 5.

[2] – François escalle: maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?,edition économica; 2005 , p205.

[3] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 85،86.

- الرقابة المحاسبية المستقلة: تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الرقابة على النفقات العامة بصفة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة له.

حيث تأخذ عملية الرقابة المالية الخطوات التالية:

الشكل رقم 05: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.

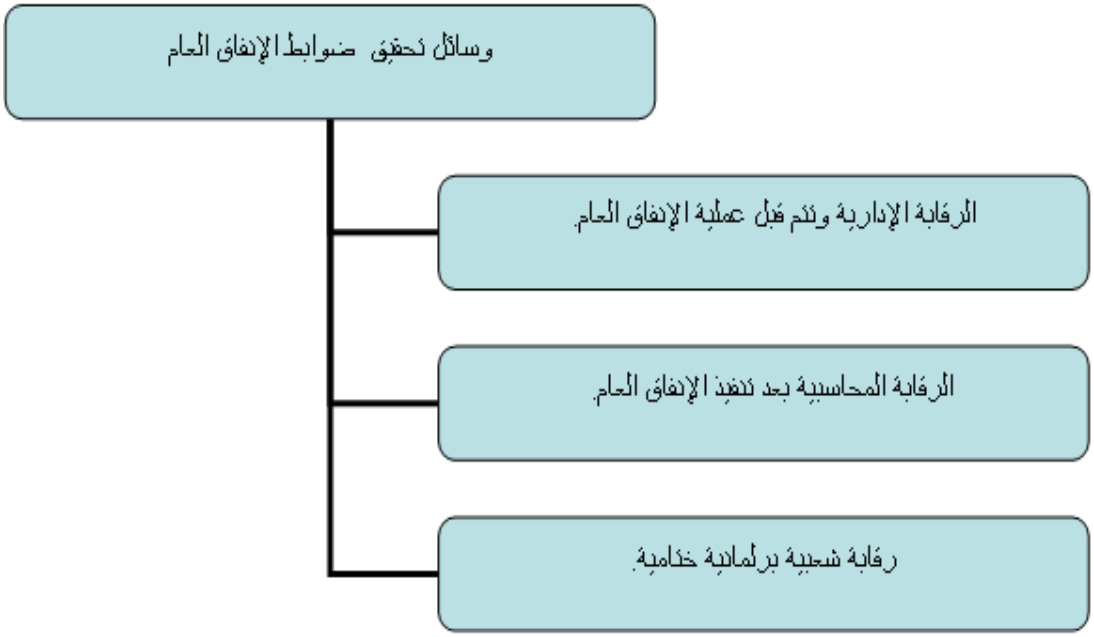

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 42.

2.3.1 حدود الإنفاق العام :

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح في خصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في إقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام، وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين (5-25 %)، إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد

التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، حيث أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل غير الثابتة عند الدول[1].

إن أهم هذه العوامل المحددة للإنفاق العام ما يلي:

- **دور الدولة:** إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، خاصة مع تطور وظائف الدولة بتطور الزمن، حيث أن:

- النفقات في ظل الدولة الحارسة: اهتم الاقتصاديون التقليديون على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، مع تحديد حجم الإنفاق بأقل مبلغ ممكن لتخفيف العبء على أفراد المجتمع[2]، ويقتصر دور الدولة على أداء تلك الوظائف التقليدية أما عدا ذلك من أنشطة فهو مخصص لحرية الأفراد.

- النفقات في ظل الدولة المتدخلة: يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية، كاستغلال بعض المشاريع الانتاجية ومحاربة الأثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على استقرار العملة المحلية، وترتب عن ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.

- النفقات في ظل الدولة المنتجة: يرتكز هذا الجانب على الايديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمختلف الأنشطة الاقتصادية وتملك المجموعة أدوات الانتاج، بالإضافة إلى قيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تنطبق فيه مع الدخل الوطني ذاته[3].

---

[1]- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية وتقييمية-، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 183.

[2]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، ص 21.

[3]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 87، 88.

- **مستوى النشاط الاقتصادي:**

يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات متكررة تحت مسمى الدورة الاقتصادية، حيث تستخدم هذه العبارة لوصف تقلبات الانتاج الكلي[1]، حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلاله

حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق الأن أصبح من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، ومنه على مستوى الاقتصاد العام [2].

- **المقدرة المالية للدولة:**

قدرة الدولة على تغطية النفقات العامة بالحصول على الموارد الضرورية، هي من بين المحددات الأساسية للإنفاق العام، ويقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون إلحاق الضرر بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الانتاجية لديهم، وينقسم هذا المحدد إلى قسمين [3]:

- القدرة التكليفية: تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الايرادات العامة عن طريق الضرائب، ويتعلق الأمر هنا بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة بالاقتطاعات الضريبية.
- القدرة الاقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهنا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

ومنه الإنفاق العام يتأثر بعدة عوامل يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

[1] David.N. Himan Economics , Fourth edition, Mc Graw-Hill, New York 1997,p495.

[2] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 88.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185.

الشكل رقم 06 : العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

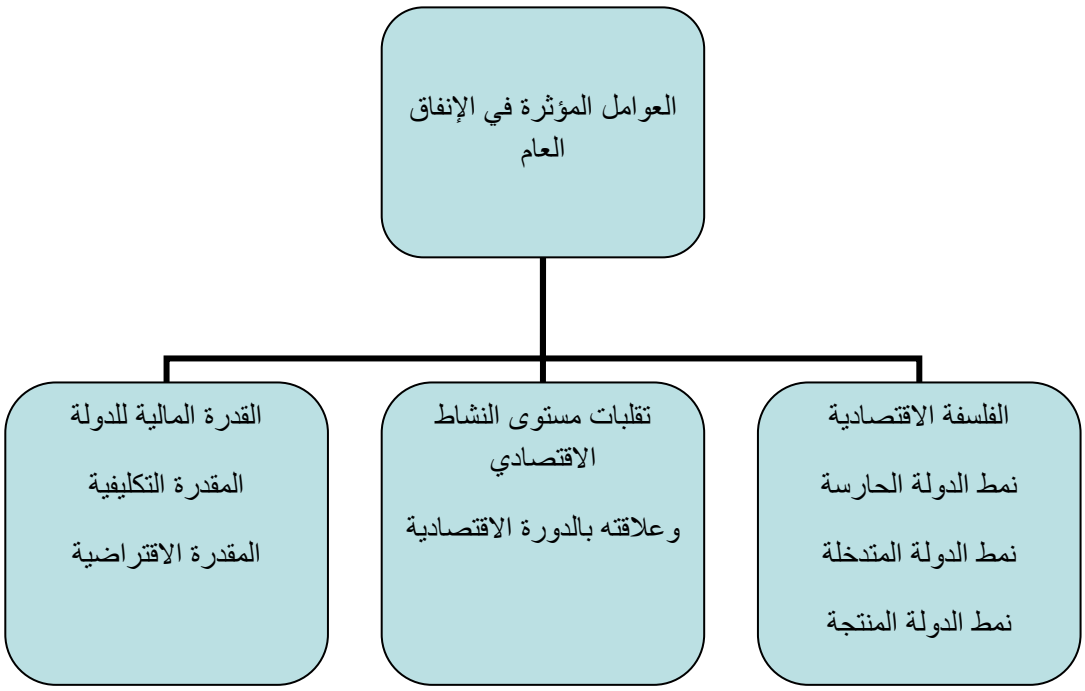

المصدر: نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص43.

3.3.1 ظاهرة تزايد النفقات العامة:

ظاهرة تزايد الانفاق العام ظاهرة استرعت اهتمام الاقتصاديين، بحيث يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الانفاق الحكومي، زيادة مطلقة وتعني أن حجم الانفاق يزداد من عام لأخر، أما الزيادة النسبية فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد كإجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي[1].

لقد ظهرت العديد من الأطروحات والنظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة، نعرضها كالأتي:

1. **قانون فاجنر**: إن أول من قام بدراسة و تحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنرA. Wagner 1892 لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض

[1] وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مرجع سابق، ص 111.

الدول الأوروبية، خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وتم صياغة هذا في قانون اقتصادي حمل اسمه القائل أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع[1].

قانون فاغنر: صياغته العامة وأهميته ونتائجه:

برز قانون فاغنر في النظرية الاقتصادية لفترة طويلة إلى حد ما كواحد من أكثر القوانين الاقتصادية ثباتًا. صاغه الاقتصادي الألماني أدولف فاغنر في عام 1892. يمكن العثور على تعديلات مختلفة لهذا القانون اليوم ، لكن العديد منها غير صحيح تمامًا. في تفسيره الحالي ، في رأينا ، ينبغي صياغة هذا القانون على النحو التالي: النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي) يرافقه نمو متسارع في الإنفاق الحكومي

الشكل رقم (7) : اعتماد الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ، وفقًا لقانون أدولف فاغنر

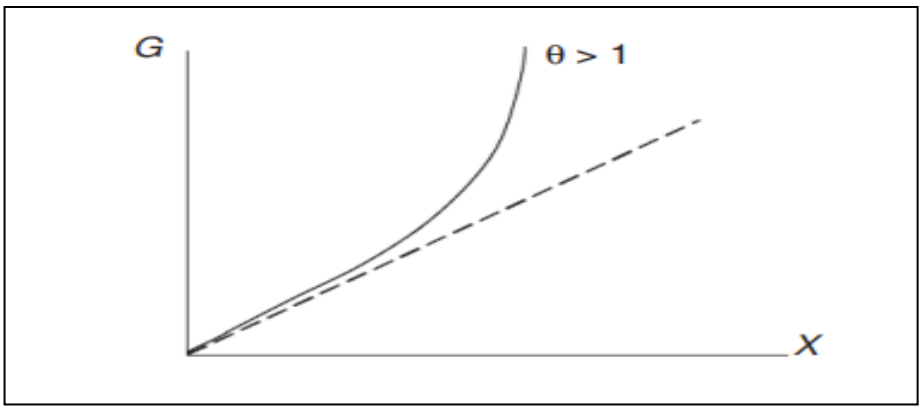

المصدر : من اعداد الباحثة

يمكن إضفاء الطابع الرسمي على تأكيده بسهولة. إذا كان X هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و G هو مقدار الإنفاق الحكومي ، فوفقًا لقانون Wagner ، تحدث الوظيفة الأسية التالية:

[1] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 90.

$$G = mX^{\theta} \quad (1)$$

حيث m وθ معلمتان ، مع $m > 0$ و $\theta > 1$.

وبالتالي ، يفترض قانون فاجنر وجود علاقة متزايدة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. إذا كانت $\theta \leq 1$ ، فسيتم انتهاك قانون فاغنر تلقائيًا. بعبارة أخرى ، في لغة الرياضيات ، قانون فاغنر يعادل التأكيد على أن المعلمة θ في العلاقة (1) أكبر من واحد تمامًا: $\theta > 1$ (الشكل 5).[1]

إذا نظرنا إلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الحكومي ، فإنها تتطابق مع المعامل θ ، أي $\theta = (dG / dX) (X / G)$). في هذه الحالة ، يؤكد قانون Wagner أن مرونة الإنفاق الحكومي فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أكبر من 1. وبالتالي ، يفترض قانون Wager أن النمو الاقتصادي يعمل كعامل تسريع للنمو في الإنفاق الحكومي. لهذا السبب ، يفسر بعض الباحثين هذا القانون على أنه حالة خاصة لتأثير السقاطة.

جوهريًا ، يعني قانون فاجنر أنه بمرور الوقت يزداد دور الحكومة ، جنبًا إلى جنب مع حجم القطاع العام. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذه الأطروحة قد تحققت بثبات غير مألوف لفترة طويلة.

قام فاجنر بالتفرقة في هذا الإطار بالتفرقة بين ثلاث وظائف للدولة، وظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن، والثانية المتعلقة بوظيفتها الانتاجية فمع تزايد التقدم التقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة تتزايد النفقات العامة نتيجة تزايد النفقات الحكومية، أما الوظيفة الثالثة المتعلقة بالناحية الاجتماعية الذي أرجع فيها أن تزايد النفقات العامة تتمثل في القضاء على الاحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم الاستفادة من نتائج النمو الاقتصادي[2].

[1] - D. Durevall and M. Henrekson, "The Futile Quest for a Grand Explanation of LongRun Government Expenditure," Research Institute of Industrial Economics, IFN Working Paper, no. 818 (2010)

[2] – باهر محمد عتلم، المالية العامة – أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية–، مكتبة الأداب، الطبعة الخامسة، 1998، ص98.

واجه فاجنر مجموعة من الانتقادات نذكر أهمها في النقاط التالية:

- وجود عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على قرار الإنفاق الحكومي غير النمو الاقتصادي كالعوامل الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية والحروب، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد ظاهرة الانفاق العام[1].

- يفسر جزءا هاما من الزيادة في الانفاق العام في الوقت الراهن بزيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، والذي انعكس بدوره في زيادة حجم المنح والاعانات التي تمنح للقطاع الخاص رغبة في تشجيعه على زيادة الانتاج والدخل والعمالة[2].

2. **أطروحة بيكوك وإيزمان[3] thése de peacock and wiseman**: وهي من أهم الدراسات التي تناولت الظاهرة بعد فاجنر، حيث اعتمدا في دراستهما على تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890- 1955 ويرون أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع النفقات العامة، وإنما هناك عوامل أخرى تحدث أغلبها في فترات الكوارث الطبيعية والحروب، وأن النفقات بعد هذه الأزمات لا تنخفض بل تزداد إلى مستويات أعلى، كما أن الدولة لا تتوسع في الانفاق إلا بوجود موارد مالية ومن بين أهم هذه الموارد الضرائب[4].

---

[1]- السيد عبد المولى، الوجيز في المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر،2003 ، ص 89.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة(مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 486.

[3] ROWLEY, Charles K. et TOLLISION, Robert D. Peacock and Wiseman on the growth of public expenditure. Public Choice, 1994, vol. 78, no 2, p. 125-128.

[4]- وافي ناجم، د.جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلة 08، العدد 02، جوان 2020، ص 7.

حاول الباحثان توضيح الاتجاه الزمني لمسار الانفاق العام من خلال نموذج يظهر الأثر التعويضي، بمعنى الخاصية التي كانت غالية خلال الحرب العالمية هي زيادة الانفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب لتمويل تلك الزيادات[1].

_أثر الإزاحة "الانتقال" effet de déplacement :

هذه الفرضية ترى أن الإنفاق العام يتزايد من مستوى إلى مستوى أخر أعلى من المستوى الأول بفعل أثر الانتقال أو الإزاحة[2] في دراسة للاقتصاديين " بيكوك و ويسمان Wiseman et Peacock " حول تزايد الإنفاق لعام في المملكة المتحدة توصلا إلى أن الإنفاق لا يتزايد بصفة خطية وإنما بصفة متقطعة على فترات، بحيث أوضحا أنه في الحالات العادية لا يتم التوسع في الإنفاق العام من طرف الحكومات بسبب عدم القدرة على التوسع في فرض الضرائب[3] ، إلا أنه في حالات حدوث الأزمات مثل الحروب أو الأزمات الاقتصادية المختلفة فإن المواطنين يتقبلون توسع الحكومة في فرض ضرائب ورسوم إضافية للخروج من الأزمة التي تمر [2]ا البلاد فتزيد إرادات الخزينة العمومية فتقوم الحكومة بتوجيه هذه الإيرادات الاستثنائية إلى نفقات معينة جديدة مثلا الإنفاق العسكري، وبعد زوال الظروف الطارئة الاستثنائية فلا يرجع الإنفاق العام إلى مستواه الأول بسبب تقبُّل الأفراد للنظام الضريبي المعمول به، وبسبب تحسن الخدمات التي يتلقاها الأفراد، وهذا ما يعرف بأثر الإزاحة أو الانتقال أي الإزاحة من مستوى إنفاقي إلى مستوى جديد[4] ،

إن الإنفاق العام لا يتزايد بشكل خطي كما أشار اليه واغنر ، اذ ينتقل على فترات ثم يمر بمرحلة استقرار ثم ينتقل الى مستوى جديد بسبب ظروف معينة ، و الشكل يوضح ذلك :

---

[1] - C. V. Brown and P. M. Jackson – public sector Economics (Oxford,Martin Robertson. Oxford, 1980), p88.

[2] - ALAN T. PEACOCK JACK AND WISEMAN ; the growth of public expenditure in the united kingdom ;oxford University Press,london ; 1961 p31

[3] - Maya BACACHE BEAUVALLET , Florian MAYNERIS. Le rôle de l'Etat . Editions Bréal , France , 2006 p17

[4] – فرجي محمد ، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس ،2020 ، ص 142.

الشكل رقم (8) تطور الإنفاق العام وفق أثر الإزاحة

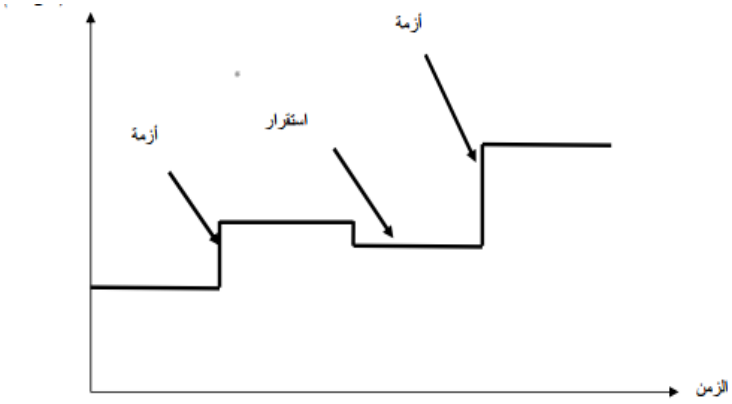

Source : G.Semedo, M.Besnafa, L.Gautier, « Economie des finances publiques », Edition Ellipses , Paris, 2010, page 268

3. **قانون باركنسون Loi de parkinson**: يتعلق هذا القانون باتجاه الادارات الحكومية للتوسع والتشعب، حيث نجد افراط في استخدام القوة البشرية من جانب الادارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجة العمل، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في وجود ميل لدى المسؤولين في الادارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الادارات التابعة لهم دون حاجتهم لذلك[1]

حيث يرى باركنسون أن زيادة عدد الموظفين في الإدارة العامة بغض النظر عن مدى احتياجاتها لهم فهو سبب مباشر في زيادة النفقات العامة للدولة، وقد توصل من خلال دراسة قام بها على القوات البحرية البريطانية إلى أن معدل الزيادة في الموظفين الإداريين وصل إلى 78٪ خلال 14 سنة أي بنسبة 56٪ كل سنة[2] .

4. **أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف**: تقوم هذه الأطروحة على أساس أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون غيرهم، وبما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فإن جماعات للضغط سوف تتكون وتنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبونه، ومن

[1] – محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 284.

[2] – نفس المرجع، ص 8.

خلال هذا نجد أن النفقات العامة تتزايد نتيجة تزايد وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع انعدام أي حاجز يحول دون زيادتها[1]

5.**نظرية الركود**: حسب كنز فإن شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو التعادل بين العرض الكلي المتمثل في الدخل، والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك الاستثمار والانفاق الحكومي الممثل بالمعادلة التالية: $Y=C+I+G$

في حالة النمو المتوازن للإنتاج Y الحقيقي ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار (I/Y) فإن الميل المتوسط للإنفاق(G/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الانفاق العام بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي[2].

أسباب الظاهرة: حاول الاقتصاديون تفسير هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها سواء كانت ظاهرية أو حقيقية، ويقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى زيادة الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة أو حتى تحسين مستواها، مثل ارتفاع مستوى الأسعار واختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة وزيادة مساحة الدولة أو عدد السكان، أما الأسباب الحقيقية ففي التي تؤدي إلى زيادة حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة[3].

وسوف نفصل فيما يلي هذه الأسباب:

---

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص 17.

[2]- فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر،1999، ص 87

[3]- زراري نور الدين، جابة أحمد، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص6.

1. الأسباب الظاهرية لتزايد حجم النفقات:

- تدهور قيمة العملة: ويقصد بها تدني القدرة الشرائية للعملة مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات،
- ويرتبط انخفاض قيمة النقود بظاهرة التضخم والتي تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول

$$\text{الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحقيقي} = \frac{\text{الإنفاق العام بالأسعار الجارية} * 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

على كمية من السلع والخدمات، ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق والمستوى العام للأسعار، وللتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود باستخدام العلاقة [1]:

- اختلاف طرق المحاسبة المالية: بحيث كانت فيما مضى تخصص بعض الايرادات لتغطية النفقات المباشرة للمصالح التي كانت تقوم بتحصيلها، حيث لم تكن هذه النفقات تظهر في الميزانية العامة، ومن ثم فإن الزيادة الحاصلة في النفقات العامة نتيجة إتباع مبدأ وحدة الميزانية الذي يقضي بضرورة ظهور كافة إيرادات ونفقات الدولة، تعد ظاهرية اقتضتها تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[2].

[1] – وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص 112.

[2] – سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 65.

- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال على ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استراد جزء من إقليمها، ويترتب عن هذه الزيادة طبعا زيادة في حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي[1].

حيث تخصص الدولة موارد مالية إضافية في حالة ضم إقليم جغرافي إلى حدودها، الأمر الذي يساهم في إرهاق كاهل الخزينة العمومية[2].

2. الأسباب الحقيقية لتزايد حجم النفقات:

ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لعدة أسباب منها أسباب إيديولوجية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية أو حتى سياسية، وسنفصلها فيما يلي:

- أسباب الإيديولوجية: وهي تلك الأسباب المرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، فمباشرة بعد الحرب العالمية هيمنت أفكار مؤيدة لتدخل الدولة، مما أدى لزيادة تدخلها على مستوى الدولة الليبيرالية على وجه التحديد في الحياة الاقتصادية مما ترتب عنها زيادة حجم النفقات العامة، ولم يختلف الحال في الدول الاشتراكية قبل انهيارها، حيث كانت الايديولوجية الجماعية سائدة[3].

- أسباب الاقتصادية: من ين أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي يتمثل في زيادة الدخل القومي، والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن الواضح أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات

[1] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 92.

[2] – بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 6.

[3] – محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص94.

تكون عالية ومنه فإن أي زيادة بسيطة في دخل الأفراد ستؤدي إلى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات العامة ومنه نمو الإنفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات[1].

- أسباب الاجتماعية: يترتب عنه زيادة في كتلة الأجور ورواتب الموظفين وغيرها من التحويلات العائلية[2]، إلى جانب هذا نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي المواطنين بحقوقهم، فصاروا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف أخرى كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض، العجز والشيخوخة، وقد ترتب عن ذلك زيادة في النفقات العامة[3].
- أسباب سياسية: التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين[4]:

➢ أسباب سياسية داخلية: وتعود هذه الأسباب بصورة رئيسية إلى:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب على ذلك التطور في انتشار الكثير من المبادئ والنظم الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقا من حقوقهم، وواجبا من واجبات الحكومة، يجب تقديمها لصالح المجتمع، وهو ما زاد من حجم الانفاق.
- الشعور المتزايد من قبل الحكومات بالمسؤولية نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة...

[1]- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سابق، ص113.

[2]- بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 6.

[3] - محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص95.

[4]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 127.

- وهناك سبب يتعلق بمستوى أخلاق المسؤولين في الحكومة يؤثر على حجم الإنفاق العام، فكلما انتشرت بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة، كالرشوة، الاختلاس والتزوير..

➢ أسباب سياسية خارجية: المتمثلة في:

- تزايد الإنفاق الحربي: لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد هذا النوع من النفقات، ففي الدول المتقدمة يزداد نتيجة تغير الأهداف الأمنية وكثرة القواعد العسكرية له خارج حدودها، أما في الدول النامية فتزداد نتيجة إنشاء الجيوش اللازمة للدفاع عن الدولة بالإضافة إلى زيادة حدة التوترات والمنازعات الإقليمية والحروب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية.

- اتساع نطاق العلاقات الدولية: ففي الوقت الحالي ازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول، وبالتالي زاد عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها ونوعها، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة، كما أن الدول توسعت في تقديم الاعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم العلاقات الدولية، مما أدى إلى زيادة الانفاق في هذه الدول.

➢ أسباب مالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين [1]:

- سهولة الاقتراض في العصر الحديث: مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاجه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.
- وجود فائض في الإيرادات العامة: ويكون غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضررية.

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص96.

2. الإطار النظري حول العدالة الاجتماعية:

العدالة من المفاهيم الأساسية في فلسفة الأخلاق والسياسة والحقوق، كما يعد من أوسع المفاهيم المطروقة في الدراسات الاجتماعية والسياسية وكذلك من أقدم المفاهيم التي عرفها البشر منذ فجر التاريخ وجعله حضارته هدفاً له وسعى لتحقيقه رسالته ومن أكثر المواضيع قدسية في السلوك الاجتماعي ، فالعدالة وليدة المجتمع و قواعدها ظهرت قبل أن تزهر فكرة القانون ومفهومه لذا فالعدالة يمكن القول عنها هي الفضيلة الأولى و الأساسية [1]

إن فكرة مفهوم العدالة الاجتماعية شغلت منذ القدم اهتماما الفلاسفة و المفكرين كونها اسمى قيمة اجتماعية في الحياة و بالتالي ربط بين فكرة المجتمع المثالي الذي تسود فيه العدالة من خلال أن مفهوم المجتمع المثالي استخدم كمرادف أو بديل لمفهوم المجتمع العادل إذ تشكل العدالة المدلول الحقيقي للقيم و المثل المعيارية جميعها (كالحقوق و الفلسفة و السياسة و الدين)، التي تنظم بشكل مباشر أو غير مباشر علاقة الفرد بالمجتمع فالعدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل و الواسع تمثل وجوها عدة منها معاملة الأفراد كل على حدة لأي تكون المعاملة تتناسب و تتلاءم مع ظروفهم كما أنها اللإرادة الثانية و المخلصة في اعطاء كل صاحب حق حقه ، ، كما يرى بعض الفلاسفة أن العدالة هي المبدأ الذي يحدد معنى الحق ويوجب احترامه وتطبيقه فإذا كانت العدالة متعلقة بالشيء المطابق للحق دلت على المساواة والاستقامة، بينما إذا كانت متعلقة بالفاعل دلت على احدى الفضائل الأصلية وهي الحكمة والشجاعة والعفة .

العدالة الاجتماعية لم تعد مطلب إنساني وحسب بل أصبحت ضرورة اقتصادية، فلم يعد التفاوت الحاد بين الدخول مجرد صدى يساور الأذهان بأن ذلك الوضع لا يتفق ومبادئ العدالة الاجتماعية بل يتعدى ذلك لتصبح هذه الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والاعتبارات الاقتصادية كلاهما معا تدعوان إلى

[1] – أبو بكر على محمد أمين ، العدالة مفهومها و منطلقا تها ، الطبعة 1 ، دار الزمان ، دمشق ، 2010 ، ص 5.

الحد من ذلك التفاوت،[1] إذ لا يمكن تصور نمو اقتصادي مستدام في مجتمع يعاني من تفاقم الفوارق الاجتماعية ،ويفتقر إلى السلم الاجتماعي، ويعاني من حدة الصراع الطبقي [2]،وذلك لما للعدالة الاجتماعية ودور الإنسان في التنمية من أهمية قصوى في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[3] .بمعنى أن هناك ضرورتان أحداهما اجتماعية والأخرى اقتصادية وراء أهمية عدالة توزيع الدخول والثروات. فمن الناحية الاجتماعية فقد تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على التقليل من التفاوت بين الدخول من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة أدوات السياسة المالية ، على أساس أن ذلك يؤدي إلى زيادة المنفعة إلى أقصى الحدود من ناحية، و كونه وسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص من ناحية أخرى [4].

1.2 نشأة مفهوم "العدالة الإجتماعية:"

قبل التطرق الى التعريفات المختلفة لمفهوم العدالة الإجتماعية باستفاضة سنلقى الضوء على مفهوم العدالة لإنبثاق مفهوم العدالة الاجتماعية منه. مفهوم العدالة مفهوم قديم للغاية فقد تجلى فى الفكر المصرى القديم من خلال "ماعت" وقد تجلى أيضاً فى الفلسفة الصينية القديمة والفلسفة اليونانية القديمة. ويُعد مصطلح العدالة الإجتماعية هو مصطلح كاثوليكي بالأساس وبعد ذلك تم أخذه من قبل العلمانيين الحداثيين، وتم استخدام مفهوم "العدالة الاجتماعية" لأول مرة فى العصر الحديث حوالي عام 1840 كتعبير من المفكرين السياسيين عن نوع جديد من الفضيلة اللازمة لمجتمعات ما بعد الزراعة (المجتمعات

[1] – عبد المنعم فوزي ، مرجع سابق ، ص 453 .

[2] – عادل فليح العلي ، مالية الدولة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 277 .

[3] – عاتق سالم جابر الاحوال ، مرجع سابق ، ص 11.

[4] – هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة و السياسة المالية ، الجزء الاول : النفقات العامة . الايرادات العامة . القروض العامة ، مطبعة التعليم العالي بغداد، الطبعة الثانية ، 1988 ، العراق ، ص 61.

الصناعية)، وقد تم تصميم المصطلح من قبل المفكرين الحداثيين العلمانيين ليعني توزيع الدولة الموحد لمزايا وأعباء المجتمع[1]

ويُعتبر أول استخدام لمصطلح العدالة الإجتماعية عندما كتب قس إيطالى يُدعى ''لويجي تاباريلي دازيليو ''Luigi Taparelli D'Azeglio عن الحاجة الى استعادة الفضيلة القديمة لما كان يُسمى ''العدالة العامة ''General Justice عند أرسطو والقديس توما الإكويني ولكن فى شكل معاصر وقد أدرج لويجي هذه العملية تحت مفهوم ''العدالة الإجتماعية[2].''

وأيضاً تجلى مفهوم العدالة بصور مختلفة فى الفكر السياسي الاسلامى والمسيحى. وقد ظهر تيار فكرى بأكمله هو تيار اشتراكي يعني بقيمة العدالة الإجتماعية بدءاً من رواد الفكر الاشتراكي وهم روبرت أوين وسان سيمون وشارل فيورييه وتطور ذلك على يد كارل ماركس .[3]

1.1.2 التعريف اللغوى لمفهوم "العدالة الإجتماعية:"

ولغوياً فإن مفهوم العدالة من المفاهيم التى تحمل دلالات متعددة فى اللغة العربية. فعلى العكس من لغات الحضارة الغربية التى تعرف المفهوم فى لفظ العدالة فقط، تعرف اللغة العربية المفهوم فى مجموعة من المترادفات، فالى جانب العدل والعدالة هناك الإنصاف والنصفة والقسط والقسطاس والوسط والقوام وهى مفاهيم تشير الى معنى العدالة فى دلالات متعددة. القسط: هو العدل البيِّن الظاهر، ومنه سمي المكيال قسطًا، والميزان قسطًا؛ لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهرًا، وقد يكون من العدل ما يخفى، ولهذا قلنا: إن القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه . [4]

---

[1] – سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الاسلام، القاهرة: دار الشروق، 1995. ص 32.

[2] – مريم وحيد، الخطاب السياسى فى السينما المصرية: دراسة فى مفهوم العدالة الإجتماعية 1961-1981، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2018.

[3] – عبدالرحمن محمود عليان، العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الضوابط والآليات، المؤتمر الأول لقسم المحاسبة والمراجعة عام 2011/ 2012)، كلية التجارة جامعة عين شمس، دار المنظومة، 2016.

[4] - Michael Reisch, 'Defining social justice in a socially unjust world' (2002) 83(4) Families in Society 343, 343.

وأصل كلمة Justice لاتيني، فهى مشتقة من كلمة Justitia وتعنى خاصية أن تكون عادلاً. وفى المعنى اللغوى لمفهوم العدالة أو العدل يمكن الإشارة الى مجموعة من المعانى. المعنى الأول، العدل بمعنى الإنصاف فى الحكم وعدم الظلم أو الجور فيه فيقال عدل عليه فى القضية فهو عادل والعادل هو واضع كل شئ موضعه وورد أيضاً أن العدل هى قيمة مقابلة للظلم. ويتمثل المعنى الثانى للعدل بمعنى المساواة والإستقامة والتوازن .[1]

وتعريف العدالة الإجتماعية لغوياً هو بالتأكيد نقيض الظلم الإجتماعى، والذى يتجسد فى عدة صور منها الإستبداد والإستعباد والقهر الإجتماعى.

2.1.2 التعريف الإصطلاحى لمفهوم "العدالة الإجتماعية:"

ظهرت تعريفات عديدة لمفهوم العدالة الإجتماعية وأهتم الكتاب بأبعاد عدة ضرورية لتوافر العدالة الإجتماعية، حيث ادعى رفاييل بأن العدالة الإجتماعية لكى تتحقق لا بد من توافر عنصران الأول، ضرورة انطلاق جميع الأفراد فى المجتمع من نفس الخط. والعنصر الثانى، هو ممارسة الحياد من جانب الدولة. وربط رفاييل العدالة الاجتماعية بفكرة الثواب والعقاب وأنها لا تتحقق فى مجتمع يسوده الفوضى، ويسود فيه الفساد، ولكن قال أنه يجب أن يسود المجتمع فكرتى الجدارة والإستحقاق

ويدعى صامويل فليشاكير[2] فى كتابه ''تاريخ قصير من العدالة التوزيعية'' وجود اختلاف كبير حول مفهوم العدالة الإجتماعية بين الفكر السياسي الحديث والكلاسيكي. ساهم فليشكاير فى توضيح تاريخ النقاس والصراع الفكرى حول مفهوم العدالة الإجتماعية، فنجده يؤرخ للمفهوم عند كلٍ من أرسطو وآدم سميث وروسو وكانط. وإن اختلفت مسميات الكُتاب حول هذا المفهوم لكن جوهره يظل موجود فى

[1] – ابراهيم العيسوى، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، بوابة الشروق، أكتوبر 2012. ص1:
https://www.shorouknews.com

[2] Fleischacker Samuel, A short History of Distributive Justice, London, Cambridge, 2004.

كتاباتهم، هذا مع اختلافهم حول طبيعة المفهوم ووسائل وآليات تطبيقة. وقد اختلف فليشاكير عن رفاييل، حيث يفضل فليشاكير مصطلح "العدالة التوزيعية"، وقد استخدمه كمترادف للعدالة الإجتماعية. وقدم فليشاكير خمسة شروط ضرورية من أجل تطبيق العدالة التوزيعية فى الدولة.

أولاً، يجب الإعتقاد دائماً أن كل فرد خير بطبعه ولديه أشياء حسنة تستحق الإحترام.

ثانياً، وجود مجموعة من الحقوق يجب احترامها.

ثالثاً، تقديم حجج منطقية علمانية لمعرفة لماذا يريد الأفراد حرياتهم.

رابعاً، وجود رغبة ذاتية من جانب الأفراد لضرورة تحقيق العدالة التوزيعية.

خامساً، أعطى فليشاكير مسؤولية تحقيق العدالة التوزيعية للدولة وليست للأفراد أو الجماعات [1].

يبدو أنه يمكن التمييز بين مفهوم العدالة الاجتماعية لسببين رئيسيين:

أولاً، يتم تصور العدالة كفضيلة تنطبق على "المجتمع" وليس فقط على السلوك الفردي: المؤسسات الاجتماعية التي توزع الموارد المادية والمواقف الاجتماعية وهذه الأشياء جميعاً من الممكن تقييمها على أنها عادلة أو غير عادلة.

ثانياً، للعدالة الاجتماعية يعتبر البعض أن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مصطلح سياسى بالأساس يحمل دلالات أيديولوجية، وعلى أى حال فإن هذا المفهوم جانبه الإجتماعى يطغى على أى شئ آخر، حيث يُوصي بتخفيف حدة الفقر وتقليل عدم المساواة كمسألة عدالة وليست صدقة. ويثير المفهوم مجموعة من المناشدات والأفكار التى تقتضي تحقيق المساواة وتوفير الحق في الحد الأدنى اللائق وتكافؤ الفرص، وتحديد الظلم الاقتصادي الناجم عن قوى السوق غير المنظمة والتوصية بعمل الدولة لتحسينه أو إزالته كليًا. توفر هاتان الخاصيتان للمفهوم إطارًا مفيدًا يمكن من خلاله اختبار الفكر السياسي حول العدالة، ويخلق فليشاكير منهم حجة مركزية مفادها: "حتى وقت قريب ، لم ير الناس الهيكل الأساسي

[1] Behr Thomas, Luigi Taparelli D'Azeglio, S.J. (1793-1862) and the Development of Scholastic Natural-Law Thought as a Science of Society and Politics, Journal of Markets & MoralityVolume 6, Number 1, Spring 2003.

لتخصيص الموارد عبر مجتمعاتهم باعتباره مسألة العدالة ، ناهيك عن اعتبار العدالة تتطلب توزيع الموارد التي تلبي احتياجات الجميع" . الأمر الذي يفتح النقاش حول من هى الجهة صاحبة الحق فى توزيع تلك الموارد؟ وما مدى شرعية القيام بمثل هذا الأمر؟

وتناول الفلاسفة والمفكرون والفلاسفة المسلمون قضية العدالة الإجتماعية. ويُعتبر سيد قطب أبرز من تحدث عن العدالة الاجتماعية بمفهومها الاسلامى، وحدد قطب ثلاثة أسُس لتطبيق العدالة الإجتماعية فى المجتمع الإسلامى.

أولا، التحرر الوجدانى المطلق.

ثانياً، المساواة الإنسانية الكاملة.

ثالثاً، التكافل الإجتماعى الوثيق .[1]

3.1.2 دلالات مفهوم "العدالة الإجتماعية:"

يُثير مفهوم العدالة الاجتماعية عدة دلالات وقضايا تختلف بإختلاف المفكرين والكتاب وانتماءاتهم ومعتقداتهم السياسية، ولكن سنقوم بالسرد فى هذه الورقة ثلاثة قضايا تنبع من مذا المفهوم، أولها قضية المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وثانيها قضية الضمان الاجتماعى، وثالثها قضية التوزيع العادل للموارد.

- ✓ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص:

يتعرض مفهوم العدالة الاجتماعية لمسألة تحقيق المساواة فى المجتمع، وتقليل الى أقصى حد ممكن الظلم والإستغلال الاجتماعيين، وفى هذا الإطار ينبغى الإشارة الى نظرية جون رولز حول تطبيق العدالة الإجتماعية، حيث قدم رولز طرحاً لأنواع المساواة التى يجب أن تُحقق داخل الدولة وهما المساواة الإقتصادية والاجتماعية وقال أنه يجب أن يتم تنظيمها وتنسيقها على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظا فى المجتمع

[1] - Jackson Ben, The Conceptual History of Social Justice, POLITICAL STUDIES REVIEW: 2005 VOL 3, 356–373.

أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح فى الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد فى إطار من المساواة المنصفة فى الفرص من جهة أخرى. ومن أجل إقامة العدالة الاجتماعية، افترض رولز إقامة "عقد افتراضى" يتكون من عنصرين، الأول هو افتراض وجود الوضع الأصلى The original position، والثانى حجاب الجهالة .The veil of ignorance وقال رولز أن هناك نوعان من الأشياء لا يعلمها الأفراد المشاركون فى هذا العقد:

الأول: أنهم لا يعلمون مواهبهم الفطرية،

الثانى: أنهم لا يعلمون المفهوم الصحيح للخير[1].

✓الضمان الاجتماعى:

يُعد الضمان الاجتماعى من أبرز السمات التى تتميز بها معظم نظم الحكم الموجودة فى عالم اليوم، ويُعتبر هو أحد الأركان الأساسية للعدالة الإجتماعية، ويشمل الضمان الإجتماعى الحق فى الحصول على استحقاقات أو ضمانات مادية وغير ذلك، وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات بينهم دون تمييز، كما يتضمن عدة أمور من أمثلة، تقديم مساعدات مالية الى الأفراد الأكثر احتياجاً فى المجتمع، تقديم رعاية صحية جيدة لكل طبقات المجتمع، كفالة الأفراد الذين وُلدوا فى طبقات فقيرة بتقديم لهم تعليم فعال وعمل لائق[2].

قدم روبرت نوزيك نظرية لتحقيق العدالة الإجتماعية، والضمان الإجتماعى على وجه الخصوص. أعطى نوزيك فى نظريته الدولة دوراً محدوداً قريباً من أفكار الفلاسفة الليبراليين الكلاسيكيين، حيث قال أن الدور الأمثل للدولة يتمثل فى عدم التدخل والتطفل بتوزيع الموارد لأن أى تدخل للدولة سيتمثل تعدياً على الملكية الخاصة ودور الدولة ينبغى أن يكون هو حماية الفرد من تعدى الآخرين وأسماها – أى الدولة– الحارس الليلى والدولة المحدودة Night Watch State وMinimal State . كان الحظ عنصراً أساسياً فى

[1] Novac Michael, Social Justice: Not What You Think It Is, Heritage Foundation, December 2009, No. 1138, pp. 1-2.
[2] T.M.D, Social Justice, life of the Spirit (1946-1964), Vol. 15, No. 170/171 (AUGUST-SEPTEMBER) 196

نظرية نوزيك حيث قال إن الفرد عندما يولد فإنه يتحدد مصيره بناءً على حظه، فإذا وُلد فى عائلة غنية فإنه يكون محظوظاً، وإذا وُلد فقيراً فإنه يكون غير غير محظوظاً. تحقيق الضمان الإجتماعى فى نظرية نوزيك لا ينبع من إرادة الدولة وإنما من إرادة الأفراد المحظوظين أى الأغنياء، وبالتالى فإن هؤلاء الأفراد –المحظوظون الأغنياء– هو من يقرروا طواعيةً بمساعدة الأفراد الأقل حظاً منهم.[1]

✓ التوزيع العادل للموارد:

تعني العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والأعباء من خلال نظم الأجور والدعم والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية. وإصلاح هيكل الأجور والدخول يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين بأجر، ويعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أرباب العمل والعاملين لديهم. وإصلاح النظام الضيربى يتمثل فلسفته فى توزيع الأعباء الضريبية على كافة شرائح المجتمع دون تمييز. وثمة عنصر مهم للغاية فى تحقيق توزيع عادل للموارد ألا وهو الدعم السلعى لبعض المنتجات والخدمات وهو بالأساس موجه للفقراء بإعتبار ذلك حقهم من موارد الدولة.[2]

4.1.2 الأبعاد والإشكاليات:

تُثير إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية عدد من الإشكاليات يمكن حصرها على النحو التالى:

✓ ضرورة غياب التمييز بين المواطنين: حيث ينبغى إزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعى والحرمان من بعض الحقوق.

[1] Swift Adam, Political Philosophy: A Beginners' Guide for Students and Politicians, Cambridge: Polity Press, 2006, available on: https://books.google.com.eg/books?id=koYetXlCc-IC&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false, 26/3/2019.

[2] Rectenwald Michael, A Critique of 'Social Justice' Ideology: Thinking through Marx and Nietzsche, July 2017, available on: https://www.legitgov.org/Critique-Social-Justice-Ideology-Thinking-through-Marx-and-Nietzsche, 26/3/2019.

- ✓ إشكالية توفير فرص متساوية: حيث لا معنى للحديث مثلا عن التكافؤ فى فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة. وهو ما يرتب التزاما على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل.

- ✓ إشكالية التمكين: فلا معنى لوجود فرص إذا لم تقترن معها استراتيجيات التمكين لكافة عناصر المجتمع وبالذات المهمشة منها، فلا بد من تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة من أجل نولها. فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمى معين. والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفجوات بين الطبقات. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة فى إتاحة التعليم والتدريب وإعادة التدريب والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها.

- ✓ إشكالية الحظ ووجود الفوارق الفردية: فقد ينتج الاختلاف فى قدرات الأفراد وفى حظوظ أسرهم من الفقر أوالغنى ومن تدنى المكانة الاجتماعية أو علوها، فروقا واسعة فى العوائد أو النواتج تتجاوز ما يمكن اعتبارها فروقا مقبولة اجتماعيا كما شرحنا فى السابق ''نظرية روبرت نوزيك''. ومن هنا تظهر ضرورة تدخل الدولة بسياسات إعادة التوزيع لتقريب الفروق فى الدخل والثروة بين الطبقات حتى لا تؤدى هذه الفروق للإطاحة بمبدأ تكافؤ الفرص ذاته[1].

5.1.2 مفهوم العدالة الإجتماعية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى فى حقل العلوم السياسية:

يترابط ويتداخل مفهوم العدالة الإجتماعية مع عدة مفاهيم سياسية، وأحياناً يتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى. وفى السطور القادمة ستقدم الورقة مجموعة من العلاقات المفاهيمية ''شبكة مفاهيمية'' تربط بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفاهيم أخرى مثل المساواة والحرية والتنمية والعدالة التوزيعية.

[1] Raphael, Concepts of Justice, (New York: Oxford University Press), 2001, available on: https://www.worldcat.org/title/concepts-of-justice/oclc/46882607/viewport, 26/3/2019.

- ✓ العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمساواة: كثيراً ما يتم الخلط بين هذين المفهومين ويتناولهم البعض كمترادفين. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة الكاملة أو المطلقة، أى أنها لا تعنى مثلا التساوى الحسابى فى نصيب أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق فى هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس فى أمور كثيرة كالفروق فى الجهد المبذول فى الأعمال المختلفة وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمى أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر وبالصحة[1].

- ✓ العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحرية: إن العلاقة بين تطبيق العدالة الإجتماعية ومسألة تعارضها مع مفهوم الحرية هو سجال ونقاش دائم فى الفكر السياسى، حيث ذهب بعض المفكرين – وهو تيار ليبرالى يمينى- الى أن العدالة الإجتماعية تتطلب إعادة توزيع الثروة فى المجتمع الأمر الذي سيجعلنا نتعرض للملكيات الخاصة وإعادة توزيعها، ومن المعروف أن الملكية هى ركن أساسى من أركان الحرية، وبالتالى فإن هناك تعارض بين المفهومين. وذهب البعض الآخر وهو تيار ليبرالى يسارى وعلى رأسهم جون رولز بأنه لا يوجد تعارض بين المفهومين حيث تهدف العدالة الاجتماعية إعادة إعطاء الحقوق للفقراء والضعفاء بعد أن سُلبت منهم، فأى حرية يمتلكون فى حين أنهم لا يستطيعون توفير احتياجاتهم الأساسية وهي بالأساس أول الحريات وأسماها. وذهب تيار ثالث وهو اشتراكي، أن التناقض جاء بالأساس بسبب الفهم الخاطئ من جانب الليبرالية لمفهوم الحرية، فمفهوم الحرية فى الحركة الاشتراكية يعنى التحرر الوجدانى من كل مشقات الحياة والتفرغ الى الإبداع بعد العمل، ومن ثم لا يوجد تعارض بين وجود عدالة اجتماعية وتمتع الأفراد بحرياتهم[2].

[1] McPherson J. Robert, Correcting John Rawls' Social Justice, The Reformed Conservative, 2012, available on: https://www.thereformedconservative.org/correcting-john-rawls, 26/3/2019.

[2] Social Justice: Rawls, Nozick and Singer, BSC Faculty, available on: http://faculty.bsc.edu/bmyers/justiceslide.htm, 26/3/2019.

- ✓ العلاقة بين العدالة الإجتماعية والتنمية: إذا أرادت الدولة تطبيق العدالة الإجتماعية فى الدولة فلا بد أن يواكب ذلك عملية تنمية شاملة بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية السياسية تستلزم بناء مؤسسات تستطيع استيعاب التغيرات الحادثة فى الدولة وحشد الرأى العام ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لبذل أقصى جهد لتطبيق العدالة الإجتماعية. ولا يختلف الأمر كثيرا فى التنمية الإقتصادية، حيث وجود النية لإقامة عدالة اجتماعية لا بد أن يوازيه عملية تنمية اقتصادية تستطيع توفير احتياجات الطبقات المختلفة وخاصة الدنيا منها فيما يتلعق بمسألة الدعم وخلافه. شرط أساسى لنجاح العدالة الإجتماعية وجود تنمية مجتمعية لتستطيع طبقات المجتمع استيعاب موجات التغيير القادمة.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة التوزيعية: استخدم بعض المفكرين والفلاسفة المفهومان كمترادفان، وفى حقيقة الأمر فإن المفهومان متقاربان الى حد كبير، حيث تتمثل العدالة فى توزيع الحرية السياسية والمساواة الاجتماعية والحقوق الطبيعية بشكل منصف بين أفراد المجتمع، والهدف من عدالة التوزيع هو دفع البنية الأساسية للمجتمع المنظم من قبل المؤسسات بشكل يخدم تطبيق العدالة الاجتماعية

6.1.2 نحو نقد مفهوم العدالة الاجتماعية:

انتقد مايكل ريكتينفالد مفهوم العدالة الاجتماعية عند كل من ماركس ونيتشه، حيث قال أن هذه الأديولوجية –يقصد العدالة الاجتماعية– أثبتت فشلها فى كثير من المجتمعات بسبب تصورها الخاطئ عن الطبيعة البشرية، فبينما تصور ريكتينفالد وجود الفوارق الفردية بين الأفراد فإن العدالة الاجتماعية عند ماركس ونيتشه أنكرتها، كما أنه انتقد أيضاً فكرة "الحراك الاجتماعى الاجبارى" النابع من العدالة الاجتماعية وأن الأصل يجب أن تُترك للأفراد الحرية، وكل يثبت جدارته. قال ريكتينفالد أن أيديولوجية

العدالة الإجتماعية وجود وضع اجتماعى يتسم بالهرمية وهذا غير منطقى وفقاً له حيث ان الهرمية هى جزء من العقيدة الانسانية التى ينبغى وجودها فى جميع المجتمعات.[1]

ومن ناحيته انتقد المفكر النمساوى فريدريك هايك مفهوم العدالة الإجتماعية، حيث قال إن إعادة التوزيع القهرية للموارد فى المجتمع تتضمن تعدياً على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. كان هايك ضد تدخل الدولة فى الحياة السياسية والاقتصادية، حيث رأى أنه من الصعوبة أن تقوم الدولة بتحديد كيفية تخصيص الموارد على المواطنين حتى لو أُخذت بمبدأ الجدارة والاستحقاق[2]

عند الحديث عن مفهوم العدالة الإجتماعية، فإنه ينبغى التحديد أولا ما هى خلفية الكاتب لأنها ستؤثر بشكل كبير فى تعريفه لهذا المفهوم وبالتالى تحديده لطرق تطبيقه، فنجد كما وضحنا بالأعلى وجود مفكرين اشتراكيين يؤمنون بالمفهوم وضرورة تطبيقه، ونجد أيضاً مفكرين ليبراليين يدعون الى تطبيق المفهوم ذاته ولكن بوسائل مختلفة. إن مفهوم العدالة الإجتماعية –من وجهة نظرى– يتطلب تطبيقه تدخل الدولة فى عدة مجالات ولا أعتقد أنه يمكن أن تتحقق العدالة الإجتماعية عن طريق الإرادة الذاتيه للأفراد كما قال نوزيك. إن مسألة العدالة الاجتماعية لا تتعارض البتة مع الحريات والحقوق الشخصية، حيث لا معنى لحرية فى مجتمع يسوده الفقر، فالعدالة الاجتماعية تسعى لإعادة توزيع الموارد بين أفراد المجتمع ومنطقيته هو استغلال فئات معينة هى بالأحرى الفئات الغنية لطبقات اجتماعية أخرى، أى أنهم قاموا بمصادرة حريتهم عند استغلال قوت يومهم، وبالتالى فإن العدالة الإجتماعية تأتى لتصحح المسار هذا لتعيد الحقوق والحريات الى الفئات الأضعف. ويعد مفهوم العدالة الاجتماعية وثيق الصلة بالنظرية السياسية حيث أهتم به المنظرون السياسيون منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى اليوم بإعتباره واحد من أهم القيم السياسية الصالحة للتطبيق فى الوقت الحاضر خاصة فى المجتمعات النامية التى يسودها الفقر واستغلال فئات صغيرة

[1] Michael Novac, Social Justice: Not What You Think It Is, Heritage Foundation, December 2009, No. 1138, pp. 1-2.

[2] Thomas Behr, Luigi Taparelli D'Azeglio, S.J. (1793-1862) and the Development of Scholastic Natural-Law Thought as a Science of Society and Politics, Journal of Markets & Morality Volume 6, Number 1 (Spring 2003), pp. 99–115.

لباقى قطاعات الشعب، ومن هنا تأتى عملية إعادة توزيع الموارد أو بالأحرى عملية تطبيق العدالة الإجتماعية[1].

2.2 العدالة الاجتماعية في الفكر الإقتصادي:

كانت ولازالت قضية العدل الاجتماعي من القضايا الهامة التي شغلت الذهن البشري على مر العصور والأزمان. نظرا لأن البشرية قد مرت بظلم اجتماعي طغى عليها لقرون عديدة، و قاست من ورائه ويلات عديدة حطت من كرامة البشرية، و قسمت الناس الى طبقات متعددة ، كل حسب ما يملك من مال ، فمن قل ماله نقصت كرامته ، و منم كثر ماله ارتفعت مكانته و كرامته في المجتمع .

و أن الإسلام هو الدين الخاتم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه و سلم يهدي به الناس الى الطريق القويم، و يقيم بينهم العدالة و المحبة، فقد اشتملت تعاليمه على اقامة العدالة بين أفراد المجتمع ، و كل تلك التعاليم مستقاة من شرح الله الحكيم الذي وضعه للناس ليصلح به حالهم و حياتهم ، فلا يميز طائفة على طائفة إلا بمقدار عملها .

و لا يمكن أ، يكون أي من الرأسمالية أو الاشتراكية بديلا للإسلام، فغاية الاشتراكية مساواة مضطربة ، و غاية الرأسمالية و مثلها الأعلى حرية بلا قيود ، أما الإسلام فله ذاتية و منهجية و استقلالية ، فهو يقوم على أساس مساواة منضبطة موضوعية و كذلك حرية مقيدة بكل ما هو في صالح المجتمع [2].

إننا إذا نظرنا الى مبادئ الإسلام و نظمه من أي زاوية، لوجدناها تصطبغ بالتوسط و العدل في جميع نواحيها ، فالعدالة الاجتماعية جزء من العدل الذي ينشده الإسلام ، على جميع المستويات ، وعلى جميع الطبقات والفئات.

[1] –مريم وحيد، الخطاب السياسى فى السينما المصرية: دراسة فى مفهوم العدالة الإجتماعية 1961–1981، (رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2018)، ص 80.

[2] –محمد عبد الرؤوف : تأملات اسلامية في الرأسمالية الديمقراطية ، ترجمة غالي عودة ، دار البشير ، عمان الأردن ، 1988 ، ص 138

و قد يشكك البعض في مدى قدرة السياسة المالية الإسلامية على توفير الكفاية، بأن عدد أفراد المجتمع ومتطلباته في العصر الأول من الخلافة كانت محدودة، و لذا رأينا هذا العدل السائد في المجتمع ، و تلك العدالة الاجتماعية التي طبقت على الجميع . و لكننا نرد على هؤلاء فنقول: الآن يستطيع ولي الأمر أن يتعين بالأعوان الأمناء المخلصين الذين يساعدونه في تنفيذ تلك المهمة ، كما أن إمكانيات المجتمع و موارده قد زادت بما يتناسب مع عدد أفراده ، ولذلك فإنه لا عذر لولى الأمر أن قصر و لم يحقق العدل يقتد بأسلافه الأولين .[1]

و إزاء تلك الأهمية القصوى للعدالة الاجتماعية، فإننا سوف نتناولها في الفكر المعاصر أولا ، ثم في الفكر المالي الإسلامي و ذلك في فرعين على النحو التالي :

1.2.2.العدالة الاجتماعية في الفكر المالي المعاصر.

يهدف أي مجتمع لنشر الطمأنينة و السلام و التعاون بين أفراده، و تحقيق التنمية و العدالة الاجتماعية ، إذ أن العدالة الاجتماعية مرتبطة بالحياة الاقتصادية و التي تربط بدورها بين الإنتاج و عدالة التوزيع.[2]

ففكرة العدالة الاجتماعية و إن كانت قديمة إلا أنها ظهرت و برزت بظهور المسيحية و الإسلام ، فالمسيحية عدت الفقراء جزءا من النظام الاجتماعي ، ووجهت النظر الى ضرورة مساعدة الأغنياء لهم فلا يستعبدونهم ، لأن الإنسان لا يصح أن يعبد غير الله ، بينما جاء الإسلام ووضع أسس لا حصر لها للعدالة الاجتماعية ، كلها تهدف الى تكامل أفراد المجتمع فيما بينهم ، و تقليل الفوارق بين الطبقات ، و

[1] – هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر ، 2006 ، ص 360

[2] – هشام مصطفي الجمل ، مرجع سابق ، ص 361 .

غيرها من الأهداف التي ينشده الإسلام ، و وضع لها النظم الكفيلة بتحقيقها منها ، نظام الزكاة ، و الصدقات ، و تحريم طرق الكسب غير المشروعة ، و القيود على الأغنياء حتى يقوموا بحق الفقراء .[1]

و قد جرت معظم الكتابات على عدم التمييز بين هدفي العدالة الاجتماعية و التنمية الاجتماعية باعتبارهما تعبيرين مترادفين ، و يظهر ذلك في تحاليلهم التي تنصب على عدالة توزيع الدخول .

2.2.2 تطور مفهوم العدالة في الفكر الإسلامي:

كانت و لازالت قضية العدل الاجتماعي من القضايا الهامة التي شغلت الذهن البشري على مر العصور والأزمان . نظرا لأن البشرية قد مرت بظلم اجتماعي طغى عليها لقرون عديدة ، و قاست من ورائه ويلات عديدة حطت من كرامة البشرية ، و قسمت الناس الى طبقات متعددة ، كل حسب ما يملك من مال ، فمن قل ماله نقصت كرامته ، و منم كثر ماله ارتفعت مكانته و كرامته في المجتمع .

و أن الإسلام هو الدين الخاتم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه و سلم يهدي به الناس الى الطريق القويم ، و يقيم بينهم العدالة و المحبة ، فقد اشتملت تعاليمه على اقامة العدالة بين أفراد المجتمع ، و كل تلك التعاليم مستقاة من شرح الله الحكيم الذي وضعه للناس ليصلح به حالهم و حياتهم ، فلا يميز طائفة على طائفة إلا بمقدار عملها .

و لا يمكن أن يكون أي من الرأسمالية أو الاشتراكية بديلا للإسلام ، فغاية الاشتراكية مساواة مضطربة ، و غاية الرأسمالية و مثلها الأعلى حرية بلا قيود ، أما الإسلام فله ذاتية و منهجية و استقلالية ، فهو يقوم على أساس مساواة منضبطة موضوعية و كذلك حرية مقيدة بكل ما هو في صالح المجتمع 2.

[1] – هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر ، 2006 ، ص 361 .

[2] – محمد عبد الرؤوف : تأملات اسلامية في الرأسمالية الديمقراطية ، ترجمة غالي عودة ، دار البشير ، عمان الأردن ، 1988 ، ص 138

إننا إذا نظرنا الى مبادئ الإسلام و نظمه من أي زاوية ، لوجدناها تصطبغ بالتوسط و العدل في جميع نواحيها ، فالعدالة الاجتماعية جزء من العدل الذي ينشده الإسلام ، على جميع المستويات ، و على جميع الطبقات و الفئات .

و قد يشكك البعض في مدى قدرة السياسة المالية الإسلامية على توفير الكفاية ، بأن عدد أفراد المجتمع و متطلباته في العصر الأول من الخلافة كانت محدودة ، و لذا رأينا هذا العدل السائد في المجتمع ، و تلك العدالة الاجتماعية التي طبقت على الجميع . و لكننا نرد على هؤلاء فنقول : الآن يستطيع ولي الأمر أن يتعين بالأعوان الأمناء المخلصين الذين يساعدونه في تنفيذ تلك المهمة ، كما أن إمكانيات المجتمع و موارده قد زادت بما يتناسب مع عدد أفراده ، ولذلك فإنه لا عذر لولى الأمر أن قصر و لم يحقق العدل يقتد بأسلافه الأولين .[1]

كانت العدالة الاجتماعية من أهم الأركان التي ينبني عليها النظام الاجتماعي، فقد كانت مناقشتها ضمن الإطار الموضوعي العام للنظرية الاجتماعية ضرورية للغاية في فهم جوهر النظام الاجتماعي الرأسمالي والأهداف المتوخاة من تطبيقه على الأفراد. وفي ضوء ذلك فسوف ندرت أفكار المدرسة التوفيقية. ومدرسة الصراع الاجتماعي، ومعتقدات ماكس فيبر(1864 – 1920). والتطبيقات المنبثقة عن هذه النظريات.

ولأن الرأسمالية فكرة تقوم على مبدأ فصل الدين عن الحياة لأنها تريد أن يكون سير الحياة نفعيا بحتا لا شأن للدين به. ولهذه الفكرة التي عقيدتها وقيادتها الفكرية وقاعدتها الأساسية، وبناء عليها كان الإنسان هو الذي يقع نظامه في الحياة في إطار من الحرية الكاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة له. بإعتبار أن هذه المنفعة الخاصة للفرد لا تتعارض مع منفعة الجماعة لأن مصالح الفرد ومصالح الجماعة متوافقة ومنسجمة.

[1] – هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر ، 2006 ، ص 360

3.2.2 العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي :

1 – المدرسة التوافقية:

وبهذا الخصوص ظهرت عدة أفكار جديدة من مجموعة كبيرة من مفكري النظرية الاجتماعية الغربية المعاصرة، والتي تسمى المدرسة التوافقية التي لا ترى مبررا للصراع الاجتماعي تحت ظل النظام الرأسمالي القائم اليوم، أمثال هربرت ليتلر (Herbert Spencer1903 - 1820). وإميل دوركهايم (Emile 1857–1917 Durkheinl). وتالكوت يارسونز (Talcott ParsOns 1979 - 1902).

اذ تعتقد هذه المجموعة من المفكرين وعلماء الاجتماع بأن المؤسسات الاجتماعية القائمة تساند بعضها بعضا من أجل خدمة الفرد في النظام الاجتماعي وليس هناك موجب لنقدها أو محاربتها. ويشير صموئيل فريمان في كتابة اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة إلى أن من بين أهم المفكرين الغربيين المعاصرين، الذين قدموا تصورا أكثر شمولا عن غيره لمفهوم العدالة. لقو الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawl 1921 - 2002)[1]

2 – جون رولز وقضية العدالة :

وهذه الحالة المتجددة عاشها بالكامل الفيلسوف الأمريكي جون رولز في فترة تحولات كبرى في النظرية الليبرالية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، القائم على مفاهيم الرأسمالية والحرية الفردية، ولذلك طفت على أفكاره في هذا المجال قضية العدالة في المجال الاجتماعي والسياسي في مواجهة توش الليبرالية والرأسمالية الغربية، والتي أتت على الكثير من جوانب آدمية الإنسان. وحقوقه في المجال الاجتماعي، وبالذات الفقراء والمهمشين والفئات الأكثر ضعفا في المجتمع .

[1] – صموئي فريمان ، اتجاهات معاصرة في فلسة العدالة جون رولز نموذجا ، ترجمة فاضل جتكر ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2015، ص 16.

لقد انطلق رولز في أفكاره في هذا الصدد، من أفكار جون هوبز وجان جاك روسو على العقد الاجتماعي الذي قال روسو بشأنها: إنها الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المنظمة والدول القومية التي كانت وقت ظهوره. لا تزال أوروبا حديثة العهد بها.[1]

ولعل تركيزنا في هذا الصدد على أفكار رولز تأتي من الأصل الذي حاولنا التعامل معه ومعالجته. وهو مشكلة غياب العدالة الاجتماعية في الكيانات السياسية المنظمة، والتي تعد الدول شكلها الأرقى في الإطار المؤسسي والسياسي والمجتمعي. وهذه النظرية ترتكز على أسس يمكننا أن نوجزها في النقاط التالية:[2]

- ✓ الفرد هو نقطة البداية في التنظيم الاجتماعي، ومصلحته هي الغاية الأولى، والهدف الأسالي الذي يسعى المجتمع لتحقيقه.
- ✓ الفرد له مجموعة من الحقوق: أطلق عليها جون لوك الحقوق الطبيعية مثل حق العمل، وحق التملك. إلى جانب حق التجمع والاعتقاد، وهذه الحقوق الفردية مصدرها الحالة الطبيعية التي عاشها الإنسان قبل دخوله في الحياة الاجتماعية ولذلك لا يحق للمجتمع سلبها منه.
- ✓ لا تعرض بين مصالح الفرد وصالح المجتمع، لأن مصالح المجتمع عبارة عن مجموع المصالح الفردية، فإذا سعد الفرد سعد المجتمع.
- ✓ التفاوت الطبقي في الثراء والملكية، أمر طبيعي يتفق مع الفطرة نتيجه تفاوت الناس في الذكاء والقدرات الخاصة والميول والاستعدادات.
- ✓ إن التفاوت في الملكية والثراء بين الناس. يدفع الفقراء منهم إلى بذل الجهد حتى يكونوا مثل الأثرياء، فهو يشحذ هممهم من أجل التفوق.
- ✓ حافز الربح والمصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية هي الأمور المحركة للنشاط الاقتصادي والباعث له.

[1] – المصدر نفسه ، ص15-16 .

[2] – بطرس بطرس غالي ، محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1988 ، ص 213-215 .

- ✓ مبدأ المنافسة بين الناس مبدأ مشروع. فكل إنسان يسعى للحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقل قدر من الجهد، ولهذا تتحقق المصلحة العامة.

- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، التي يتنافس فيه الأفراد دون قيد، فالحرية متوافرة لهم في الإنتاج والاستهلاك والدولة هي المسؤولة على حمايتها لأنها وسيلة التحقيق المصلحة العامة، وتنمية الإنتاج والثروة العامة. ولقي التعبير الكامل على الكرامة الإنسانية وحق الإنسان في الحياة.

وقد انتشرت هذه الأفكار خلال القرن الثامن عشر بين رجال الاقتصاد وكان من أوائل من نادي بها آدم سميث[1] في إنكلترا، وجان جاك روسو وجون لوك وفولتير وغيهمر ممن أرسوا دعائم المذهب الفردي الذي تشكلت لهم مذاهب فلسفية تذلل حرية الإنسان الفرد حتى أصبت في القاعدة السائدة في كل أمور الحياة وظهر لهذا المبدأ في جملة أصلا تدل عليه هي " دعه يعمل" [2].

3 – الملكية الفردية :

وبعد السيطرة هذا الاتجاه الغردي على الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال القرن الثامن عشر احتاج الرأسماليون لدعم السلطات الحاكمة في حماية مصانعهم وتأييد احتكاراتهم بعد اتساع الصناعات الآلية فاتجهوا لنصرة حكوماتهم لينالوا منها الحماية والتأييد. وربما أدخلوهم الشركاء معهم في مصانعهم لتكون المصلحة بينهم مشتركه. وهذا أدى إلى منح صلاحيات واسعة للملكية الفردية وتكريس الإقطاعيات والاحتكارات الكبيرة فأدى ذلك إلى ظهور الفروق الاجتماعية الواسعة بين الطبقات. وإلى استغلال أصحاب المشاريع الضخمة والصناعات الكبرى للملايين من العمال يستغلونهم دون أن يوفوهم أجورهم، بالعدل وانحازت الحكومات لحماية الرأسماليين وتمكينهم من استغلال العمال ومساعدتهم على التكاراتهم واستغلال المستهلكين بغير حق. وكان ذلك كل أسباب شحن الجماهير الكثيرة بالنقمة من الرأسمالين، ومن

[1] – آدم سميث (1723–1790) فيلسوف من اسكتلندا ، يعتبر من مؤسسي المذهب الفردي الحر ،

[2] – مانع بن حامد الجهني ،الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة ، دار الندوة العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، الرياض ، 1997 ، ص 921

السلطات الحاكمة المنحازة لهم باسم الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي. وظهرت نذر الصراع الطبقي من جديد مع السيادة التطبيقات الرأسمالية وإسرافها في استغلالها واحتكاراتها التي كانت تحمل في نفسها بذور الدمار والقناء لهذا النظام الفردي الذي انكشف عواره. وتجلى فساده لجميع البلدان التي كانت تحت نفوذ الغرب.

4 - النزعة الإصلاحية:

وتحت ضغط المطالب الشعبية والحركات الجماعية التي تأثرت بدعاية الاشتراكيين في روسيا، أنبثقت دعوات إصلاحية معتدلة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من بعض أنصار المذهب أمثال: جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill 1873-1806) [1]

وغيره ممن يرون إمكان إصلاح النظم الرأسمالية القائمة وتخفيف وطأتها، والعمل على استبعاد الأسباب التي تؤدي إلى ظلم طبقة العمال واستغلالهم بغير حق، وإيجاد تنظيمات جزئية لتحقق القدر اللازم من العدالة الاجتماع نحو :

- إلغاء العمل المأجور لأن العمل المأجور سوف يبقي العامل في سوية من العيش منتفخة لا تسمح له بأن يرفع مستواه المعيشي، ولذلك اقترح إنشاء جمعيات التعاونية إنتاجية يشترك فيها العمال مع بعضهم البعض في العمل ويقتسمون الربح فيما بينهم

إضافة إلى تنظيم حقوق العمال في الأجور العادلة وفي تحديد ساعات العمل وفي التأمين الصحي وفي تأمين العجز والشيخوخة والعيش بعد سن التقاعد كالتعليم المجاني العام.

- مصادرة الريع العقاري: لأن سبب وجود هذا الريع لقي تزايد السكان، وهذا الريع سوف يزداد كلما ازداد عدد السكان، ونظرا إلى أن سبية المجتمع لذلك وجب أن يعود إلى المجتمع ثانية، لأن الملاك

[1] - جون ستيوارت ميل (1806-1873) من رواد المذهب الكلاسيكي و يعد حلقة وصل بين المذهب الفردي و المذهب الإشتراكي ، نشر سنة 1836 كتابا اسماه مبادئ الاقتصاد السياسي

يأخذون حصة الأسد من افتتاج دون أن يكون لهم جهد معقول سوى أنهن مالكون ، و اقترح لذلك أن تفرض الدولة ضرلئب كبيرة على الاملاك حتى تمتص الريع من أيدي الملاك .

– تحديد حق الوراثة، حيث إن المزاحمة بين المنتجين لا يمكن أن تكون صحيحة إلا أن تتحقق المساواة بين المتزاحمين من حيث الإمكانات المادية. ولذلك اقترح تحديد حق الإرث حتى لا يؤدي ذلك إلى تفاوت في الإمكانات المادية. وعندئذ تتوافر الشروط الصحيحة للمنافسة الحرة.

وهذه الآراء لا تعني الخروج عن المذهب الحر فقد بقي المفكرون يتمسكون بالمبادئ الرأسمالية الأساسية إلا أن هذه الانتقادات قد هدت عن كيان هذا المذهب وأضعفته أمام الهجمات المتوالية التي شنها دعاة الفكر الاشتراكي[1]

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الفكر الرأسمالي يتمثل ضمن الإطار الفلسفي التنظيمي باتجاهين الذين أملنها ظروف وأوضاع السياسية واقتصادية خاصة.

الأول: هو وليد حركة التنوير التي ظهرت في أوروبا الغربية والوسطى على أثر الأفكار الفلسفية التي انتشرت بعد الثورة الفرنسية، الذي يركز على حرية الأفراد وحقوقهم الطبيعية التي كانت مسلوبة في ظل الكنيسة، والاستبداد الحكام الذين يحكمون الناس باسم الحق الإلهي[2]

الثاني: كان ظهور نتيجة الأضرار التي لحقت بالعديد من الطبقات الاجتماعية من جراء إطلاق الحرية الفردية السياسية والاقتصادية. وهذا ما حدا بالعديد من المفكرين الرأسماليين بالعمل على إدخال تعديلات

[1] – اريك هوبرزباوم ، أزمة متصعة الثقافة و المجتمع في القرن العشرين ، ترجمة سهام عبد السلام ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيوت ، 2015 ، ص 113

[2] – عبد الرحمن المالكي ، السياسة الاقتصادية المثلة ، دار الأمة ، بيروت ، 1963 ، ص 63

وترقيعات اشتراكية على الفكر الرأسمالي. "يراد منها التخفيف من الحيف الخطيع الذي توجدد الرأسمالية في المجتمع وهي أحكام ظاهر فيها الترقيع"[1]

ويقول الفيلسوف البريطاني هريرت للبنسر (1820 - 1903) {Herbert Spencer}: «فأما الملكية الخاصة فإنها تستمد أصولها من قانون العدالة بأن يتساوى الناس في الاحتفاظ بثمرة اقتصادهم وتوفير لهم»[2]

ويقول أدم سميث: إن العدالة تحكم بقانون المنفعة منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الحكومة عن التدخل، وفسح المجال ثرا طبيعياء»[3]

وأما دعاة التدخل والتوجيه الاقتصادي فيرون أن العدالة تتحقق من جراء تدخل الدولة للحد من الحرية الاقتصادية التي تعتمد على القانون الطبيعي وذلك بتوزيع الثروة في المجتمع وتقسيمها تفسيما عادلا يحقق الرفاهية لجميع الناس.

من هذا كله يتبين لنا أن العدالة في الفكر الرأسمالي الحديث لا تدل على نظام اقتصادي كالاشتراكية أو فكر فلسفي خاص، وإنما هي كلمة اصطلاحية وضعت من قبل فلاسفة الفكر الرأسمالي للدلالة على تدخل الدولة عن طريق التشريعات والنظم لتخفيف المفاسد نتجت من الحرية الفردية.

وفي استنتاجا لمفهوم فكرة العدالة الاجتماعية في الفكر الفلسفي العربي نتوقف أمام النقاط التالية:

1 – إن تطور الأفكار الغربية من حيث باتت تحمل عدة تطلعات جديدة من خلال طرح مجموعات اجتماعية كبيرة متمسكين بالأسلل الاجتماعية للفلسفة العربية المعاصرة. والتي يصعب إيجاد تعاريف لهذه المفاهيم التي تتلاءم مع الحياة الاجتماعية الجديدة المتعلقة بالمكونات الاجتماعية وخاصة في دول الغرب التي لالا تختلف الحياة فيها ليل الشرائح والدول والمناطق

[1] – جان أوريو فولتيرأو العقل ملكا ، ترجمة عبود كاسوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ، 2018 ، ص 128.

[2] – ويل أرندت ، قصة الفلسفة : من أفلاطون الى جون ديوي حياة و آراء أعاظم رجال الفلسة في العالم ، ترجمة فتح الله المشعشع ، الطبعة 4 ،مكتبة المعارف ، بيروت ، 2014 ، ص 492

[3] – عادل العوا ، المذاهب الخلاقية ، الجزء 2 ، جامعة دمشق للطباعة ، دمشق ، 1959 ، ص 496.

2 – إن جميع المؤشرات في الدول العربية تدل على انعدام العدالة الاجتماعية وبخاصة في البلدان الرأسمالية وبالأخك الولايات المتحدة، حيث يعود اليها في الأصل لتوزيع الثروة الاجتماعية غير العادل بين الأفراد. حيث تقع نصف كمية الأرصدة والعقارات ووسائل الإنتاج في حيازة مجموعة قليلة من الأفراد تمثل واحدا بالمئة من تلبية السكان

3– يظل التفاوت الاجتماعي في الدول العربية حيث كانت القوة الشركز بيد قلة قلية من البشر في المجتمع الرأسمالي بنفس الأسلوب الذي تتراكم به الثروة الاجتماعية

بعد الاطلاع على الأفكار الليبرالية ومفهومها لنظرية العدالة والإنصاف في المجتمعات العربية التي تسودها الأفكار الجديدة القائمة على حرية الأفراد ولسيطرة الاقتصاد الحر، يجل الاطلاع على مفاهيم الأفكار الاشتراكية والافكار الديمقراطية حول العدالة والإنصاف لكي تتمكن من المقارنة بين النظريات وكيفية نظرها لمبدأ العدل والإنصاف في تطبيق القوانين

4.2.2 العدالة في الفكر الاشتراكي:

عندما انكشف عوار النظام الرأسمالي وتجلت مفاسدة ظهرت فلسفات سياسية متفقة في نظرتها للحرية الاقتصادية ومتباينة في نظرتها إلى طريقة إدارة الحياة الاقتصادية، سواء من جهة ملكية وسائل الإنتاج أم من جهة توزيع الثروة وقد أطلقت على هذه الأفكاراسم الاشتراكية.

فكان ظهور الاشتراكية نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النظام الاقتصادي الرأسمالي وللأخطاء الكثيرة التي فيه.

1- الاشتراكية المثالية :

فكان منها دعوات إصلاحية معتدلة، ترى إمكان إصلاح النظم الرأسمالية القائمة وتخفيف وطأتها والعمل على استبعاد الأسباب التي تؤدي إلى ظلم طبقة العمال واستغلالهم بغير حق وإيجاد تنظيمات جزئية تحقق القدر اللازم من العدالة الاجتماعية كنظم حقوق العمال في الأجور العادلة وفي تحديد ساعات العمل وفي التأمين الصحي، وفي تأمين العجز والشيتونة والعيش بعد سن التقاعد وغير ذلك.

وكان في طليعة دعاة الاشتراكية المثالية وتطبيقها بوسائل الإصلاح الاجتماعي الكاتب الفرنسلي لسان الليمون (Saint simiOn 1825 – 1760)[1] ،فقدم أفكارا في تنظيم الجماعة وفي الدور الذي يمكن أن يؤديه الدين المسيحي في تنظيم المجتمع الاشتراكي.

ومنهم روبرت أوي (1771 - 1858)[2] وهو أول من أنشأ نظاما للتعاون ليل العمال، ومدارس التعليم أبنائهم وأول من حاول تطبيق الاشتراكية بوسائل الإصلاح الاجتماعي.

وبدأت الحركة الاشتراكية في إنكلترا في أواخر القرن التاسع عشر وظهرت الجمعية الفابية. زعيمة الاشتراكية الإنكليزية. وفي السنة 1893 قام حزب العمال المستقل بنهج اشتراكي وسار على الخط نفسه ونشط في الحقل السياسي واستطاع أن يكون له قوة برلمانية وأن يستلم الحكم في بعض الأحيان وينفذ برامجه الاشتراكية

– الاشتراكية الثورية:

وكان منها دعوات ثورية لا تقبل التطور الإصلاحي، بل تنادي بهدم النظم الرأسمالية القائمة هدما كاملا على طريق الصراع الطبقي والثورة المدمرة وإقامة حكم العمال والكادحين بنظام استبدادي صارم

[1] – سان سيمون كان فيلسوف فرنسيا يميل الى مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي.

[2] – روبيت أوين ، من كبار رجال الصناعة في انكترا، انشأ عدة مصانع لغزل القطن ووفر لعماله الشروط الملائمة للعمل فأنشأ لهم المساكن في نفس المعمل و أرقام حولها الحدائق و خفض ساعات العمل و زاد مدخول العمال

وفرض الاشتراكية المتطرفة التي تنزع فيها الملكيات الفردية ولا سيما وسائل الإنتاج لتكون ملكا عاما في يد الدولة للتشرف عليه ولتديره وتجعل كل القادرين والقادرات على العمل عمالا تحت يدها، مطبقة عليهم جميعا قاعده "من كل حسب استطاعته ولكل بحسب حاجته" وكان زعيم هذا الاتجاه كارل ماركس(Karl Marx) والألماني فردريك إنغلز Friedrich Engels)

5.2.2 لمحة عامة عن تطور العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم:

الى جانب الحاجة إلى معالجة حالات الظلم الاجتماعي والفقر ، تأتي ضرورة الحصول على تدابير لمثل هذه المفاهيم التي يمكن مقارنتها دوليًا ومتسقة بمرور الوقت .أصبحت مؤشرات العدالة الاجتماعية والرفاه منتشرة على نطاق واسع ، على الرغم من ندرة التغطية الشاملة .مما لا شك فيه أن مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي طورته الأمم المتحدة منذ عام 1990 يمثل المحاولة الأكثر طموحًا لتوفير مقياس عالمي تقريبًا لمستويات الرفاهية حول العالم .يتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد تُعتبر أساسية للأفراد لتطوير قدراتهم بشكل كامل: صحتهم ومستوى تعليمهم ومستويات معيشتهم المادية .وتعتبر مؤشرات هذه الأبعاد هي متوسط العمر المتوقع ، وسنوات الدراسة المتوقعة ، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[1] ؛

الشكل رقم 09: تطور مؤشر التنمية البشرية من 1990 إلى 2015 لمجموعات مختلفة من البلدان.

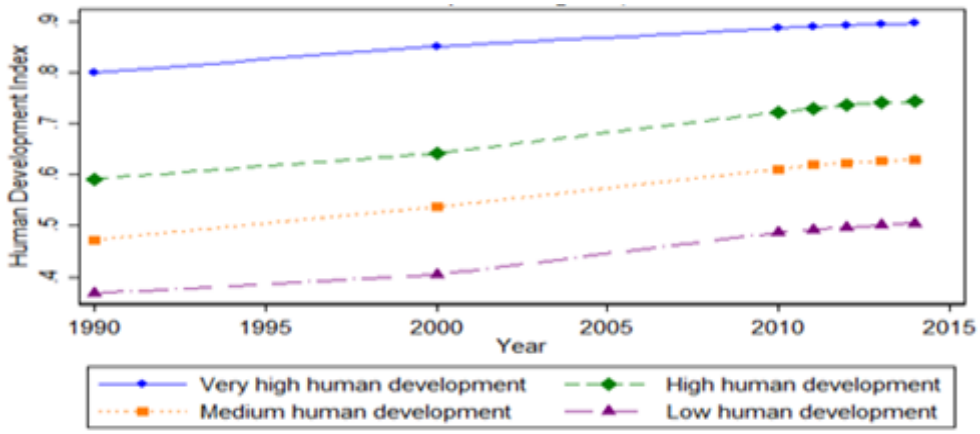

Source : data provides at http :hdr.und.porg

[1] tan, k.-c. 2017. what is this thing called global justice?. london: routledge.

يوضح الشكل رقم -9- تطور مؤشر التنمية البشرية من 1990 إلى 2015 لمجموعات مختلفة من البلدان .البلدان المصنفة على أنها ذات "تنمية بشرية عالية جدًا" ، أي مؤشر التنمية البشرية أعلى من 0.8 في عام 2015 ، تشمل بشكل أساسي دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا والبلدان المتقدمة المماثلة .البلدان التي تنتمي إلى مجموعة "التنمية البشرية العالية"

- مؤشر التنمية البشرية بين 0.7 و 0.8 في 2015 هي ، على سبيل المثال ، الاتحاد الروسي والصين ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية .تتمتع الهند وبعض البلدان الأفريقية وآسيا الوسطى عادةً بـ "تنمية بشرية متوسطة"

- مؤشر التنمية البشرية من 0.55-0.7 في عام 2015. أخيرًا ، البلدان ذات "التنمية البشرية المنخفضة" ، أي مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.55 في عام 2015 - معظمها من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

الشكل رقم 10 : تطور مؤشر التنمية البشرية حسب مجموعة البلدان (1990-2015)

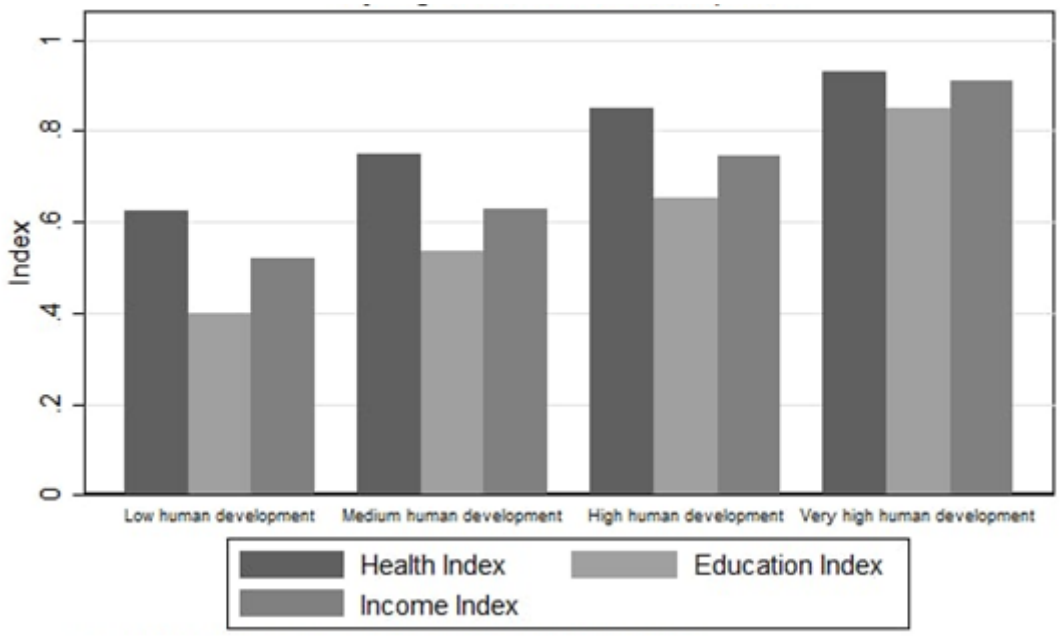

Source : data provides at http :hdr.und.porg

يروي الرسم البياني قصة مختلطة .من ناحية أخرى ، هناك اتجاه ثابت لزيادة مؤشر التنمية البشرية الذي يميز المجموعات الأربع .يبدو أن معدل نمو دليل التنمية البشرية يتسارع ، بشكل متواضع إلى حد ما ، بعد عام 2000. ومع ذلك ، فإن الفجوة بين هذه المجموعات الأربع ، ولا سيما بين مجموعات التنمية البشرية العالية جدًا والمنخفضة ، قد تناقصت بشكل هامشي فقط .في عام 1990 ، كانت الفجوة تساوي 0.433 من مقياس المؤشر ، في حين كانت الفجوة 0.391 فقط في عام 2015. ويبدو أن تقليص الفجوة بنسبة تقل عن 10٪ بعد 25 عامًا من الجهد العالمي المستمر لتقليل الفوارق بين الدول يعد تحسنًا متواضعًا .إن مجرد إسقاط هذه الاتجاهات على المستقبل يكشف أن التقارب الكامل بين البلدان لن يتحقق إلا في عام 2067. يوضح الشكل 8 درجة مؤشر التنمية البشرية في عام 2014 مقسمة حسب كل مكون من المكونات الثلاثة ومجموعة البلدان.

الشكل رقم 11 : تطور مؤشر جيني لعينة مختارة من البلدان ، 1970-2015

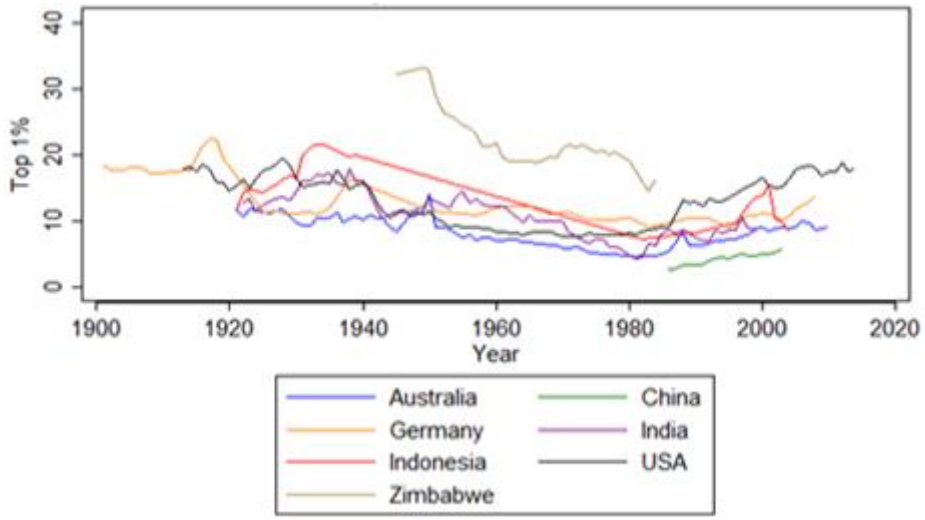

Source : data provides at http :hdr.und.porg

يوضح الشكل 11 تطور مؤشر جيني لعدد مختار من البلدان من 1970 إلى 2015 ، باستخدام عدم المساواة في صافي الدخل (بعد الضرائب ، وما بعد التحويل .(من المعروف أن البيانات الموجودة على مؤشر جيني يصعب مقارنتها دوليًا نظرًا للاختلافات في وحدات الرصد المستخدمة عبر البلدان .هنا

نستخدم البيانات من قاعدة البيانات الموحدة لعدم المساواة في الدخل العالمي (SWIID) ، والتي بذلت جهدًا محددًا لإنشاء مجموعة بيانات قابلة للمقارنة دوليًا .(Solt 2016)[1] تم استبدال البيانات المفقودة لبعض السنوات باستيفاءات من سنوات أخرى .هذا هو السبب في أن الرسوم البيانية تشير إلى نطاقات فاصل الثقة لقياس دقة التقدير .توضح هذه الرسوم البيانية أن عدم المساواة يمكن أن يتنوع على نطاق واسع بين البلدان المختلفة .ظل مؤشر جيني أقل من 30 على مدار الفترة بأكملها في ألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية، لكنه وصل إلى مستويات قريبة من 60 في زيمبابوي وجنوب إفريقيا .كما يمكن أن يتغير عدم المساواة بشكل كبير بمرور الوقت .وهذا واضح بالنسبة للصين، التي انتقلت من مستويات مؤشر جيني أقل من 30 خلال الثمانينيات إلى مستويات أعلى من 50 بعد عام 2005. عقود.

نهج آخر شائع لقياس الانقسامات الاقتصادية هو حصة الدخل التي يمتلكها أعلى 1 ٪ في توزيع الدخل .يركز هذا المقياس فقط على نسبة الدخل التي يمتلكها الأشخاص في الجزء العلوي من توزيع الدخل وجميع الآخرين .لذلك ، فهي ليست حساسة ، على عكس مؤشر جيني ، للتغيرات في حصص الدخل لفئات الدخل التي تقل عن أعلى 1 ٪ .ومع ذلك ، فإن لها ميزة تقديم مقارنة صارخة بين مستويات الدخل للأثرياء الذين يعيشون في مجتمع مقارنة بجميع مستويات الدخل الأخرى.

الشكل رقم 12: تطور أعلى نسبة 1٪ من نصيب البلدان في الدخل ، 1990-2016

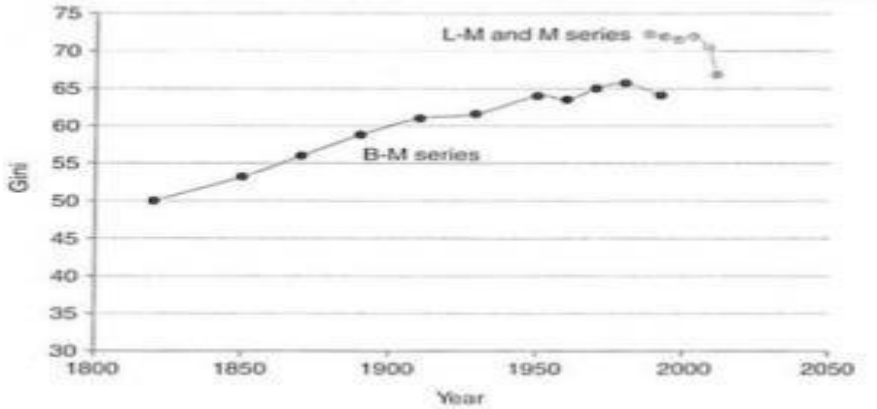

Source : data provides at http :hdr.und.porg

[1] - herrmann b, thöni c, gächter s (2008) antisocial punishment across societies. *science* 319: 1362-1367.

يوضح الشكل 12 تطور أعلى حصة 1٪ من الدخل لعينة مختارة من البلدان . بينما يبدو أن مؤشر جيني يتطور بطرق مختلفة في بلدان مختلفة ، فإن تطور أعلى حصة 1٪ من الدخل يظهر أوجه تشابه ملحوظة بين البلدان التي تم النظر فيها .شهدت اللامساواة اتجاهاً تنازلياً صعوداً منذ بداية القرن العشرين حتى الثمانينيات ، والذي انعكس بعد ذلك .ومن المثير للاهتمام أن البلدان التي لا تتوفر لها تغطية كاملة – وبالتحديد الصين وزيمبابوي – تظهر اتجاهاً مشابهاً لاتجاه البلدان الأخرى للفترة التي تتوافر فيها البيانات .مثل هذا "التحول الكبير" في عدم المساواة خلال القرن العشرين يحمل أيضًا نصيب الثروة التي يملكها أعلى 1٪ وكان التركيز الرئيسي للعمل المعروف لـ.(2014) Piketty . ومن المثير للاهتمام أيضًا أن نلاحظ أن الصين لا تزال الدولة ذات أدنى حصة من الدخل المتراكم لأعلى 1٪ مقارنة بالدول الأخرى في هذه المجموعة .من ناحية أخرى ، تبرز زيمبابوي كدولة ذات أعلى مستوى دخل لأعلى 1٪ ، على الرغم من عدم توفر البيانات بعد عام 1984.

تتيح مجموعات البيانات التي تم تجميعها مؤخرًا تقييم تطور عدم المساواة في الدخل العالمي .يجب النظر في مجموعات البيانات هذه بحذر شديد .على وجه الخصوص ، فإن الافتقار إلى الأسر المعيشية على الصعيد الوطني قبل السبعينيات يجعل تقييم عدم المساواة داخل البلد أكثر من مجرد تخمين .وبدلاً من ذلك ، أصبحت البيانات أكثر موثوقية بعد أواخر الثمانينيات

الشكل رقم 13: تطور عدم المساواة في الدخل العالمي والاتجاهات الحديثة في دخل الفرد الحقيقي على مستوى العالم

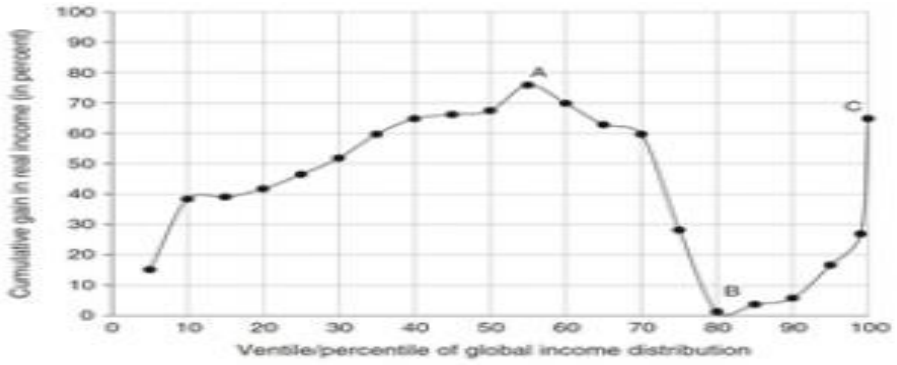

Source : data provides at http :hdr.und.porg

يوضح الشكل 13 ،تطور مؤشر جيني العالمي على مدى فترة زمنية طويلة .الاستنتاج المبدئي الذي يمكن التوصل إليه هو أنه فقط منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي ، بدأ التفاوت العالمي في الانخفاض ، وذلك بشكل أساسي بسبب التطور السريع الذي شهدته الصين والهند .اتسم اتجاه تصاعدي مطرد في جميع السنوات السابقة منذ عام 1820. الشكل 13 ،

تقدم اللوحة "ب" سرداً لمن كانوا "الرابحين" و "الخاسرين" في العولمة .الرسم البياني يوضح الزيادة في الدخل الفردي لمختلف النسب المئوية للتوزيع العالمي للدخل خلال الفترة 1988-2008.

يوضح الرسم البياني أن فئة الدخل التي اكتسبت أكبر عدد من الأشخاص في منتصف توزيع الدخل العالمي (النقطة A في الرسم البياني) . يتشكل هذا بشكل أساسي من قبل الطبقة الوسطى الناشئة في البلدان النامية مثل الصين على وجه الخصوص .وفقًا لميلانوفيتش (2016) ، فإن هذا الصعود في "الطبقة الوسطى العالمية" هو أحد السمات المميزة لتطور توزيع الدخل في العقود الأخيرة .في المقابل ، الأشخاص الذين يبدو أنهم كسبوا أقل هم أولئك الذين ينتمون إلى الشريحة المئوية الثمانين (النقطة B في الشكل) هؤلاء هم بشكل رئيسي الأشخاص الذين يشغلون الطبقات المتوسطة الدنيا في الداخل الدول الغنية – ولا سيما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

أخيرًا ، الحقيقة الثالثة التي تحدد الاتجاهات الأخيرة هي صعود "الأثرياء العالميين ."شهد الأشخاص الذين يحتلون أعلى 5٪ من توزيع الدخل مكاسب هائلة في دخولهم (النقطة C في الرسم البياني)قد لا تكون هذه المكاسب عالية مثل تلك التي تميز الأشخاص بنسبة 50٪ من حيث القيمة *النسبية* ، لكنها بالطبع أكبر بكثير إذا تم قياسها بالقيمة *المطلقة*(انظر ميلانوفيتش ، 2016 ، الشكل 11)[1]هذه الرسوم البيانية معبرة تمامًا ، لأن *التغيرات* في الدخل بالنسبة لفئات الدخل الأخرى غالبًا ما تكون بنفس

[1] milanovic, b. (2015). global inequality of opportunity: how much of our income is determined by where we live?. review of economics and statistics, 97(2).

أهمية *المطلق* مستويات الدخل في تحديد رفاهية الناس (انظر القسم 2.11) . قد يكون استياء الخاسرين من العولمة ذا صلة أيضًا بتحديد النتائج السياسية.

الشكل رقم 14 : تطور معدلات الفقر بمرور الوقت عبر مناطق العالم

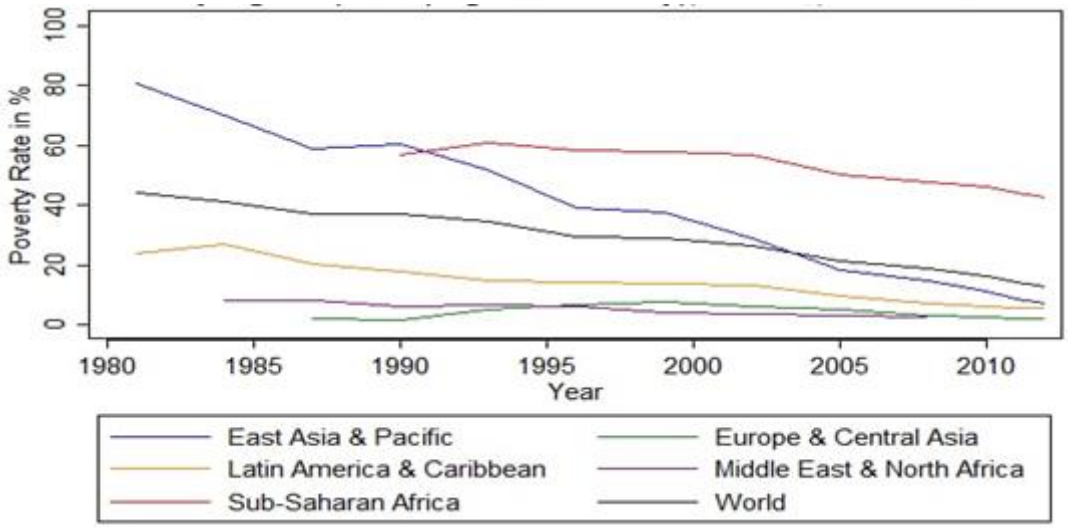

Source : data provides at http :hdr.und.porg

يوضح الشكل 14 تطور معدلات الفقر بمرور الوقت ، والتي تحددها نسبة المواطنين الذين يقل دخلهم عن 1.90 دولار أمريكي (معبرًا عنها في تعادل القوة الشرائية) [1].من الملاحظ أن معدلات الفقر قد انخفضت بشكل مطرد منذ الثمانينيات ، من مستويات حوالي 40٪ إلى حوالي 15٪ .ومع ذلك ، فإن أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة التي كان التقدم فيها أكثر تباطؤًا .لا يزال يبدو أن 50٪ من الناس يقعون تحت خط الفقر في عام 2014.

[1] - buchan, n., brewer, m., grimalda, g., wilson, r., fatas, e. and foddy, m. (2011). "global social identity and global cooperation", psychological *science*, 22(6): 821-828.

الشكل رقم 15: تطور معدلات الفقر في العالم والمناطق حسب مؤشر Miser

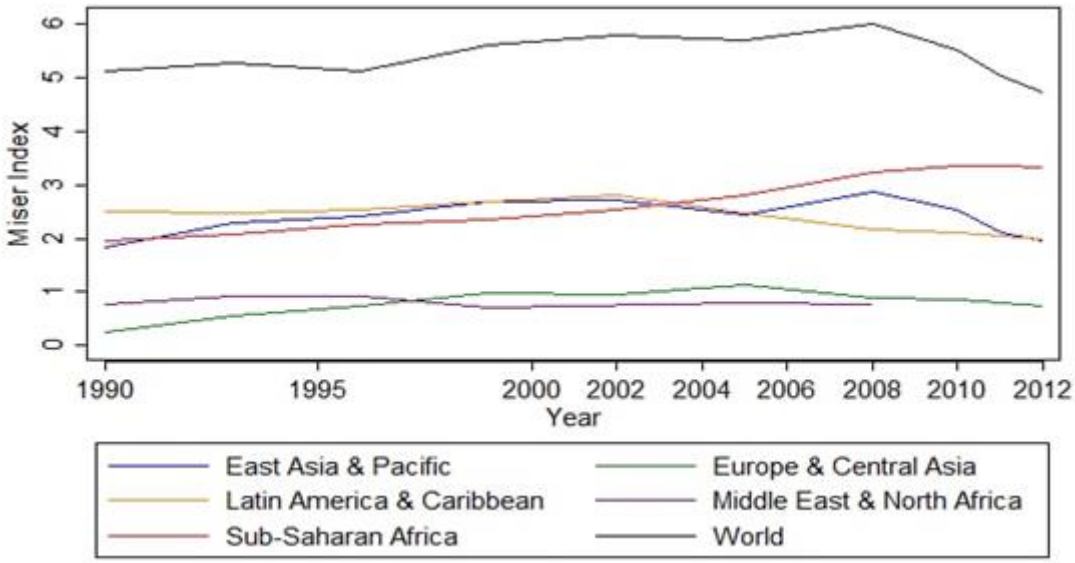

Source : data provides at http :hdr.und.porg

من التدابير المفيدة التي تجمع بين المعلومات حول كل من عدم المساواة والفقر هو مؤشر Miser ، الذي يحدد إلى أي مدى يكون الفقر غير ضروري(Lind and Moene2011) [1] ، .يمكن تصور ذلك على أنه ناتج بين نسبة سكان البلد الذين يعيشون تحت خط الفقر وفرق الدخل بين متوسط دخل غير الفقراء ومتوسط دخل الفقراء .وبالتالي يمكن تفسيرها على أنها فجوة الدخل الإجمالية التي ينخفض بها دخل الفقراء إلى أقل من متوسط دخل غير الفقراء ،(Lind and Moene2011).

يوضح الشكل 15 تطور مؤشر Miser من عام 1990 إلى عام 2014 ، لخط الفقر البالغ 1.25 دولارًا أمريكيًا في تعادل القوة الشرائية .تشير الخطوط المختلفة إلى مناطق جغرافية مختلفة .يقتصر المؤشر على البلدان النامية التي لديها نسبة ضئيلة من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر.

[1] - lind, jo thori and karl o. moene (2011) "miserly developments", journal of development studies vol. 47 no. 9, pages 1332-1352.

3. نظريات اعادة التوزيع:

يعتمد توزيع الدخل والثروة في ظل عدم تدخل الدولة وغياب الإجراءات السياسية لتعديل حالة التوزيع السائدة على توزيع الموارد المملوكة للعنصر قبل أي شيء آخر ،وذلك لعاملين أساسيين[1]:

*أولهما: التفاوت بين الأفراد في قدراتهم ومواهبهم ومهاراتهم واختلاف قدرتهم على الكسب،

*ثانيهما: التفاوت بين ملكية الثروة الموروثة ، بمعنى آخر فإن محددات توزيع الدخل والثروة وهذا التوزيع يطلق عليه التوزيع الأولي للدخل والثروة والذي يراد به توزيع الدخل والثروة بين الأفراد الذين شاركوا في توليده يتخذ شكل رواتب أو إيجارات أو فوائد أو فائض، ويتم هذا التوزيع بداخل الوحدة الإنتاجية التي تولد فيها هذا الدخل[2].

1.3 تطور نظريات التوزيع واعادة التوزيع:

لا شك ان تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد اشباع هذه الحاجات قد فرض على نظريات التوزيع أن تتطور وفقا للمراحل التاريخية (التوزيع الاولي للدخل وانتهاءا بمرحلة اعادة التوزيع عن طريق السياسات الحكومية وفق فلسفة النظام الذي يحكم المجتمع) وعلاقات الانتاج ورؤية كل مدرسة فكرية بشأن فلسفة توزيع الدخول بدا بالعملية الانتاجية هي الاخرى من حيث مفهومها

1.1.3 التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخل :

تعد مشكلة الوصول الى مرحلة التوزيع العادل مثار جدل المدارس الفكرية في مراحل التطور التاريخي لنظريات توزيع الدخول ونظريات التوزيع هذه بما فيها نظريات التوزيع في الاقتصاد الكلي لاتزال في بداية

[1] – عادل فليح العلي ، مالية الدولية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2008 ، ص 188.

[2]- James M. Buchanan, Marilyn R. Flowers, The Public Finances, An Introductory Textbook, 5th edition, 1980, P7

الطريق الى الكمال , كما ان النماذج النظرية للتوزيع لما تنضج بعد تماما , حتى تكون مقبولة من الناحية العلمية والمنطقية[1].

فالدخل في النظام الرأسمالي وبصورة عامة – كما يدعي انصار هذا النظام قد وزع وفقا لمشاركة الفرد في العملية الانتاجية , وان شكل المشاركة هذه تقررها اشكال السوق القائمة في النظام المذكور والتي تعتمد بدورها على القواعد العرض والطلب والمساومة وما لهذه القواعد من اثر في توزيع الدخل , وعن طريق التحكم بهذه القواعد وبنظام الاسعار السائدة فان بعضا من افراد يستطيعون الحصول على ارباح عالية وبالتالي تحقيق دخول مرتفعة وبمجهود اقل وعلى حساب الاخرين .

ويقدر مافي النظام الراس مالي من عوامل شانها التمهيد لاستغلال عناصر الانتاج والثروة الطبيعية وفق رغبات القلة المسيطرة وبالوسائل التي تجيز لهم حق التصرف بهذه الثروات والملكيات الاخرى فان طريقة الاستغلال هذه كانت الاكثر ربحا ولو كان ذلك على حساب الاضرار التي تلحق في الاقتصاد ككل .

ومن مميزات هذا النظام ان اصبحت معدلات الفائدة ليست مجرد اداة لتنظيم عمليات الاقراض فحسب بل لها تأثير ايضا كبير على توزيع عناصر الانتاج على قطاعات مختلفة طبقا لما تحققه تلك العناصر من ارباح بالتالي تأثير على عمليات التوزيع لدخول تلك العناصر الانتاجية .

كما وان التركيز في كيان النظام الراسمالي وما له من اثر على التراكم الراسمالي قد اصبح هدفا بحد ذاته يسعى النظام الى تحقيقه . ومن تحليل هذه الفعاليات نجد ان مشكل, التوزيع في النظام الراسمالي لا تتعلق فعلا كما يدعي الراسماليون بالمجهودات التي يشارك بها الافراد في المجتمع بل بما يملكه او لا يملكه الفرد من قوة نسبية متمثلة بحجم الثروة التي يمتلكها وهناك من الافراد ما تكاد تكون مجهوداتهم على اختلاف انواعها

[1]– خضير عباس , طهر – دراسة موجزة في نظريات التوزيع وتوزيع دخول عناصر الانتاج ص122 –123, الطبعة الثانية – دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد –1975م .

اكبر بكثير من مجهودات الاخرين , الا ان ما يعوضون به لايتناسب تماما وعظم تلك المجهودات , كما وان هناك في النظام الراسمالي من يقدم مجهودا قليلا ولكنه بالمقابل اكبر لايتناسب والجهد القليل المبذول [1].

وهذا التقدير الغير متكافئ لعناصر الانتاج قد خلق تفاوتا كبيرا عند توزيع الدخول اخيرا خلق التفاوت الطبقي افراد المجتمع الواحد[2].

مما حد بالمفكرين الاقتصاديين الى محاولة وضع النماذج النظرية من اجل ايجاد الحلول الكفيلة بحل مشكلة التوزيع وهذا ينبع من ان النفس البشرية بطبيعتها قلقة غير مستقرة وان قلقها هذا قد انعكس على كيانات النظم الاجتماعية التي تبنتها والقواعد التي اشادت عليها الدعائم هياكلها الاخلاقية والفلسفية , ان الشيء المهم ليس تغير الاطر التي تحيط بالانظمة الاجتماعية التي تقوم على التمييز الطبيقي بل تغير جوهر وقواعد هذه الانظمة, بحيث تؤول الى نظام اجتماعي قوامه كرامة الانسان وتقدير الكفاءة والاهلية الشخصية وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق الطبقية[3].

لذا سنقوم باستعراض التطور الفكري لنظريات التوزيع الدخل وانواع وانماط التوزيع والعلاقة بين التوزيع الشخصي والوظيفي للدخول وحسب المراحل التاريخية .

2.1.3. نظرية التوزيع التقليدية

لقد تطرق الاقتصاديون التقليديون الى موضوع التوزيع , ولكنهم قد عالجوه ببساطة , حيث كان جل اهتمامهم منصبا على الدخل والكيفية التي بواسطتها تتحدد حصة كل عنصر انتاجي في اجمالي الدخل . كما وانهم اهتموا كذالك بالكيفية التي تتغير بموجبها تلك الحصص (الدخول)عند كل تطور او تغيير في

[1].- المصدر السابق نفسة - ص123

[2]- المصد المصدر نفسه ص124

[3].- المصدر نفسه ص125

العلاقات الاقتصادية القائمة في النظام الاقتصادي في المجتمع معين[1]. وقد عالج التقليديون مشاكل التوزيع على النحو الاتي :

1. ان الاقتصاديين التقليدين على اساس ان توزيع الدخول يمكن حلها في اطار نظرية الثمن او مايسمى بالثمن الطبيعي وان هذا الثمن الطبيعي ومفاده ان ثمن السلعة لايتحدد عن طريق العرض والطلب بل عن طريق الثمن الطبيعي وان هذا الثمن اذا ماساد فانه كفيل بتحقيق التوازن في الامد الطويل

2. اما تحديد الطلب فيعتقدون بانه يتجدد طبقا لمخصص الاجر وان عرض العمل فهو ايضا يتحدد بصورة دائمية طبقا لاجر حد الكفاف (اقل مستوى للاجر) .

3. ويعتقد الكلاسيكيون القدامى بوجود ملكية خاصة لعناصر الانتاج وبهذا الاعتقاد فانهم ينكرون وجود مصدر واحد للدخول كما هو الحال عليه في العصور الاولى , حيث كان الانتاج العامل هو المصدر الوحيد للدخول .

4. اعتقادهم بالارباح فيعتقدون بانها تاخذ بالتناقص نتيجة لتزايد السكان في حين ترتفع معدلات الربح كلما كان تزايد السكان ويعتقد الكلاسيكيون بان العلاقة بين الربح والريع علاقة مكملة وان تناقص معدلات الربح يتم على حساب تزايد معدلات الربح[2].

وان هذه العلاقة من الناحية المادية والاقتصادية ذات مردود سلبي في المستقبل , قد دعت المنتجين الراسماليين الى الاتفاق على تضيق حدة الخلاف والتنافس فيما بينهم والعمل على تعزيز قواعد الاحتكار وتزايد قوتهم النسبية اقتصاديا واجتماعيا ورايهم في الربح فعندهم يتصف بالتبعية وانه مجرد فائض متبق[3].

[1]- المصدر السابق، ص37

[2]- المصدر السابق، ص38

[3]- المصدر نفسه

5. ومن افكارهم الاخرى هي ان العمل والربح قد تحددا بصورة مستقلة وان لكل منهما طبيعته الخاصة به ولاعلاقة له بطبيعة الاخر .

واستنادا على زعمهم هذا تكونت لديهم نظرة خاصة بالاجر والتي اعتبرت العمل سلعة وان ثمن هذه السلعة (العمل) يتحدد عن طريق العرض والطلب في سوق العمل .

اما الاقتصادي التقليدي ادم اسمث فانه يعتقد بان الاجر يرتفع بصورة دورية في حين ان تزايد الشدة المنافسة بين المنتجين تؤدي الى تناقص ارباحهم وهذا الراي المتفاءل لادم سمث نقيضه راي ريكاردو المتشأم الذي يعتقد بان التقنية الفنية وقانون الايراد يلعبان دورا مؤثرا على مستويات الاجور والعمل ويؤدي الى تناقصهما الى خلق نوع من البطالة بين صفوف العمال[1].

6. اما كارل ماركس فقد انكر القوانين الطبيعية في الحياة العامة واكد على اهمية التطور التاريخي والاجتماعي واثره في تحديد افاق الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات البشرية عبر مراحل التاريخ ولكن على الرغم من عملية هذه الافكار فان كارل ماركس اعترف بان مستوى الاجر يتحدد طبقا للعرض والطلب الواقع على نوع معين من العمل واعتقد ماركس في الوقت نفسه بان الطلب على العمل يتحدد بواسطة المنتجين الراسماليين وانه يتحدد طبقا لمخصص الاجر .

هذا وتزداد بنسبة مايخصصه المنتجون للاجور كلما ازدادت ارباحهم وكما زاد الطلب على العمل بسبب ازدياد معدلات رؤوس الاموال التي يستثمرها المنتجون في العمليات الانتاجية , وهذا يقود الى ارتفاع مستويات المعيشية للطبقة العاملة وتزداد معها معدلات الزواج والانجاب وبالتالي ازدياد عرض العمل في

[1]- المصدر السابق، ص39

الامد الطويل الامر الذي يؤدي الى عودة مستويات الاجور الى ما كانت عليه سابقا وعند مستوى حد الكفاف[1].

7. اما نموذج ريكاردو في التوزيع فانها تلتقي بافكار ماركس ويختلفان فقط في سبب عدم ارتفاع معدلات الاجور في الامد الطويل فعند ماركس السبب هو تقنية الفنية التي يلجا اليها الراسماليون كلما راحت المواد وارتفاع الاجور (احلال الا له محل عنصر العمل) بسبب ارتفاع معدل البطالة اما عند ادم سمث وريكاردو وماركس هو تزايد السكان .

ويقدم نموذج ريكاردو في التوزيع على الجميع بين نظرية الانصبة في توزيع ونظرية التوزيع الوظيفي للدخول

ولقد جمع بين نظريتين المذكورتين عن طريق التساؤل كيف يمكن توزيع الانتاج الاجتماعي بشكل اجور وريوع وارباح على طبقات المجتمع المماثلة في العمال والملاك والراسماليين[2].

واستند ريكاردو في نموذجه للتوزيع على الفرضيات التالية على ذلك التسائل :

أ- ان الاجر الحقيقي يتساوى في الامد الطويل مع ما يسمى باجر حد الكفاف او اجر الحديدي وان اجمالي الاجر الحقيقي يتزايد نسبيا بتزايد السكان.

ب- وان الزيادة في السكان تؤدي الى تناقص نسبة ارتفاع مستويات الانتاج الكلي (تناقص الانتاجية الحدية للعمال).

ولتوضيح نموذج ريكاردو في التوزيع نستعين بالرسم البياني الاتي معتمدين في ذلك على الفرضيتين السابقتين :

[1]- خضير عباس , طهر – دراسة موجزة في نظريات التوزيع وتوزيع دخول عناصر الانتاج ص40, الطبعة الثانية – دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد – 1975م .

[2]- المصدر نفسه، ص41.

منحنى م ت = اجمالي الانتاج مطروحا منه الربح

م ك = عدد العمال المستخدمين في المعمل

ونلاحظ من الرسم البياني ان كلما ازداد الحجم القوة العاملة , كلما ازداد اجمالي الانتاج بنسبة اقل . في الامد الطويل ويلاحظ ايضا ان (م ت) في البداية يرتفع بسرعة ثم ياخذ بالانحدار تدريجي كلما ازدادت نسبة عدد العمال المستخدمين في المعمل .

ويمكننا توضيح نموذج ريكاردو في توزيع الدخول على النحو الاتي :

ارتفاع نسبة الارباح ⟵ زيادة نسبة الاستثمار ⟵ ارتفاع مستويات الاجور ⟵ زيادة نسبة الاستثمار

⟵ إرتفاع نسبة الاجور (الزيادة الطلب على العمل) ⟵ زيادة السكان (بسبب ارتفاع مستويات المعيشة وازدياد معدلات الزواج) ⟵ زيادة الانتاج ولكن بنسبة قليلة ⟵ اختفاء الارباح اختفاء الاستثمارات ⟵ الضغط على الاجور ومن ثم اعادتها الى مستوى الكفاف .

ان نموذج ريكاردو ينطبق تماما على اقتصاد جامد مغلق ولا ينسجم اطلاقا مع الاقتصاد المتطور (الديناميكي).

وقد تم توجيه عدد من الانتقادات لنموذج ريكاردو في التوزيع منها :

مسالة العلاقة بين نظرية السكان والدخل الحقيقي حيث افترض ريكاردو ان الاجر الحقيقي ثابتا في الامد الطويل وان هذا الدخل يتساوى مع اجر حد الكفاف وهذا الزعم لايمكن الاخذ به في الوقت الحاضر .

المسالة الاولى هي مشكلة اختفاء الربح كلية في الامد الطويل بسبب تزايد الاجور النقدية وهذا الامر غير حقيقي في الاقتصاد الحر فضلا عن عدم امكانية وجود اقتصاد مغلق لا في عصر ريكاردو ولا في العصر الحالي .

المسالة الثانية هو ان العلم الحديث اثبت نتيجة التقدم العلمي عدم صحة كون تزايد السكان وتناقص الحاملات الزراعية هي ليست شبيهة بالعلاقة بين المتوالية الهندسية والمتوالية العددية (الحسابية) بل انها علاقة (مشاكلة) ثقافية وحضارية وعلمية واجتماعية .

وبالرغم من ذلك فان نموذج ريكاردو يمكن الاستفادة منه في الوقت الحاضر في توزيع الدخول توزيعا كليا. وان توزيع الدخول عنده هو توزيع الانصبة على مجموعات كبيرة من المجتمع (الطبقات الاجتماعية التي انتجت الإنتاج).

ويرجع الفضل الى الاقتصادي فون ثنين (van- thunen) في صياغة النظرية الانتاجية الحديثة وفقا لنظرية (العد والحساب)

3.1.3. نظرية الاحتكار الطبقي ((نظرية الصراع الطبقي)): [1]

ومن أبرز مفكري هذه النظرية هما ادولف (فاكتر) و(فرانز اوبنهايمر) ويوافقهم رأيهم هذا في الوقت الحاضر كل من (ايريشبرايزر) و(كالسكي).

ولقد اعتمدت هذه النظرية على مفاهيم بسيطة مفادها: عند سيادة مبدا المنافسة التامة في الاقتصاد، سيتحقق دخل واحد في الاقتصاد الا وهو دخل العمل واذا ما تحققت في الاقتصاد دخول اخرى غير دخل العمل كالأرباح الريوع، فان منشأ هذه الدخول هو الحد من مبدا المنافسة التامة, تحول السوق المذكور الى سوق شبه احتكارية (منافسة احتكارية).

ولإدراك مفهوم النظرية بعمق أكبر والتي اعتمدت على المفاهيم التالية:

1. ان المنافسة الحرة او التامة عبارة عن سوق موحد (متجانسة) غير مجزئه.
2. بالإمكان اي شخص ان يشارك في انتاج اي سلعة ما يرغب بإنتاجها او انتاج عدة سلع.

[1] – خضير عباس , طهر – دراسة موجزة في نظريات التوزيع وتوزيع دخول عناصر الانتاج, الطبعة الثانية – دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد –1975م ، ص6.

3. بالإمكان اي شخص تملك عناصر الانتاج والتصرف بها والكيفية التي يريدها وهو حر ايضا بعدم تملكها.

4. تفترض المنافسة التامة وجود ارض حرة غير مملوكة لاحد ما.

واذا ستفقد المنافسة التامة معناها بانتفاء شروط او بعض من شروط المنافسة المذكورة انفا وستتحول السوق التنافسية الحرة الى سوق شبه تنافسية او بمعنى اخر شبه احتكارية او احتكارية[1].

ومن خلال وجود المنتجين والمالكين لعناصر الانتاج والسلع المنتجة ومن جانب اخر وجود المستهلكين الغير مالكين من جهة اخرى وتتمتع كل منها بقوة نسبية في السوق, سيحصل مايسمى بالاحتكار النسبي لتلك السلعة. وبمجرد ظهور الاحتكار في تصرفات المنتجين سيكون دخل جديد لم يكن موجودا عند سيادة مبدا المنافسة يعرف بدخل المنتج او المالك وهذا الدخل الجديد هو الربح.

ويرى اصحاب هذه النظرية (الصراع الطبقي) هو نتيجة الندرة النسبية لعنصر الارض وان هذه الندرة هي التي خلقت في الارض ثمنا لمنفعتها عند استغلالها, ويعزو ان الاحتكار ظهر عبر التاريخ بين الرأسماليين المنتجين والعمال عبر مراحل التاريخ نتيجة احتكار الارض , وهو السبب المباتشر في تكوين دخل الاستغلال (الاحتكار)[2].

ويرى اوينها بمر انه من الممكن زيادة عنصر راس المال والعمل ولكن يصعب زيادة عنصر الارض التي يصعب مساحتها وتوسيعها.

[1]- المصدر نفسه، ص47

[2]- المصدر نفسه، ص48

4.1.3 نظرية التوزيع عند المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط)

وتشمل نظريتهم في التوزيع تقسيم المجتمعات الى ثلاث طبقات هي:[1]

الطبقة الاولى : وهي الطبقة المنتجة والتي تتكون من المزارعين

الطبقة الثانية : وهي طبقة الملاك

الطبقة الثالثة : وهي طبقة الصناع والتجار والخدم وذوي النشاط الحر

اذ تعد طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة وانها التي تقوم بالانتاج وتقدم الناتج الصافي الذي يمثل الفرق بين الثروة المتحصلة عليها والثروة المنفقة , اما الطبقات الاخرى فهي عقيمة ومع ذلك فالطبقة الثالثة ليست بالتاكيد غير مفيدة اذ انها تقدم السلع المصنعة والخدمات للطبقة المنتجة غير ان القيم التي يخلقونها تعادل ببساطة القيم المستهلكة ولايتركون اي ناتج صاف (الفائض) وكذلك ينطبق هذا الكلام على الطبقة الملاك (الثانية).

5.1.3 المؤاخذات على الاقتصاديين التقليديين في موضوع التوزيع

عجز التقليديون في التوصل الى القاعد معينة يستندون عليها في حل مشكلة التوزيع لدخول عناصر الانتاج الثلاثة (العمل, الارض, راس المال) وجل ما توصلوا اليه هو ان الاجر يتحدد عن طريق العرض والطلب في السوق العمل والربح عندهم هو فائض متبق حصل نتيجة تكوين اسعار المنتجات الزراعية في السوق وهو ايضا نتيجة عرض السلع الزراعية والطلب عليها , اما الربح فلم يحددوا مصدرا له وانه مجرد مبلغ مستقطع من اجر العمل الطبيعي وانه زيادة الحاصلة على سعر بعض السلع النادرة نسبيا.

اما كارل ماركس فقد اشتق نظرية القيمة من نظرية ريكاردو والكلاسيك المحدثين قد طوروا هم ايضا نظرية القيمة والتوزيع من نظرية ريكاردو ,وان تطورهم النظرية القيمة لم يكن بنفس الاتجاه الذي سار فيه

---

[1]- لبيب شقير . تاريخ الفكر الاقتصادي بدون ذكر المكان مطبعة الرسالة ص 139 – 141 عام 1968 .

* – الفيزوقراط يرون بان هناك نظام طبيعي يحكم الكون , وهو نظام خارج عن ارادة البشر جاءت منه فكرة ((دعه يعمل)) وتتعلق النقطة الثانية بنظرية الانتاج حيث اعتبروا الزراعة النشاط الاساسي في المجتمع .

ماركس في نظرية القيمة وهو مبدا (الفائض) بل انطلقوا من (مبدا) الذي استخدمه ريكاردو كوسيلة لتوضيح مفهوم الربح.

وان الفرق بين ريكاردو والكلاسيك الجدد هو ان ريكاردو قد استخدم مبدا (الاحلال) او بالاحرى مبدا الاحلال (الجزئي) في توضيح مفهوم الانتاجية كوسيلة لتعبير عن منفعة العمل بالنسبة للارض مع التاكد على اهمية كل عنصر انتاجي بالنسبة للعنصر الاخر كما دالة استخدم هذا المبدا كوسيلة ايضا لتوضيح فكرته القائلة بان العنصر الانتاجي الثابت هو الذي يحقق الفائض مع اعطائه الاهمية للتباين القائم بين الانتاج الحدي ومعدل الانتاج لعنصر الانتاج المتغير في تحقيق الفائض[1]. اما الكلاسيكيون الجدد فقد ركزوا تفكيرهم بطريقة توحي (بالتخطيط) عندما ادعوا ان كل عنصر انتاجي ذي عرض متقلب وفي سوق تنافسية يجب ان يحصل على تعويض وان يحدد هذا التعويض بالانتاجية وعندما يكون العرض لكل عناصر الانتاج معروفا (محددا) وليس (الارض فقط) تكون عملية الاحلال هي الاخرى محددة.

ان النظريات الاقتصادية الكلاسيكسة (نظرية الاحتكار الطبقي) قد اقامت قواعدها على اساس ان العمليات التوزيع للدخول هي اشبه بظاهرة سعرية ليس الا , ولذلك يجب معالجتها من وجهة نظريات الثمن فقط.

6.1.3 النظرية الانتاجية الحدية :

ان النظريات الحديثة في توزيع الدخول قد وجدت لها فعلا قاعدة اساسية تستند عليها عند معالجتها مشكلة التوزيع لدخول عناصر الانتاج وان هذه القاعدة هي مبدا الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجي , وبمجرد ان التزمت نظريات التوزيع الحديثة بمبدا الانتاجية , فانها تكون قد خرجت تماما عن كل القواعد والاسس التي اعتمدت عليها النظريات الكلاسيكية القديمة وذلك لانطلاقها من مفهوم الانتاج كأساس لشرح مشكلة التوزيع وبالتالي محاولة حلها عن طريق العمليات الانتاجية . وهذا يدل على وجود علاقة قوية

[1] – خضير عباس , مرجع سبق ذكر ، ص52

بين نظريات الانتاج والتوزيع وعن طريق هذه العلاقة تكون نظريات التوزيع قد وجدت لها مكانا رحبا في قوانين الايراد ومبدا الندرة النسبية لعناصر الانتاج , هذا مع العلم ان نظريات التوزيع قد استفادت كذلك من نظرية الثمن في التكوين دخول عناصر الانتاج[1].

كما وان اهتمام نظرية الانتاجية الحدية بمشكلة تكوين اثمان عناصر الانتاج كوسيلة لحل مشكلة التوزيع جعلها في الوقت نفسه تولي جانب الطلب اهتماما خاصا[2]. وهذا عكس ما اكدت عليه النظريات الاقتصادية القديمة التي اهتمت بجانب العرض كلية (نظرية ساي الوضعية).

والسمات الفكرية للنظرية الانتاجية الحدية هي :

1. ان النظرية الانتاجية الحدية في الاقتصاد الفردي كانت القاعده الاساسية للنظام الساكن ككل وذلك لربطها العلاقة بين قاعدتي الانتاج والتكاليف .
2. ربطت النظرية بين سوق خدمات عناصر الانتاج وسوق السلع الاستهلاكية.
3. يتحدد العرض والطلب للمنتج (المنتجون في الاقتصاد ككل) فهي العوامل الفنية المحددة والمعروفة (المعطاة).
4. دالة العرض توضح اسعار السلع الاستهلاكية المنتجة ودالة الطلب فهي توضح طلب الفرد الاقتصادي (المستهلك).
5. دالتي العرض والطلب تتحدان عن طريق العوامل الاجتماعية والنفسية التي يتاثر بهما كل من المنتج والمستهلك في ذلك الاقتصاد والمجتمع ككل.
6. اعتبرت النظرية الانتاجية الحدية نظرية الثمن التقليدية الاساس المعتمد عليه في المعالجة مشكلة التوزيع للدخول ونظرية الثمن التقليدية اهتمت.

[1]- المصدر السابق نفسه ص53,.

[2]- المصدر نفسه، ص54.

2.3 الكلاسيك والعدالة الاجتماعية (الامانات الاجتماعية والتحويلات)

العدالة الاجتماعية كبنية مثالية تميز كلمة "اجتماعي" العدالة الاجتماعية عن مفهوم العدالة كما هو مطبق في القانون، ومن المفاهيم الأكثر رسمية للعدالة المضمنة في أنظمة السياسة العامة والأخلاق التي تختلف من ثقافة إلى أخرى وبالتالي تنقصها بعد عالمي. تشير العدالة الاجتماعية إلى الإنصاف العام للفرد في مجتمعه من خلال تقسيمات وتوزيعات للمكافآت والأعباء. ومن خلال نظريات القرن العشرين للعدالة الاجتماعية. يؤكد معظم المؤلفين أنهم استخدامها لتسمية فضيلة (فضيلة أخلاقية). لكن معظم أوصافهم منسوبة تشير إلى العدالة الاجتماعية إلى الحالات غير الشخصية – "البطالة المرتفعة" أو يتم الاستشهاد بـ "عدم المساواة في الدخل" أو "عدم وجود أجر معيشي" كحالات "اجتماعية ظلم." يجادل حايك بأن العدالة الاجتماعية هي إما فضيلة أو ليست كذلك. إذا كان كذلك، فهو يمكن أن تُنسب بشكل صحيح فقط إلى الأفعال العاكسة والمتعمدة للفرد الأشخاص. ومع ذلك، فإن بعض العلماء الذين يستخدمون المصطلح لا يعزونه إلى الأفراد بل للأنظمة الاجتماعية. يستخدمون "العدالة الاجتماعية" للدلالة على مبدأ تنظيمي[1]

ويرجع في التاريخ الاقتصادي ان اول من نادى (بدولة الرفاهة) هو في المانيا في عهد الكونت اوتون فون بسمارك (1815-1898)[2]. في ثمانينات القرن التاسع عشر لم يتعثر العمل الاجتماعي في المانيا نتيجة القيود الراديكالية والكلاسيكية بشأن دور الدولة وقد كان الاقتصاديون الالمان معنيون بالتاريخ، ولم يكن عملهم بوجه عام مصدرا للتحذير الجاد بشأن التدخل الحكومي. ووفقا للتراث الروسي والالماني كانت الدولة تتسم بالكفاءة والنفع، وتتمتع بمكانة عالية. وما كان يعتبر الحطر الرئيسي في ذلك الوقت الذي هو اليقظة المتزايدة للطبقة العاملة الصناعية التي تنفتح بوضوح على الافكار الثورية ولا سيما الافكار النابعة من

[1] -KAUDER, Björn et POTRAFKE, Niklas. Globalization and social justice in OECD countries. Review of World Economics, 2015, vol. 151, no 2, p. 353-376.

[2] – جون كينيث جالبرت, تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ص233 ترجمة فؤاد احمد بليغ تقديم : اسماعيل صبري عبد الله. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب– الكويت عام 2001

مواطنها الذي كان قد رحل مؤخرا كارل ماركس وكمثال واضح للخوف من الثورة باعتبارها باعثا على الاصلاح سعى بسمارك الى التخفيف من حدة المظالم الاكثر قسوة للراسمالية. ففي الفترة بين العامين 1884- 1887م وبعد مناقشات مطولة اعتمد الرايشتاخ* تشريعات توفر بشكل اولي تامينات ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والاعاقة. وأعقب ذلك اجراءات مماثلة وان تكن بصورة جزئية في النمسا والمجر وغيرها من دول اوربا[1].

اما في انكلترا فان العوة لدولة الرفاهة وان جاءت بعد 25 سنة من دعوة بسمارك في المانيا الا انها جاءت للاثارة الواعية والمطلعة التي قام بها رجال ونساء ومنظمات اجتماعية، من امثال سيدتي وبياتريس ويب و هـ.ج. ويلز وجورج برنارد شو، والجمعية الغابية، والنقابات العمالية التي كان قد اصبح لها في ذلك الوقت نفوذ كبير وصوت مسموع. وتحت رعاية لويد جورج وزير الخزانة البريطاني، وصدرت في عام 1911م تشريعات للتامين ضد المرض واعتلال الصحة، ثم التامين ضد البطالة. وكان قد سبق ذلك صدور قانون بشان نظام للمعاشات التقاعدية للشيخوخة، ولم تحدد طبيعة المشتركين فيه، وفي نفس الوقت لم ينص على الضرائب اللازمة لتوفير اعتماداته. وكان النص البريطاني بشأن تعويض البطالة يمضي الى ابعد من سابقه الالماني، والذي كان جورج لويد قد تقصى جوانبه بنفسه. والواقع ان المانيا لم تكن حتى عام 1927 قد طبقت التامين ضد البطالة[2].

اجراءات دولة الرفاهة في المانيا كانت تتخذ خوفا من حدوث ثورات ضد النظام بينما في بريطانيا جاءت نتيجة الوعي المجتمعي وبالرغم من ذلك عند تضمنت الميزانية البريطانية عام 1910 الاجراءات الضريبية المصاحبة لتشريعات الرفاهة في بريطانيا ثارت نزاعات وضغوط سياسية في بريطانيا لم يسبق لها مثيل وتمكن حزب الاحرار البريطاني انذاك من التغلب عليها في مجلس اللوردات الا من خلال المساومة السياسية بمنح بعض الاشخاص لقب لورد للموافقة على اقرار الضرائب اللازمة لتدابير الرفاهة التي اتخذت في بريطانيا.

[1]- المصدر نفسه، ص234.

*- الرايشتاخ هو البرلمان الالماني

[2]- المصدر السابق نفسه، ص234.

اما في الولايات المتحدة الامريكية، فان انتصار لويد جورج في العامين 1910- 1911في المملكة المتحدة باصدار القوانين اللازمة لتدابير دولة الرفاهة, مهد للإجراءات التي اتخذتها امريكا بعد ذلك بربع قرن, كما وان المواقف الكلاسيكية تجاه تشريعات الرفاه في بريطانيا قد قد خففت من معارضتها في السنوات التي اعقبت مبادرة لويد جورج .ففي عام 1920 نشر ارثر بيجو (1877- 1959)م وهو خليفة الفريد مارشال في كل من مكانته العلمية ومنصبه المهني في جامعة كامبريج كتابه الاساسي في الاقتصاد والذي يعتبر نظير لكتاب (المبادئ) الذي وضعه مارشال قبل ثلاثين عاما. وكان من الامور ذات الدلالة انه أطلق عليه اسم (اقتصاديات الرفاهة)[1].

وقد وفر بيجو سبيلا للخلاص من النهج في الفكر الكلاسيكي الذي لا يؤيد اعادة توزيع الدخل والذي تمثله النزعة الارثذوكسية الكلاسيكية، اذ راى انه ما دام الانتاج الكلي لا ينخفض بسبب اجراءات الرفاهة الاقتصادية، أي مجموع الاشباع المستمد من النظام – تعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة (القابلة للانفاق) من الاغنياء الى الفقراء. وراى ان المنفعة الحدية للنفوذ تنخفض بزيادة الكمية. وعلى ذلك فان الاسرة الفقيرة تحصل على استمتاع أكبر مما تحصل عليه الاسرة الغنية نتيجة لحدوث زيادة في الدخل، وما توفره هذه الزيادة من سلع. وبهذا اعطت اراء بيجو تاييدا قويا لاعادة توزيع الدخل التي تنطوي عليها تدابير الرفاهة. وقد جاء هذا من داخل الفكر السائد المستقر[2].

ويعود الفضل الى رئيس الوزراء البريطاني لويد لتسهيل اجراءات الرفاهة من ناحية الجنبة التنفيذية والى بيجو وافكاره في تذويب أفكار الكلاسيك تحت مسمى اجراءات الرفاهة. وهذه الثغرة التي احدثها بيجو في الكلاسيك هي أحد العوامل التي ساعدت في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين عدد من الاقتصاديين الشبان في الولايات المتحدة من الدعوة الى دولة الرفاهة امثال روكسفوردتوجويل وكان بمنصب وكيل وزير الزراعة في الحكومة الامريكية. والاقتصادية ايفلين م. بيرنز (1900- 1985) م من جامعة كولومبيا، وبول

[1]- جون كينيث جالبرت, تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ص233 ترجمة فؤاد احمد بليغ تقديم: اسماعيل صبري عبد الله. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب– الكويت عام 2001، ص236.

[2]- المصدر السابق نفسه..

هـ. دوغلاس (1892- 1976) م في جامعة شيكاغو وكومنز (1862- 1945) م الاستاذ بجتمع وويسكونسون والشخصية المناظرة بسمارك في المانيا ولويد جورج في انكلترا وكانت جامعة ويسكونسون مصدر كل من الاراء والمبادرات العلمية التي تعتبر الاساس لتشريعات الرفاهة[1].

ومن الذين دعموا كومنز في اراءه هم ريتشارد ايلي (1854- 1943) وهو من الشخصيات الرائدة في الانشقاق الاقتصادي الامريكي عن اراء الفكر الارثذوكسي الكلاسيكي وهو مؤسس (الرابطة الاقتصادية الامريكية) في مدينة وسكونسون في ولاية ماديسون والتي كان مقرها قرب جامعة وسكونسون وكان يسيطر على هذه الرابطة اعضاء في الاسرة الحاكمة (روبيرت لافوليت وولديه) وكانت خطو وسكونسون هي انجاز مشترك بين رجال الاقتصاد ورجال السياسة لتشريع قانونا رائدا للخدمة المدنية في الولاية, والتنظين الفعال لاسعار خدمات المرافق العامة , وتقييد اسعار الفوائد الربوية (وان كانت قد ظلت عند مستوى وهو 3,5% في الشهر, أي عند 42% في السنة)[2].

وتاييد حركة النقابات العمالية، وفرض ضريبة على الدخل في الولاية. واخيرا في عام 1932 وضع نظام للتعويض عن البطالة في الولاية (وسكونسون) وكان لكومنز والاقتصاديون الذين يؤيدون افكاره الدور الرئيسي في تشريع هذا القانون وكان ادوين.ا. هويتي (1887- 1960) استاذ الاقتصاد في جامعو وسكونسون دورا كبيرا في انجاح خطة وسكونسون وأصبح المدير التنفيذي للعاملين في اللجنة الوزارية المعنية بالامن الاقتصادي التي صاغت التشريع الفيدرالي. وقد عمل في ارتباط وثيق معه ارثر.ج. التماير (1891- 1972) الذي كان له دور ايضا في اصلاحات وسكونسون ويرجع الفضل الى تشريع قانون دولة الرفاهة الى اصلاحات وسكونسون بولاية وسكونسون[3].

[1]- المصدر السابق نفسه، ص237.

[2]- المصدر السابق نفسه، ص235-237

[3]- المصدر نفسه، ص239.

وكانت الخطوة الفدرالية الاولى، التشريع الذي صاغه توماس.م. اليوت (1907- 1975م) عام 1935م حفيد أحد رؤساء جامعة هارفرد وهو محام شاب من مساشوستس، وأصبح فيما بعد عضوا في الكونغرس عن تلك الولاية وبعد ذلك مستشار لجامعة واشنطن في سانت لويس وقد وفر هذا القانون سلسلة من المنح للولايات للمحتاجين من كبار السن والاطفال الذين لا معيل لهم. وغير ذلك من اغراض الرفاهة كما نص عليه نظام مشترك بين الولايات والسلطة الفدرالية، وتعويض البطالة. ووضع نظام الزامي على النطاق الوطني للمعاشات التقاعدية لكبار السن بالنسبة للعاملين في الصناعات الرئيسية والقطاعات التجارية في الاقتصاد.

وكانت خطة المعاشات التقاعدية، هي خطة ذات نطاق متواضع للغاية، ترمي الى تكوين احتياطات من ضريبة نوعية على الامور تغطي الجانب الاكبر من المطالبات عندما يصل معظم العاملين في الوقت الحالي الى سن التقاعد ونظرا الى ان الولايات المتحدة كانت تعاني آنذاك من انكماشحاد. فان الضريبة هذه كانت ذات طبيعة انكماشية واضحة. اذ كان القدر الذي يستبعد من تيار القوة الشرائية أكبر من التيار العائد في المعاشات التقاعدية الجارية. وكان البديل هوان تدفع المبالغ المطلوبة من الميزانية الفدرالية العامة، وذلك يؤدي الى زيادة العجز يتطلب زيادة اقل من الضريبة النوعية، وربما زيادة في ضريبة الدخل وقد كان الاحتمال الاول مستبعدا نتيجة للالتزام الاقتصادي المستمر بالتحويل المتحفظ، كما كان الاحتمال الاخير مستبعدا ايضا نتيجة للمقاومة السياسية لفرض ضرائب على الاكثر ثراء لمصلحة الاقل ثراء. وعلى الشباب لمصلحة كبار السن. ومنذ ذلك الحين استمر بان المبدأ القائل ان حسابات التأمينات الاجتماعية، أي المعاشات التقاعدية لكبار السن يجب ان تعتمد على الضرائب الخاصة بها. والواقع ان الملائمة السياسية الظاهرية فيوقت بدايتها، كانت هي العامل الوحيد الذي حال دون جعلها استحقاقا عاما من الايرادات الحكومية وتضمن تعويض البطالة الممول من ضرائب الاجور، تنظيما معقدا مشتركا بين الولايات والجهاز الفدرالي مع اختلاف واسع في المنافع بين الولايات[1].

[1]- المصدر السابق نفسه، ص240

وكانت التشريعات التي اقرتها الحكومة الامريكية مثل تشريع ((قانون الانعاش الوطني)) والتشريع الزراعي وقانون التأمينات الاجتماعية لم تكن هجوما مباشرا على المعتقدات الكلاسيكية, وكانت هذه الاجراءات بمثابة معالجة عيوب للعجز الاقتصادي الناشئ, وكان تعويض البطالة بمثابة جسر معقول لمواجهة الجانب المتدهور من الدورة الاقتصادية وكانت المعاشات التقاعدية لكبار السن تتحمل تكاليفها بنفسها, بواسطة الاستقطاعات التقاعدية وكانت نوعا من التامين وكانت شخصية اقتصادية مرموقة مثل بيجو قد ايدت هذه التشريعات كما وان اساتذة وسكونسون وبالرغم من تنافر اراءهم فقد كانوا اقتصاديين حقيقيين بمناداتهم بالتحرر من الافكار الكلاسيكية المتزمتة[1].

اما جماعة الاعمال الامريكية فقد هاجمت هذه التشريعات بقوة ووقفوا ضد (قانون التأمينات الاجتماعية) المقترح، وقد حذر (مجلس المؤتمر الصناعي الوطني) من ان التامين ضد البطالة لا يمكن ان يوضع على اساس مالي سليم.

وحذرت الرابطة الوطنية لرجال الاعمال بان سريان هذا القانون سيؤدي الى السيطرة الاشتراكية في نهاية الامر على الحياة والصناعة[2].

كما ان ب. سلون الصغير الذي كان في ذلك الوقت الرئيس المسيطر على شركة جنرال موتورز، أكد في عبارة قاطعة (ان مخاطر هذا القانون بادية للعيان) وأعلن جيمس ل. دونللي من (رابطة رجال الصناعة في الينوي) انه مخطط لتقويض الحياة الوطنية (عن طريق القضاء على روح المبادرة وتثبيط الاقتصاد في الانفاق، وخنق المسؤولية الفردية).

وقال تشارلز دينبي الصغير من (رابطة المحامين الامريكيين) ان هذا القانون (سيؤدي عاجلا ام اجلا الى التخلي الحتمي عن راس المالية الخاصة). وقال جورج ب. تشاندلر من (غرفة اوهايو التجارية) في عبارة تدعو الى شيء من الدهشة، ان سقوط روما يمكن ارجاعه الى تعرف كهذا.

[1] – المصدر السابق نفسه، ص240

[2] – المصدر السابق، ص241

وفي صياغة شاملة لمواقف الكلاسيك المتزمتين والمعارضين للتشريعات الحكومية بخصوص التامينات الاجتماعية ما قاله أثر م. شلزنجر الصغير حيث يقول (مع تطبيق تامين البطالة لن يعمل أحد، ومع تطبيق تامينات كبار السن ومن هم على قيد الحياة لن يدخر أحد. وستكون النتيجة التحلل الخلقي والافلاس المالي وانهيار الجمهورية). وتحدث جون تاير نائب شمال ولاية نيويورك في الكونغرس الامريكي مدافعا عن الرابطة الوطنية لرجال الصناعة المعارضة للتامينات الاجتماعية فقال (لم يحدث في أي وقت في تاريخ العالم ان قدم هنا اي تدبير كهذا ويرمي الى الحيلولة دون إنعاش الاقتصادي واستبعاد العمال ومنع اي امكان يرمي الى الحيلولة دون إنعاش الاقتصادي واستبعاد العمال ومنع اي امكان لقيام اصحاب الاعمال بتوفير العمل للناس).

اما تصريح النائب في الكونكريس دانيال ريد كان أكثر وضوحا (اننا سنشعر فوق بسوط الجلاد فوق ظهورنا) وصوت الجمهوريين في الكونكرس الامريكي بالاغلبية ضد اقرار قانون التامينات الاجتماعية ولكن عندما وصل الى مجلس النواب كان هناك راي اخر مخالف تماما فقد قبله المجلس باغلبية هائلة 371 صوتا[1].

وتوالت بعد تمرير هذا القانون (التامينات الاجتماعية) قانون التامين الصحي وقانون المساعدة الشاملة للاسر والتدريب على الوظائف وغير ذلك من مكملات الرفاهية للمحتاجين وكما حدث في الولايات المتحدة حدث ذلك في كل البلدان الصناعية الراسمالية الاخرى.

وكان يرى كبار رجال الاعمال في تدابير دولة الرفاهة عدوا للمؤسسات الحرة ومدمرا لحوافزهم في تحقيق اعلى ارباح وقد اصبحت الدولة الرافهة جزءا راسخا من الراسمالية الحديثة والحياة الاقتصادية الحديثة ويلقى الامن الاجتماعي الكراهية والحب في ان واحد (كراهية اصحاب الاعمال وحب الطبقة العاملة) وكانت الغالبة للقبول بالامر الواقع الاجتماعي[2].

[1] – المصدر السابق نفسه

[2] – المصدر السابق نفسه، ص242

وكان فعل الدوائر الاعمال القانون الامن الاجتماعي بداية التغير ملحوظ في علاقات بين الباحثين الاقتصاديين هم المصدر لترشيد كلاسيكي حميد للاحداث الاقتصادية كما كانت الحال في كل الاوقات السابقة فقد أصبح بعضهم الان المصدر لافكار واعمال مناقضة تماما.

وكانت بوادر لهذا الدور المعاكس في المشتريات الذهب وأصبح ذلك واضحا الان مع بداية دولة الرفاهة ولن يمضي غير وقت قصير حتى أصبح ذلك جليا في حيوية بالغة مع ظهور اللورد جون مايزدكينز[1].

وتعزى مقاومة رجال الاعمال لتدابير دولة الرفاهة بحجم حمايتهم النظام الاقتصادي الراسمالي وتجددت مقومتهم بقوة مع التدابير الكنزية والتي اتضح فيما بعد قصر نظر رجال الاعمال في مما نعتهم للاجراءات الحكومية في تشريع القوانين الخاصة بدولة الرفاهة[2].

وكانت دوافع ممانعة رجال الاعمال بشأن تشريع القوانين الخاصة بالرفاهة الاجتماعية كونهم ينطلقون من افق ضيق في التفكير مفاده تعظيم الارباح والنظر من جهة المصلحة المالية الشخصية وعدم التخلي عن متعة الكسب والبحث عن التمييز والقول ان أقصر النظر الفكري او المصالح الطبقية هي سبب مقاومة دوائر الاعمال للاتجاهات الاصلاحية في الامن الاجتماعي التي جاء بها اللورد كنيز فيما بعد المصدر[3].

1.2.3 نظرية التوزيع في الفكر الاشتراكي:

بعد ان بينا نظرية التوزيع في الفكر التقليدي والكينزي وكيف اصبحت الدولة الحارسة الى متدخلة هدفها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي اما نظرية التوزيع في المفهوم الاشتراكي فانه لم يتوقف بهذا التطور والتحول الذي حدث من المفهوم التقليدي الى المفهوم الكينزي ابتداء من اندلا ع الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917م وحلول الدولة الاشتراكية التي تقوم على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج والتي تختلف في علاقات الانتاج والتوزيع عنها في النظام الرأسمالي بحيث ان الدولة في النظام الاشتراكي لم تكتفي

[1]- المصدر السابق، ص242

[2]- المصدر السابق، ص243

[3]- المصدر السابق نفسه

بالتدخل بل اصبحت الدولة المنتجة وهي المسيطرة على الانتاج والتوزيع بصفة اساسية كما تحددها الخطة الاقتصادية وبذلك اصبح النظام المالي يتمثل بصفة اساسية في تنفيذ الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعية واتفاقا مع قيام الخطة الاقتصادية بالأخذ بالخطة المالية التي تتولى تمويلها كما اقتضى ايضا تغيير دور الميزانية العامة وطبيعتها لتصبح جزءا من الخطة القومية.

وفي المجال الاجتماعي يتمثل دور الدولة الاشتراكية اساسا في القضاء على الفروق الكبيرة بين الدخول من خلال في اعادة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا ومتقاربا كما قد يتمثل ايضا في اعادة توزيع بعض انواع الثروات او في الغام الملكية الفردية لوسائل الانتاج مع عدم السماح بالتراكم النقدي الا في حدود طبقية [1].

ومن خلال تناول التغيرات التي قيلت والنظريات التي وضعت عن التوزيع لوجدنا انها كانت محاولات خصبة للكشف عن حقيقة هذا الموضوع المعقد وان المجال مازال مفتوحا للتعمق في البحث والاتيان بحقائق جديدة والنظرية الكاملة عن التوزيع لم تذكر بعد وكان البحث في التوزيع مازال طفلا بالرغم من مرور هذه المدة الطويلة نسبيا* المصدر، ولاباس بالتطرق الى نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي الاسلامي بعد ان تم تغطيتها بشكل موسع للنظريات الوضعية [2].

2.2.3 نظرية التوزيع في الفكر الإسلامي:

تنبع اهمية التوزيع في المذهب الاقتصادي الاسلامي في كونها تحل قسم كبير من المشكلة الاقتصادية في الاسلام التي تتلخص في ظلم الانسان لاخيه الانسان (سوء التوزيع) للدخل والثروة، فحين يمحى الظلم من العلاقات الاجتماعية، وتحبذ طاقات الانسان للافادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الحقيقية على

[1] رفعت المحجوب المالية العامة الجزء الاول – النفقات العامة دار النهضة العربية للنشر ص21 عام 1964

[2] – محمد عزيز – التوزيع – توزيع الدخل القومي والثروة – جامعة بغداد –مطبعة العارف بغداد 1966.ص129

الصعيد الاقتصادي، وقد كفل الاسلام محو الظلم بما قدمه من حلول لمسائل التوزيع والتداول وقد ذكرها القران الكريم في سورة ابراهيم (ع)[1].

((الله الذي خلق السماوات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الانهار وسخرلكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار))[2].

وتناول الباحثين المسلمين نظرية التوزيع بشكل مختلف عما تناولته النظريات الوضعية الرأسمالية والاشتراكية, فقد تناولت النظرية الاسلامية التوزيع ما قبل الانتاج والمقصود به (الارض والثروات الطبيعية الاخرى) ولما لذلك من التأسيس من مدخل يمهد لتحقيق عملية التوزيع اهدافها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والتمهيد لمرحلة ما بعد الانتاج (توزيع الدخل) وصولا الى مرحلة (اعادة التوزيع) او ما يسمى بمرحلة (التوزيع التوازني) التي تحدد ضمنها مسؤولية الدولة في معالجة مسالة سوء التوزيع من خلال السياسة النقدية والمالية والسياسات الاقتصادية الاخرى . مع الاخذ بالحسبان الارتباطات المتعددة الاخرى بين المراحل الثلاثة مع اسس التوزيع الثلاث (الملكية المزدوجة والحرية المقيدة والعدالة الاجتماعية في وحدة عضوية متجانسة[3].

وقد طرح الفكر الغربي نظريات عدة لتوزيع الدخل اتسمت جميعا بكونها تنطلق من قاعدة فكرية مادية تسعى الى وصف الية التوزيع في مجال الموارد والدخل في ضمن الواقع الاجتماعي السائد في الغرب والذي تبلور عبر المسار التاريخي الطويل. ومنطلق هذه النظريات هي الدوافع الذاتية وإطلاق العنان للحريات الفردية (دعه يعمل دعه يمر), بزعم ان الدوافع الذاتية ستعمل على تحقيق المصالح الخاصة للأفراد ستؤدي في اخر المطاف الى تحقيق المصالح العامة، الا ان الواقع التاريخي كشف عن وقوع مآس عظيمة

[1]- مصطفى عبد الحسن فرحان . نظرية التوزيع في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر , وزارة الثقافة,ط1 بغداد 2012 ص17

[2]- القران الكريم سورة ابراهيم (ع) الايات (32-34)

[3]- مصطفى عبد الحسن فرحان المصدر السابق ص5

قاستها الانسانية في المجتمعات الراس مالية تمثلت في انتشار البطالة وحدوث فجوة واسعة وتفاوت كبير بين الدخول وما نتج عنه من انتشار للجريمة والفساد الاخلاقي.

اما النظرية الاشتراكية فقد تركت للتطور التاريخي مهمة حل هذا التناقض بين المصالح الاجتماعية والدوافع الذاتية، وذلك حينما تضع قوانين التاريخ حلها الجذري للمشكلة الجماعية. ويلاحظ ان النظريات الرأسمالية اصلت لنشوء علاقات للتوزيع قائمة على اساس النزعة الفردية، اما النظرية الاشتراكية اصلت لنشوء علاقات للتوزيع قائمة على اساس الجماعة، اذا فالأولى تبخس حق الجماعة والثانية تبحس حق الفرد وفي كلتا الحالتين عانت المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية من الوان من الظلم والمشاكل الاجتماعية والاخلاقية.

اما النظرية الاسلامية في التوزيع فقد جعلت من جهاز التوزيع واليته بالشكل الذي تحقق فيه الموائمة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، بحيث ان اشباع ميول الفرد ورغباته لا تسلب الجماعة كرامتها ويهدد حياتها، وبذلك امتازت الية التوزيع هذه عن اليات التوزيع الوضعية للأنظمة الرأسمالية والاشتراكية على مر التاريخ[1].

اما مشكلة التوزيع بين الناس فتعد من اهم مشكلات المجتمع ولاسيما في هذا العصر وذلك لما يترتب عليها من انقسام المجتمع الى فئتين هما:

- فئة الاغنياء القادرين على اشباع حاجاتهم وتحقيق مختلف رغباتهم.
- فئة الفقراء العاجزين عن اشباع حاجاتهم او تحقيق تلك الحاجات والرغبات.

لذلك حاولت المذاهب والنظم الاقتصادية ايجاد حلول لهذه المشكلة ومن زوايا متعددة ومختلفة[2].

[1]- مصطفى عبد الحسن فرحان المصدر السابق نفسه ص6-7

[2]- ديفد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823)م اقتصادي انكليزي بارز واحد اركان المدرسة الكلاسيكية, قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الراسمالي وله القانون المعروف بقانون الغلة المتناقصة, له عدة مؤلفات منها (مبادئ الاقتصاد السياسي والعبئ الضريبي) الفه عام 1817

وقد تناولت المصادر الاقتصادية الرأسمالية موضوع توزيع بوصفة عملية تتعلق بتحديد اثمان خدمات عوامل الانتاج في سوق السلع والخدمات الانتاجية عن طريق قوى السوق، تماما كما تحدد اثمان السلع في السوق. وهذا الاتجاه جعل نظرية التوزيع الوجه الاخر لنظرية القيمة ولهذا المعنى اشار الاقتصادي ليبسي (R. Lipsey) بقوله: (ان نظرية التوزيع مجرد حالة خاصة لنظرية السعر)[1].

وبهذا تكون النظرية الرأسمالية قد نظرت في حل مشكلة التوزيع على انها امتداد لنظرية الاسعار ولم تستطع معالجة مشكلة التوزيع الشخصي والتي يمكن حلها من خلال دراسة ملكية عناصر الانتاج في النظام الاقتصادي، كما عالجها الفكر الاقتصادي الاسلامي[2].

اذا فقد ركزت الفطرية الرأسمالية على التوزيع الوظيفي وتناولت الجانب الاجتماعي بما يضمن عدم فسح المجال امام انقلاب اشتراكي داخل هذه المجتمعات يحتل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول ان قضية التوزيع من القضايا الكبرى التي تهم المجتمع من ناحية افراده وتهم المجتمع ايضا من الناحية الاقتصادية فأهميتها من ناحية الافراد مرهونة بعدالة النظام سياسيا واقتصاديا[3].

وتتمثل عدالة النظام سياسيا من خلال اشاعة الحرية الحقيقية لا الشكلية. اما اقتصاديا فتكون من خلال الربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية. اذ ان اقتصاد الرفاهية يتعلق بالتوزيع الامثل للأدوات الانتاج. وهذا هو شرط كفاءة النظام الاقتصادي والتوزيع العادل للدخول. وهذا هو شرط عدالة النظام، ومن ثم يستلزم مجموعة من السياسات التدخلية امنع التقلبات في الدخل ومعالجة البطالة والوصول الى تضخم معتدل والقيام بالبرامج الاجتماعية وتحسين مستويات الاجور[4].

---

[1] – حسن فرج سلطان واخر, نحو سياسة انمائية تحقق النمو وتضمن الحد من التفاوت في الدخول ((مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية)) (مجلة) بغداد نيسان 2006 العدد 12 ص67

[2] – خزعل البيرماني مبادئ الاقتصاد الكلي بغداد– مطبعة الديواني عام 1978 ص391

[3] – يوسف عبد الله العاني (توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الاسلامي دراسة مقارنة, رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة بغداد– كلية الادارة والاقتصاد عام 2002 ص4

[4] محمد حامد دويدار واخرون– اصول علم الاقتصاد السياسي بدون ذكر المكان الدار الجامعية 7م 1988

ولما تمثله مسالة التوزيع من اهمية في مختلف الافكار والمذاهب الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والاسلامية بنسبية اهميتها بشكل موجز وكالاتي:

- ❖ اهمية التوزيع في المذهب الاقتصادي الرأسمالي:

يعتبر نمط التوزيع وفقا لمنظري هذا المذهب انعكاسا لحق الافراد في الملكية وفي طريقة استغلالهم لعناصر الانتاج التي يملكونها، وبالتالي فان هذا المذهب يعد التفاوت في توزيع الدخل مسالة ضرورية من اجل حفز الافراد على تطوير قدراتهم الخلاقة وان أي اجراءات قسرية تتخذها الدولة لتقليل التفاوت في التوزيع ستعمل على اجهاض روح التقدم والابتكار لدى الافراد[1].

- ❖ اهمية التوزيع في المذهب الاقتصادي الاشتراكي:

ان اهمية التوزيع تكمن في كونها جزئا اساسيا في البناء العلوي الماركسي والذي يترتب طبقا لشكل الانتاج اذ ان لكل شكل نمطا توزيعيا معينا يتغير بتغيره. فالنظرية الاقتصادية الماركسية (المادية الجدلية) هي رؤية اقتصادية للتاريخ وتتكون من بنائين هما:[2]

- البناء السفلي (التحتي) : وهو مجموعة العلاقات الانتاجية, أي مجموعة العلاقات القائمة في نطاق الانتاج والتبادل والتوزيع التي تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلية الاجتماعية.
- البناء العلوي : وهومجموعة العلاقات الايدلوجية والمؤسسات التي تقوم على اساس قاعدة اقتصادية معينة تكون مرتبطة بها عضويا وتؤثر فيها تاثيرا فعالا ويتكون من الافكار والثقافة والقانون والعقيدة والاخلاق.

والماركسية ترى ان البناء السفلي او التحتي هو الذي يحكم البناء العلوي، فالآلة البدوية هي التي خلقت المجتمع الاقطاعي والآلة التجارية هي التي انشأت المجتمع الراسمالي[1]. وهكذا فان هناك علاقة وثيقة

[1] مصطفى عبد الحسن فرحان مصدر سابق ص16

[2] – محمد حامد دويدار واخرون, مصدر سابق ص65

بين تطور اشكال الانتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزيع حيث ان التوزيع في مجتمع عبودي غيرها في مجتمع راسمالي وغيرها في مجتمع اشتراكي وبحسب هذا الفكر الاقتصادي فان العامل المؤثر الذي تتوقف عليه كيفية التوزيع، هو اشكال واسليب الانتاج السائدة.

اذ يعتقد المذهب الاشتراكي بان الحياة الاقتصادية ترتكز على عملية الانتاج، وان الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك هي اجزاء من الظروف المحيطة ببيئة الانتاج وان ترك اولوية الانتاج لصلح الوجوه الاقتصادية الاخرى فالتوزيع او التبادل او الاستهلاك يعرقل التفسير الصحيح للظواهر الاقتصادية[2].

❖ اهمية التوزيع في المذهب الاقتصادي الاسلامي:

تنبع اهمية التوزيع وفقا للفكر الاقتصادي الاسلامي كونها تساهم في حل جزء كبير من المشكلة الاقتصادية للمجتمعات الانسانية وتتلخص في ظلم الانسانلأخيه الانسان من خلال سوء عملية التوزيع، ويعزو الاسلام الظلم الى الانسان نفسه ((وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون))[3]

وان الله سبحانه وتعالى عندما خلق الانسان واهبطه الارض رزقه بمختلف النعم وان ما يصيب الانسان من عوز او فقر هو نتيجة ظلم الانسان للإنسان وليس ندرة الموارد ولا تزايده بمتوالية هندسية كما وصفها مالثس مقابل وصفه الزيادة في الموارد الغذائية الزراعية بمتوالية عددية فقد وصف القران ذلكفي قوله تعالى ((الله الذي خلق السموات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الانهار () وسخرلكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار () واتاكم من كل ما سألتموه وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها ان الانسان لظلوم كفار))[4]

[1]- مصطفى عبد الحسن فرحان مصدر سابق ص17

[2]- ليو نتيف الاقتصاد السياسي, اسئلة واجوبة ص30 رومانيا 1960 دون ذكر المطبعة

[3]- سورة النحل الآية 116-117

[4]- سورة ابراهيم (ع) الآية 32- 34

ومصداق الآية الكريمة يتجسد ظلم الانسان على الصعيد الاقتصادي في سوء التوزيع ويتجسد كفرانه للنعمة في اهماله لاستثمار الطبيعة وموقفه السلبي منها فحين يمحي الظلم من العلاقات الاجتماعية، وتجند طاقات الانسان للإفادة من الطبيعة واستثمارها تزول المشكلة الاقتصادية, وقد كفل الاسلام محو الظلم بما قدمه م حلول لمسائل التوزيع والتداول* وعالج جانب الكفران بما وضعه للإنتاج من مفاهيم واحكام[1].

❖ الية التوزيع في الفكر الاسلامي:

ولمعرفة الية التوزيع في الفكر الاسلامي وكما أشرنا اليها سابقا فان الاسلام يختلف عن بقية المدارس الفكرية الوضعية كونه يشرع الية للتوزيع ما قبل العملية الانتاجية من خلال ملكية الارض باصطلاح القانونيين هي الملك التام الذي من شانه ان يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه، يمينا ومنفعة واستغلالا، فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتاجها، يتصرف في عينه بجميع التصرفات الجائزة[2].

ويرجع الاختلاف بين النظرتين الرأسمالية والاسلامية الى تحديد مركز الانسان ودوره في عملية الانتاج، فدور الانسان في النظرية الرأسمالية هو دور الوسيلة التي تخدم الانتاج، لا الغاية التي يخدمها الانتاج، لذا فهو يتلقى نصيبه من ثروة طبيعية بوصفه مسهما في الانتاج وخادما له ويصبح الاساس النظري في التوزيع بين الانسان العامل والوسائل المادية التي تسهم معه في عملية الانتاج واحدا[3].

*- عالج المذهب الاقتصادي الاسلامي مشكلة التداول بإرجاعه النقد لوظيفته الرئيسية كوسيط بين الاستهلاك والانتاج لا بين الانتاج والادخار. انظر محمد باقر الصدر اقتصادنا، ص406- 408

[1]- محمد باقر الصدر – اقتصادنا الطبعة المحققة في المؤتمر (قم : مطبعت شريعت, 1424 ه) ص380- 381

[2]- عبد السلام العبادي, ج1 ص152

[3]- محمد باقر الصدر, اقتصادنا اقتصادنا الطبعة المحققة في المؤتمر (قم : مطبعت شريعت, 1424 ه) ص649

لقد قام الإسلام بتزويد نظامه بأدوات وعناصر تكفل الحفاظ على العدالة الاجتماعية والتي تعتبر مبدأ من مبادئه كما أنه حافظ عليها بشكل إيجابي فلم يقيم مفهوم العدالة تجريديا على أوهام و خيالات بل بلوره في مخطط اجتماعي وتصميم واقعي بحيث ينسجم مع قيمه وهو يرى المبدأ في ضوء اعتبارين[1] :

أولا: مبدأ التكافل العام. وهذا ضروري لإشاعة روح العطف والأخوة بين المسلمين بشكل معنوي وبحيث يكون له أبعاد مادية أيضا بين المسلمين.

ثانيا : مبدأ التوازن الإجتماعي حيث يلزم ان تكفل العدالة للمجتمع السعادة و التوازن و هو يرفض أن تتركز الثروة في يد طبقة أو أفراد دون غيرهم في حين لا يجد الآخرون ما يسدون به حاجاتهم فهو لا يسمح للغنى إلا بعض ضمان حد الكفالة [2]

موقع الفرد في العملية الانتاجية: ولغرض التوصل الى موقع الفرد في العملية الانتاجية وفقا للفكر الاسلامي لنظرية التوزيع فان هناك ثلاث مراحل هي:

اولا: موقع الفرد في مرحلة توزيع ما قبل الانتاج.

ثانيا: موقع الفرد في مرحلة توزيع ما بعد الانتاج.

ثالثا: موقع الفرد في مرحلة التوزيع التوازني (مرحلة اعادة التوزيع).

وقد اقتصر تناول دراسة التوزيع في النظريات الرأسمالية وحصره بتوزيع الدخل وغض النظر عن مرحلة ما قبل الانتاج، وكذلك مرحلة التوزيع التوازني (مرحلة اعادة التوزيع) في حين عالج المذهب الاقتصادي الاسلامي[3]

[1] – محمد عرفان حلمى ، مبادئ العدالة الإجتماعية الإسلامية فى حل مشكلة الفقر ، ص 6-8 .
https://www.academia.edu/12597711

[2] أشرف عبد المطلب ، الطبيعة المذهبية لاقتصاد الإسلامي ،منبر الشرق ، القاهر ، 1994 ، ص 38 .

[3] محمد باقر الصدر اقتصادنا ص481- 482

وبذلك تكون النظرية الاسلامية بالتوزيع تبدا ما قبل الانتاج على العكس من الرأسمالية التي تتناولها بعد الانتاج, ويرفض المذهب الاقتصادي الاسلامي الفكرة الرأسمالية التي تنظر الى عملية تنمية الثروة وانماء الانتاج بصورة منفصلة عن نوع توزيعها ويربط تنمية الثروة كهدف بالتوزيع مدى نا يحقق من نمو للثروة تسهم في يسر ورخاء الافراد والمجتمع كونه هدف وسيلة لا هدف غاية . أي يعتبر الاسلام عملية التنمية هي خدمة للإنسان وليس الانسان في خدمة التنمية[1].

اولا: موقع الفرد في مرحلة توزيع ما قبل الانتاج.

اسس المنظر الاسلامي قاعدة تنص على ان (العمل سبب الملكية) تمنح للعامل نتيجة عمله، وهذه الملكية الخاصة القائمة على اساس العمل هي تعبير عن ميل طبيعي في الانسان الى تملك نتاج عمله، وهذه القاعدة تقترب من المفهوم الرأسمالي التي تجعل العمل هو اساس الملكية، فالملكية يمكن الحصول عليها بالعمل، لان العمل يصنع كل شيء، وبما ان الانسان يملك عمله فمن الطبيعي ان يمتلك ما مزج به عمله وناتج عمله[2].

والاختلاف بين النظريتين مزج العمل، حيث ان الاسلام يربط الملكية للفرد من خلال احياء الارض بالعمل ويزول حق الملكية بزوال الاحياء هذا، لهذا فان الاسلام لا يجيز الملكية الخاصة للموارد الطبيعية، ويسمح بحق الانتفاع بها او استئجارها او ادارتها من اجل عدم السماح لأيرأسماليسيتأثر بالقوة المالية[3].

كذلك يرى المذهب الاقتصادي الاسلامي ان الحياة الاجتماعية هي نتيجة لاشكال الانتاج. وقد وفر المذهب الاقتصادي الاسلامي الامكانات اللازمة لتطبيق مبدا الضمان الاجتماعي بان اوجد للدولة قطاعات عامة لهذا الغرض وجعلها مسؤولة عن الانفاق العام من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي هي

[1] حازم الحسيني مصدر، ص368

[2] – عبد الوهاب الداهري, اقتصاديات الاصلاح الزراعي (بغداد, مطبعة العاني, 1970) ص99– 100

[3] – محمد باقر الصدر مصدر سابق ص484

أحد اركان المذهب الاقتصادي الاسلامي، أي انه احذ في تصميمه العام أثر تملك الدولة لهذه القطاعات من اجل تحقيق الضمان الاجتماعي ولم يجعل للملكية الخاصة هذه المزية[1].

وبهذا يعد المذهب الاقتصادي الاسلامي مسالة التوزيع مسالة انسان له حاجات وميول يجب اشباعها في إطار يحافظ على انسانيته وينميها. والانسان هو الانسان بحاجاته العامة وميوله الاصيلة سواء كان يحرث الارض بيديه ام يستخدم قوة البخار اوالكهرباء ولهذا يجب ان يتم توزيع المصادر الطبيعية للإنتاج بشكل يكفل اشباع تلك الحاجات والميول فمن إطار انساني يتيح للإنسان ان ينمي وجوده وانسانيته داخل ذلك الإطار العام في ضوء ما تقدم نستنتج ان المفاهيم الانسانية كانت حاضرة وبقوة في مرحلة توزيع ما قبل الانتاج فقد كان العمل بما هو جهد انساني فحسب يجيز للعامل التملك في هذه المرحلة على نحو الانتفاع لا الملكية المطلقة. وهذا التوجه كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الفرصة للإنسان في كل زمان من ممارسته خلافته الطبيعية[2].

ثانيا: موقع الفرد في مرحلة توزيع ما بعد الانتاج (توزيع الدخل)

كما هو معروف فان التقسيم الرأسمالي المعاصر للثروة المنتجة او القيمة النقدية لهذه الثروة يتوزع الى حصص أربع هي الاجور والربح والريع والفائدة، وقد جرت عدة تعديلات على هذه الطريقة في التوزيع من الناحية الشكلية من خلال ادراج الربح والاجر في فئة واحدة، وكذلك اعطت بعض النظريات مفهوما اوسع للريع يتعدى به حدود الارض ويكشف عن انواع عديدة من الريع في مختلف المجالات، كما رجح بعضهم اخذ راس المال بمعنى شامل يضم القوى الطبيعية بما فيها الارض[3].

[1]- مصطفى عبد الحسن فرحان نظرة التوزيع في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر ص66 ط1 عام 2012, اصدار وزارة الثقافة

[2]- نفس المصدر السابق ص67

[3]- محمد باقر الصدر، اقتصادنا ص648

وبالرغم من كل هذه التعديلات الشكلية ظلت النظرة الجوهرية في التوزيع الرأسمالي ثابتة خلال جميع التعديلات ولم تتغير من الناحية المذهبية، وهذه النظرة هي ملاحظة جميع عناصر الانتاج لكل مستوى واحد.

واعطاء كل واحدة من تلك العناصر نصيبه من القروة المنتجة بوصفها مسهما في العملية الانتاجية وفي حدود مشاركته لسائر العناصر في انجاز تلك الثروة وانتاجها، فالعامل يحصل على الاجر بالطريقة نفسها التي يحصل بها راس المال بموجبها على الفائدة، وان كل منهما في العرف الرأسمالي عامل انتاج وقوة مساهمة بالتركيب العضوي للعملية، فمن الطبيعي ان توزع المنتجات على عناصر انتاجها بنسب تقررها قوانين العرض والطلب، وما اليها من القوى التي تتحكم في التوزيع[1].

وعند مقارنتنا لنظرية التوزيع في النظام الرأسمالي بالنظرية الاسلامية وفق هذا المفهوم فان النظرية الاسلامية ترفض ذلك التوزيع تماما كون قوانين العرض والطلب او قوانين السوق من يحدد التوزيع الوظيفي للدخل، حيث ان النظرية الاسلامية لتوزيع ما بعد الانتاج تجعل الثروة التي تنتج من الطبيعة الخام ملكا للإنسان المنتج وحده. العامل وهو اوسع من مفهوم الاجير وتعتبر النظرية الاسلامية العمل (محيي الارض) يقابل فب الاقتصاد الرأسمالي (المنظم) وتعتبر النظرية الاسلامية في التوزيع ما بعد الانتاج وسائل الانتاج المادية (الارض وراس المال ومختلف الادوات والآلات) التي يستخدمها الانسان وسائل تقدم للإنسان خدمات تذليل الطبيعة واخضاعها لأغراض الانتاج, فاذا كانت تلك الوسائل ملكا لفرد اخر غير العامل المنتج كان على الانسان المنتج ان يكافئ الفرد الذي يمتلك تلك الوسائل على الخدمات التي جناها المنتج عن طريق تلك الوسائل , فالمال الذي يعطى لصاحب الارض , او مالك الادارة, او صاحب الالة التي تسهم في اعمال الانتاج لا يعبر عن نصيب لا يعبر عن نصيب الارض والادارة والالة نفسها في المنتج بوصفها عنصرا من عناصر انتاجه, وانما يعني مكافأة لمالكي تلك السائل على الخدمات التي قدموها

[1]- محمد باقر الصدر اقتصادنا ص648- 649

بالسماح للعامل المنتج باستخدام وسائلهم, واما اذا لم يكن للوسائل مالك معين سوى الانسان المنتج فلا معنى للمكافاة, لأنها عندئذ منحة طبيعة, لا منحة انسان اخر[1].

ثالثا: موقع الفروق مرحلة التوزيع التوازني (مرحلة اعادة التوزيع)

يعطي المذهب الاقتصادي الاسلامي في هذه المرحلة للإنسان موقعا معتبر من خلال اساس الحاجة ومنع من تملك مصادر الانتاج الطبيعية فالتملك يكون شرط احياء الارض لمنع الاستغلال السلبي للموارد الطبيعية ((ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فـ لله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم))[2].

وبما ان المرحلة الاولى نسبت تقرير التوزيع على اساس الحاجة، فانه استخدم اساس العمل في المرحلة الثانية، اما في المرحلة الثالثة فان المذهب الاقتصادي الاسلامي اخذ بالحسبان الانسان الذيلا يملك مصادر الانتاج او انه لظروف موضوعية عاطل اجباريا، كذلك اخذ بالحسبان كبار السن او ذوي العاهات الجسمية او العقلية فيعطيهم حقوقهم، لان المسالة عنده مسالة تتعلق بالإنسان ووجوب اشباع حاجاته الملحة.

فيختلف المذهب الاقتصادي الاسلامي مع المذهب الاقتصادي الاشتراكي الذي يأخذ بقاعدة (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله) كذلك يختلف مع المذهب الاقتصادي الرأسمالي الذي يجعل الحاجة دليلا على انخفاض نصيب الافراد من التوزيع. لان شدة حاجة الافراد تعني زيادة الطاقة الانسانية المعروضة في السوق وهذا يعني كذلك قلة الطلب عليها وانخفاض ثمنها ومن ثم قلة نصيبها من التوزيع، ومن ذلك نستنتج ان النظرية الاسلامية ركزت في مجال التوزيع على الخصائص الانسانية، ويقصد بالخصائص الانسانية في مجال الانتاج ان الحياة الاجتماعية بأشكالها نابعة من حاجات الانسان وليست نابعة من الاشكال المتنوعة للإنتاج، وذلك ان الانسان هو القوة المحركة للتاريخ وليست وسائل الانتاج.

[1]- عبد الله مختار يونس ,الملكية في الشريعة الاسلامية ودورها في الاقتصاد الاسلامي (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة عام 1987ص287

[2]- القران الكريم سورة الحشر الآية 7.

اما في مجال التوزيع فيعتقد الفكر الاقتصادي الاسلامي بان العمل سبب لملكية العامل لنتيجة عمله وهذه الملكية الخاصة القائمة على اساس العمل هي تعبير اصيل عن ميل طبيعي في الانسان يتملك نتائج عمله، ومرد هذا الميل الى شعور كل فرد بالسيطرة على عمله، وبذلك تكون الملكية القائمة على اساس العمل حقا للإنسان نابعا من مشاعره الاصيلة[1].

تخلص الى ان النظرية الاسلامية في التوزيع تختلف عما موجود في النظام الراسمالي الذي وظف القوانين والنظريات الاقتصادية بطريقة تجرد الانسان من انسانيته وبما يبرر المظالم التي تلحق الفقراء الذين لا يملكون عناصر الانتاج دون الاهتمام بان عمل هذه بصورة تلقائية ودون تدخل الدولة سيؤدي الى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة وتعميق مشاكل البطالة نتيجة لفشل الية السوق في تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية وذلك اذا ما تركت قوى السوق تعمل بصورة تلقائية من غير تدخل الدولة وبدون معالجة مسالة التوزيع بصورة متعددة الجوانب اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا.

وبالرغم من حلول كينز الاصلاحية ابان ازمة الكساد العظيم والتي فشلت فيها النظرية التقليدية من ايجاد تفسير لما يحدث من ركود، والتي آنذاك شخص كينز اسباب الازمة الى تفاوت الدخول نتيجة للتوزيع الغير العادل للدخل القومي (الا انه لم يستمر بالسؤال، لماذا كان هناك توزيع غير عادل للدخل القومي؟)

وقد عالجتها النظرية الاسلامية في التوزيع من خلال موقع الانسان في عملية الانتاج وما بعد الانتاج وفي المرحلة الثالثة اعادة التوزيع التوازني والتي من خلالها ميزت الانسان عن ادوات وعناصر الانتاج الاخرى كونه انسان وما موجود من ادوات الانتاج هي في خدمته وليس العكس.

[1]- حازم الحسيني مصدر سابق، ص369.

*- اللورد جون ماينردكينز (1883- 1946)م J.M. Keynes صاحب النظرية التي تعرف باسمه والتي تبحث في البطالة والتشغيل وقد تجاوزت غيرها من النظريات حول التشغيل الكامل والبطالة من اهم مؤلفاته (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) وقد نشره عام 1936م.

3.3 مراحل توزيع الدخل القومي والعدالة الاجتماعية:

ان مراحل توزيع الدخل القومي هي توزيع الانتاج بين الذين شاركوا في العملية الانتاجية وذلك يمثل المرحلة الاولى من مراحل التوزيع وتعرف بالتوزيع الوظيفي والشخصي للدخل القومي، ويقصد بتوزيع الدخل (Income Distribution) في علم الاقتصاد الكيفية التي يقسم بها الدخل القومي بين مختلف الفئات التي تستحق نصيباً منه على هيئة اجور وارباح وفوائد وريع نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية[1].

ويعني التوزيع في الفكر الاقتصادي المعاصر النتيجة النهائية للعملية الانتاجية التي توزع في صورة دخل نقدي بين العناصر التي ساهمت في هذه العملية[2]، علماً ان التوزيع يحتل مركزاً مهماً في العملية الاقتصادية ككل على الرغم من الاختلافات الحادة من الناحية المذهبية والتي تنصب على الموقف طريقة التوزيع، لذا كان توزيع الاموال منذ القدم مثاراً للمشاكل والخلافات في المجتمعات البشرية كما ويعلق الاقتصاديون اهمية خاصة بمسالة العدالة عند دراستهم للتوزيع.

1.3.3 المداخل النظرية لدراسة وتحليل اعادة توزيع الدخول:

هنالك اربعة مداخل لدراسة وتحليل توزيع الدخول، هي كالاتي:

أ- المدخل الوظيفي: ويقوم على اساس النظرة الوظيفية التي تقسم الدخل القومي وفقاً لعوائد عناصر الانتاج: عوائد الملكية (الريوع) والربح والفائدة والاجور، وهي نظرة يتبناها أنصار المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية (New-Classic) .

ب- المدخل الرياضي: ويفترض استجابة توزيع الدخول لقانون طبيعي مقتضاه انتظام وتطابق شكل توزيع الدخول في مختلف دول العالم، وهو اتجاه يتبناه بعض الاقتصاديين الرياضيين والاحصائيين واهمهم الاقتصادي الايطالي فلفريد باريتو (VilfredoParetro).

[1]- يسرى مهدي حسن، أثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص52.

[2]النجار عبد الهادي، الاسلام والاقتصاد، الكويت، 1983م، ص77-78.مصدر انترنت

ت- المدخل الاجتماعي: وهو يسعى لتفسير اتجاهات توزيع الدخول في ضوء تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ومن رواد هذا التوجه الاقتصادية الامريكية ارما ادلمان (Irma_Adlman) في دراسة مشتركة مع (تافت موريس) لصالح البنك الدولي نشرت عام 1973م وابرزت ان أكثر المتغيرات تأثراً في عدالة توزيع الدخول هي (التعليم وتدخل الدولة الاقتصادي واذابة الفوارق بين الريف والمدينة والصناعات التقليدية والصناعات الحديثة ومستوى الدخل الفردي والمتوسط وقوة النفقات العمالية والمهنية).

ث- المدخل متعدد الابعاد: وقد تبناه الباحث المصري، (احمد جمال الدين) في اطروحة الدكتوراه الدولة عن دور الدولة في توزيع الدخول التي نوقشت في جامعة (كليرمو فيران) الفرنسية في عام 1984م، وقد توصل فيه الباحث المذكور الى ان المدخل يقوم على نظرة متكاملة للمتغيرات المؤثرة على توزيع الدخول في اربعة مستويات وهي: المجتمع ككل، المستوى الاقليمي والقطاعي، العائلة، الفرد[1].

2.3.3 اهمية توزيع الدخول:

لقد أكد الاقتصادي الانكليزي المشهور دافيد ريكاردو (David Ricardo) في مقدمة كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة) ان تحديد القوانين التي تنظم التوزيع هي المشكلة الرئيسة في علم الاقتصاد السياسي.

ويدعم ذلك قول الاقتصادي الامريكي جون كينثجالبرت (John Kenneth Galbraith) انه لا توجد مسألة في الاقتصاد السياسي اهم من الانعكاسات المترتبة على اجراءات توزيع الدخل.

ويصف الاقتصادي السويدي جان تنبرجن(Jan Tinbergen) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد مسالة التوزيع بأنها العمود الفقري للسياسة الاقتصادية وان لاحظ غياب تفسير علمي مقبول لاتجاهات التوزيع في الدول المختلفة بسبب اهمال الاقتصاديين لهذه المسألة فترة طويلة.

[1]- احمد جمال الدين موسى، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م. ص66.

غير ان الاهتمام بقضايا توزيع الدخول ومستويات الفقر فقد شهد زخماً كبيراً في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. ولكن الاهتمام بقضايا التوزيع في الدول الصناعية المتقدمة لم يقابله اهتمام مماثل في الدول النامية التي لا زالت تشهد أكثر مستويات عدم العدالة في توزيع الدخول[1]، وقد أظهرت دراسة يابانية ان صحة الانسان ومتوسط عمره لا يتوقف فقط على الحجم المطلق للدخل القومي ولكن يتوقف على كيفية توزيع هذا الدخل.

3.3.3 علاقة سوء توزيع الدخل القومي بالمستوى المعيشي:

تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج ومن ثم مستويات التعليم والصحة ، فباستخدام خط فاصل للفقر ينقسم العالم الى قسمين غير متعادلين يضم الاول خمس سكان العالم تقريباً يعيشون في النصف الشمالي للكرة الارضية (فوق خط الفقر) ، ويضم القسم الثاني اربعة اخماس السكان والدين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الارضية أي تحت خط الفقر ، وفي ذلك الاخير تنخفض مستويات الحقيقة وتنخفض الانتاجية ومستويات الخدمات المختلفة ولاسيما التعليمية والصحية، او بمعنى اخر انخفاض مستويات المعيشة بشكل عام ، حيث تشير الاحصائيات الى ان سكان الدول النامية (5,6) مليار نسمة والذين يشكلون (82%) من سكان العالم البالغ عددهم ما يقارب (6,79) مليار نسمة يحصلون وفق احصائيات عام 2008م على (21%) من الدخل او الناتج القومي العالمي والمقدر بنحو (6,917) مليار دولار ، هذا في حين يحصل سكان الدول المتقدمة نسبتهم اقل من (18%) على (76%) من اجمالي الانتاج العالمي.

ويتفق الاقتصاديون على أن ما يميز التقدم عن التخلف هو معيار الدخل الذي يضمن للفرد الحد الادنى من ضروريات الحياة (حدود الكفاف) (Subsistence level) ونحصل على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من قسمة الدخل على عدد السكان، ومتوسط دخل الفرد في اغنى دولة متقدمة وهي

[1] – ويكبيديا، الموسوعة الحرة توزيع الدخل القومي مصدر سابق.

(لوكسمبورغ حيث يبلغ 82,441) اثنان وثمانون ألف واربعمائة وواحد واربعون دولار أو يبلغ أكثر من (307) ضعفاً عن أفقر دولة وهي زيمبابوي (268) مئتان وثمانية وستون دولار اميركي.

اما في الدول العربية النامية فالمقارنة بينها يكون متوسط دخل الفرد في قطر وهي (اغنى دولة في العالم) يقدر بنحو (86008) دولار أكثر من (39) ضعفاً لمثيله في السودان و (36) ضعفاً له في اليمن.

وتزداد حدة التفاوت في الدخول وعدم عدالة التوزيع في الدخل القومي في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة ، ففي دول نامية كالبرازيل ، فنزويلا ، غواتيمالا ، جنوب افريقيا ودول الخليج تظهر عدم العدالة في توزيع الدخل بصورة اكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية اخرى كالهند وماليزيا وتشيلي ، هذا في حين تنخفض هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في اليابان ، السويد ، كندا ، سويسرا وغيرها من الدول المتقدمة وان كانت تظهر في دول متقدمة اخرى كالولايات المتحدة ولكن بدرجة اقل حدة ، حيث نصل نسبة ما يحصل عليه اغنى (20%) من السكان الى (46,4%) في حين ما يحصل عليه افقر (20%) يصل الى (5,2%) فقط .

ويستعمل الاقتصاديون اساليب وطرق لقياس درجة عدالة توزيع الدخل بين السكان، لعل أبرزها واكثرها شيوعاً هما منحنى لورنزو ومعامل جيني[1].

1.3.3.3منحنى لورنز Lorenz Curve:

يمثل منحنى لورنز العلاقة الفعلية بين كل من نسبة السكان ونسبة الدخل الذي يحصل عليها خلال سنة معينة، ففي عام 1905م قام عالم الاحصاء الاميركي (كونراد لور ينز) Conrad Lorenz بتوضيح العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل القومي.

فمنحنى لورنز علاوة عن شكل مربع ترصد على محوره الافقي فئات مكتسبي الدخل في شكل نسب متصلة بينما يوجد على المحور الرأسي نسب الدخل المكتسب وكما يتضح من الرسم اللاحق انه في الشكل

[1]– عبلة عبد الحميد بخاري، مصدر سابق، ص4 (انترنت).

الممثل لمنحنى لورنز خط يقع المربع بادئاً من نقطة الاصل ليقسم المربع الى مثلثين متساويين، يعرف بخط المساواة (Line of equality)، وان كل نقطة عليه تمثل حالة التساوي نسبة الدخل المكتسب مع نسبة السكان مكتسبي ذلك الدخل. النقطة التي تقع في منتصف المربع على خط المساواة، ولتكن النقطة (م) مثلاًتعني ان (50%) من السكان يحصلون على (50%) من الدخل.

ويعكس منحنى لورنز العلاقة الفعلية بين الدخل والسكان، لذا فإنه حيث يلاحظ من خلال الرسم اللاحق بأن (50%) من السكان يحصلون على (30%) من الدخل حيث ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة[1].

من خلال شكل (16) ويتضح من خلال الرسم البياني ابتعاد منحنى لورنس عن خط المساواة مما يشير الى وجود التعاون، وتزداد حدة التفاوت بين الدخول كلما ابتعد المنحنى عن خط المساواة والعكس صحيح ايضاً.

شكل رقم (16): منحنى لورنز

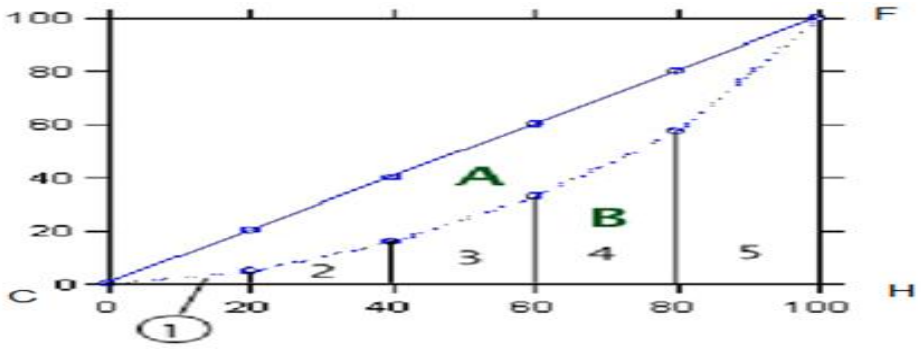

المصدر: يسرى مهدي حسن أثر السياسة المالية في المادة توزيع الدخل القومي، اطروحة دكتوراه، 1995م، ص65.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الاقل نمواً، مصدر انترنت، ص6.

2.3.3.3 معامل جيني:

بينما يستخدم منحنى لورنس لقياس التفاوت في توزيع الدخول فإن معامل جيني يعطينا قيماً رقمية من خلال المقارنة بين منحنى لورنس وخط المساواة في التوزيع، حيث ان ابتعاد منحنى لورنس عن خط المساواة يشير الى وجود تفاوت.

اما معامل جيني فإنه يقيس مقدار التفاوت رقمياً حيث يغير من نسبة المساحة المحصورة ما بين منحنى لورنس وخط المساواة في التوزيع وكلما كبرت هذه النسبة بفعل ابتعاد منحنى لورنس عن خط المساواة كلما اشتد التفاوت في توزيع الدخول ، وكلما صغرت هذه النسب كلما اقتربت منحنى لورنس من خط المساواة التامة الى ان تصل نسبة المساحة المحصورة ما بين لورنس وخط المساواة الى الصفر ، أي ان معامل جيني شؤون الى الصفر ، اما عندما تصبح قيمة معامل جيني واحداً صحيحاً فهذه الحالة ستؤثر اقصى درجات التفاوت وهي من الحالات المتطرفة جداً والقاعدة ، إذ انها تعني ان فئة واحدة تقريباً من السكان هي التي تستحوذ على اجمالي الدخل القومي[1]، وتم احتساب معامل جيني بالصيغة الاتية:

$$G = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(C_t + C_{t-1})p_i$$

اذ ان G تمثل التكرارات المتجمعة القاعدة للنسب المئوية للدخل للفئة (i) اما P_i فتمثل التكرارات المتجمعة الصاعدة للنسب المئوية لعدد السكان (الافراد) في الفئة (i) كما يعد معامل جيني أكثر المقاييس تطبيقاً.

1 يسرى مهدي حسن، المصدر السابق، ص63.

ويمكن توضيحها بطريقة مبسطة هي باستخراج معامل جيني من خلال تقسيم المساحة (A) المظلة على المساحة الكلية للمثلث C.F.H.

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المظللة } (A_i)}{\text{المساحة الكلية للمثلث C.F.H}}$$

ومعامل جيني لا يخرج من كونه نظرة اخرى لمنحنى لورنس وتعتمد فكرته ببساطة على قياس نسبة المساحة المظللة على الرسم السابق الى اجمالي مساحة المثلث (C.F.H) ، ويتراوح معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح ليمثل الصفر المساواة والعدالة التامة في توزيع الدخل بينما يمثل الواحد الصحيح التفاوت ومنتهى عدم العدالة في ذلك التوزيع ، وعلى ذلك فإنه اذا كان مقياس معامل جيني يعطي قيمة تتراوح بين (0,5 –0,75) فهذا يعني ان الدولة تتسم بدرجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل ، كما هو الحال في ناميبيا مثلاً (0,74) ، افريقيا الوسطى (0,61) ، وبوتسوانا (0,61) ، اما النسب المقبولة والمعادلة نسبياً من توزيع الدخل فتتراوح بين (0,2– 0,35) لمعامل جيني ، كما في الدنمارك (0,24) ، واليابان (0,26)[1].

4.3.3 العلاقة بين العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية:

تحتل العدالة الضريبية حيزا مهما ضمن الإصلاحات المالية التي تقوم بها الحكومات كونها ذات تأثير قوي على جانب العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تقليل التفاوت في الدخل والثروة والفوارق الطبقية، ويتعلق الأمر هنا بالاعتماد أكثر على الضرائب التصاعدية والمتمثلة في الضريبة على الدخل وأرباح الشركات، والإدارة الجيدة لنظام الإعفاءات (النفقات) الضريبية، بالإضافة إلى تمويل مختلف الخدمات العامة الموجهة لأفراد المجتمع وكذا معالجة العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية .

1 عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الاقل نمواً، (انترنت).

1.تأثير النظام الضريبي على التوزيع الأمثل للدخل :

من بين أهم المبادئ الأساسية لأي نظام ضريبي نجد مسألة الإسهام في التوزيع الأمثل أو العادل للدخل (الثروة) هذا الدور الذي يرتبط بشكل مباشر بالجانب الاجتماعي لحياة الأفراد ،حيث أن :

1.1. الاعتماد على الضرائب المباشرة (التصاعدية)، مثل الضريبة على الدخل والضريبة على أرباح الشركات، وهي الضرائب التي تضع العبء الأكبر على المكلفين الذين لديهم إمكانيات أكبر للدفع، أي الذين يحققون دخلا أو ربحا أكبر سيدفعون نسبا أعلى من الضريبة، وبذلك يعمل هذا النوع من الضرائب على خفض حدة التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد من خلال منع تراكم و تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من المجتمع. وهذا على عكس (**الضرائب غير المباشرة التنازلية**)، والتي عادة ما تكون على الاستهلاك والانفاق والرسوم الجمركية، مثل الضريبة على القيمة المضافة، حيث يدفع فيها جميع الأشخاص المكلفين نفس مبلغ الضريبة بغض النظر الدخل المحقق أو المقدرة التكليفية لهم، وبذلك تكون الضريبة المدفوعة أقل كلما زاد المبلغ الخاضع (حجم الانفاق والاستهلاك)، وهو ما يؤدي إلى تحمل عبء أكبر على أصحاب المداخيل الأقل، بالتالي تعمل الضرائب التنازلية على الزيادة في التفاوت بين المداخيل [1]

2.1.الاعتماد على الاعفاءات الضريبية :تعبر الإعفاءات الضريبية عن إسقاط حق الدولة في تحصيل الضريبة الواجبة الدفع عن بعض المكلفين، سواء كان بشكل دائم أو مؤقت، كما يكون الاعفاء بشكل جزئي أو كلي، للتأثير في الجانب الاجتماعي للمكلفين، حيث تخص هذه الإعفاءات بعض المداخيل مثل: مداخيل الجمعيات الخيرية، والمؤسسات الصغيرة في بداية نشاطها أو الأنشطة الممارسة في المناطق النائية، كما تكون موجهة لبعض الفئات الاجتماعية المحرومة، كالمعوقين وأصحاب الدخول الضعيفة، فتساهم في

[1] – مؤيد جميل محمد ميالة،علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ، 2006 ، ص 48 .

تحسين مستويات المعيشة لديهم من خلال تطوير أنشطتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية.[1]

2.دور النظام الضريبي في تحقيق الأهداف الاجتماعية :وذلك من خلال:[2]

* رفع كفاءة وتخصيص الموارد، من خلال استخدام الضرائب لتحجيم الاستهلاك وزيادة الادخار.

* تمويل الخدمات العامة لصالح أفراد المجتمع، وهي الخدمات التي لا يوفرها القطاع الخاص بشكل واسع أو يتخلى عنها مثل: الأمن والتعليم والصحة ومعالجة أزمة السكن (طريق إعفاء الرأسمال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب) ،دعم السلع الواسعة الاستهلاك وغيرها.

* معالجة بعض الظواهر الاجتماعية: مثل تنظيم النسل والحد من استهلاك السلع المضرة بصحة المواطن كالسجائر والكحول، فتعمد الدولة إلى فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعها.

5.3.3 دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل:

يميز عادة بين التوزيع الوظيفي للدخل الذي يتمثل في عملية توزيع أو قسمة عائد النشاط الاقتصادي على عناصر الإنتاج التي شاركت فيه، وبين إعادة توزيع الدخل أو الثروة التي هي عملية سحب جزء من الدخول والثروات المكتسبة عبر التوزيع الوظيفي وإعادة دفعها إلى فئات أخرى، حسب اعتبارات اجتماعية وإنسانية غير وظيفية3 ، والأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تُنظم في مجموعات ثلاثة:

– تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:

في بعض الأحيان تلجأ الحكومة إلى وضع حد أدنى للأجور، أو تحديد الأسعار على السلع (التسعير الجبري) أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية لمحدودي الدخل أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية .[4]

---

[1] – عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 173

[2] – حميد بوزيدة، جباية المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر 2007 ، ص 13

[3] – عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان، ،2001، ص273.

[4] – محمد خالد المهايني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، سوريا،2013 ، ص38 .

– إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهةأخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات بأن تعيد توزيع ملكية الثروة، وكذلك بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية، حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخول الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين: فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أن تنقص بالتالي من درجة تركز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخول لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على نمط الاستهلاك [1].

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2009 ، ص208 .

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص الإنفاق العام و العدالة الاجتماعية، عاينا اهم المفاهيم الأساسية التي ينطوي عليها موضوع النفقات العامة و توزيع الدخل ، وقد عرف هذا المفهوم عدة تطورات عبر مراحل تدرج الأفكار الاقتصادية ، وكذلك ساير مفهوم النفقات العامة و العدالة الاجتماعية تطور عبر مراحل الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتدخل في الاقتصاد، والملاحظ أن تزايد دور الدولة في الاقتصاد أدى إلى تعاظم دور النفقات العامة في تحقيق الأهداف التنموية

تطرقنا أولا إلى التيار الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة، الذي اعتبر أن الدولة يجب أن تلعب دوراّ حياديا في الاقتصاد، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام، بينما أولى الفكر الكينزي لسياسة الإنفاق العام دورا جد مهم في الحياة الاقتصادية لما لها من دور كبير ي دفع عجلة الاستثمار وإحداث التنمية الاقتصادية وهو نفس الهدف الذي سعى إليه الفكر الاشتراكي الذي يؤمن بفكرة الملكية العامة لوسائل الإنتاج ،أما الفكر النقدي الذي التزم نوعا من الحياد في جانب استعمال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام لما رأى من عدم إمكانية إحداثه لحلول جذرية لبعض المشاكل الاقتصادية ، عجز التقليديون في التوصل الى القاعد معينة يستندون عليها في حل مشكلة التوزيع لدخول عناصر الانتاج الثلاثة (العمل, الارض, راس المال) وختمنا بالفكر الإسلامي في رؤيته لدور سياسة الإنفاق العام باعتبارها أداة جد مهمة في يد الدولة للقيام بوظيفتها على أحسن وجه .

وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقاتُ العامة خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الإقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل. مما يعطي انطباعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للنفقات العامة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من

الأهداف المرغوب فيها .وبنوع من التفصيل عالجنا ظاهرة ازدياد النفقات العامة التي تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء

وفي خضم تحليلنا لجانب العدالة الاجتماعية فقد كان هناك إسهام كبير في تحليل أم التوجهات النظظرية التي تطرقت للعدالة الاجتماعية ، وأم المفاهيم المتعلقة بها . إلى جانب أهم الأدوات التي في يد الدولة من أجل الرقي بالعدالة في توزيع الدخل. وخاصة تركيزنا على الإنفاق العام الذي يعتبر أهم أداة في هذا المجال .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

حول الإنفاق العام والعدالة الإجتماعية

تمهيد

لقد لقي موضوع الإنفاق العام والعدالة الإجتماعية إهتماما كبيرا من قبل المفكرين الاقتصاديين والذي أفرز العديد من التوجهات النظرية في هذا المجال، بالإضافة غلى الدارسين والباحثين الذي أسهموا بقسط وافر في تحليل ودراسة العلاقة بين الانفاق العام ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعية من كل الجوانب.

هذا الزخم الكبير من الدراسات التي استطعنا الاعتماد عليها في ولوج هذا الميدان وكانت هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ونبدأ بتلك الدراسات التي عالجت الانفاق العام في ظل برامج الإصلاحات. في الوقت الذي ينبغي الإشارة فيه إلى هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإصلاحات وأثارها على البلدان بصفة منفردة عن النمو، وكذلك هناك العديد من الدراسات الأخرى تناولت موضوع عدالة توزيع الدخل في بلدان عديدة، ونود في هذا الفصل ذكر أهم الدراسات السابقة لموضوعنا الحالي وي دراسات باللغة العربية ودراسات أخرى باللغة الأجنبية. اذ قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث محاور:

المحور الأول خاص بالدراسات التي عالجت موضوع الانفاق الهام

المحور الثاني يتمحور حول الدراسات التي طرحت موضوع العدالة الاجتماعية وكيفية توزيع الدخل

1. الدراسات الخاصة بالانفاق العام:

عالجت العديد من الدراسات موضوع الإنفاق العام ، باعتباره متغير مم في إطار السياسة المالية وأداة مهمة في يد الدولة للمباشرة بوظائفها التنموية سواء اقتصادية أو اجتماعية، نذكر أهمها:

1. **دراسة (musahara, 2004)** بعنوان:

(POVERTY AND EDUCATION SOME CRITICAL LINKS AND ISSUES WITH REFERENCE TO RWANDA)

تهدف الدراسة الى معرفة اثر الانفاق الحكومي على ظاهرة الفقر الاجتماعي، وتوصلت أنه ليس فقط الفقر الرواندي متعدد الأوجه وعمقًا ، ولكنه يتميز بـ فخ صراع الفقر الذي يمكن إرجاعه إلى فترة ما بعد الاستعمار بأكملها. تجد الدراسة أن مستويات الكفاءة أقل من 50٪. فضلا عن ان معدلات التداعيات لغير الفقراء منخفضة في حوالي 4٪. قد تكون النتيجة الأخيرة بسبب ارتفاع مستويات الفقر في البلاد. ومع ذلك فان السياسة الحالية للإنفاق ليست فعالة فقط في استهداف الفقر، ولكنها قد لا تكون قادرة على مواجهة تحديات النمو وإعادة التوزيع وتخفيف حدة النزاع في المستقبل[1].

2. دراسة **(Ayad, Salah Eddine, & Belmokaddem, 2020)** تحت عنوان:

(Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria :Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality

تم التطرق للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980– 2017 في المدى القصير والطويل باستخدام المعادلات الست لقانون قرانجر، استناداً إلى دراسة اقتصادية قياسية باستخدام كل من (SADF وADF GSADF) اختبارات للسلوكيات المتفجرة. كما استخدمنا اختبار التكامل المشترك لجيوهانسن وتواتر المجال السببية الطيفية اعتمادا على اختبار (Breitung - Candelon 2006). وأظهرت نتائج التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، في حين كشف اختبار

[1] .MUSAHARA, Herman. POVERTY AND EDUCATION SOME CRITICAL LINKS AND ISSUES WITH REFERENCE TO RWANDA. FACING THE CHALLENGES OF DEVELOPMENT IN A POST CONFLICT TRANSITION, 2005, p. 44.

السببية عن علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في ثلاث معادلات بين ست معادلات عندما لا نتعامل مع الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي للفرد الواحد[1].

3.**دراسة حميدة مختار، كزيز نسرين(2018)** حول ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر-، 2007-2017.

سعت الدراسة للبحث في دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة والتخفيف من حدته، حيث خلصت الدراسة إلى أن الموازنة العامة في الجزائر قد عرفت عجزا دائما ومستمرا، نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الايرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، والذي ساهم في تفاقم وتعميق هذا العجز انهيار أسعار النفط في عام 2014، حيث اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير لترشيد الإنفاق مما ساعد على التخفيض من حدة العجز في الموازنة العامة[2].

4.**بن عزة محمد (2015)**: حول دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR:

هدفت الدراسة الى ترشيد الإنفاق العام عن طريق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، مع التطرق الى واقع تسيير برامج الإنفاق العام في الجزائر وفق دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2013 ، لاختبار الآثار المحتملة على أهداف السياسة الاقتصادية التي تم تحديدها وفق نظرية المربع السحري لكالدور 1971 ، وذلك باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي ، و أظهرت النتائج أن آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي و مستوى العام للأسعار ، معدلات البطالة و ميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة ، و

[1]) ة .Ayad, Salah Eddine, & Belmokaddem, (2020 ة)Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria : Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality)

[2]. حميدة مختار، نسرين كزيز، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر-، 2007-2017، مجلة الإبداع، المجلد08، العدد01، 2018، ص108-126.

هذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .[1]

5.**دراسة زراري نور الدين،** جابة أحمد(2017): حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

حيث سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ولتحقيق هذا الهدف قامت بصياغة نموذج انحدار متعدد لقياس الأثر، فتوصلت إلى أن الإنفاق العام عرف تزايدا ملحوظا في جميع مكوناته، وأن النسبة الكبرى في نفقات التسيير ولتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي[2].

6.**دراسة بن علي قريجيج (2018):** حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية من 1990 إلى 2017:

حيث حاولت هذه الورقة دراسة أثر الإنفاق الحكومي العام على مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017، اعتمد الباحث على المنهج القياسي وباستعمال برنامج eviews 8 معتمدا على طريقة المربعات الصغرى، حاول إيجاد علاقة توازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجل القصير والطويل، وقد توصل إلى وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحققة في فترة الدراسة، مع إمكانية تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط[3].

[1] محمد بن عزة ، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد9 ، ديسمبر 2015.

[2]. نور الدين زراري، أحمد جابة، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/2001)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2017، المجلد10، العدد02، ص767/742.

[3]. بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1990 إلى 2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد02، العدد01، 2018، ص94-115.

7.**ربيع قاسم تجيل، جواد كاظم حميد(2008)**: حول سياسة الإنفاق العام في الإسلام، جامعة البصرة.

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة سياسة الإنفاق العام ضمن المذهب الاقتصادي الاسلامي، كما تستند على أساس أن الدولة الاسلامية تضم سياستها الاقتصادية العامة والتي تعتبر السياسة الإنفاقية جزءا منها، حيث توصل إلى أن الاقتصاد الاسلامي وجه إنفاق المال بما ينسجم مع أهدافه في إشباع الحاجات الفردية والاجتماعية وتوجيه سياسة الإنفاق العام بالشكل الذي يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي خاصة الانتاج بما يحقق استقلالية المجتمع الاسلامي من التبعية[1].

8. **دراسة زروقي فاطمة الزهراء(2017)**: حول أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014،

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على نمو الاقتصاد الجزائري باستخدام اختبار السببية لجرانجر لتبيان العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة، وكنتيجة عامة أسفرت الدراسة عن وجود علاقة سببية متذبذبة بين متغيرات الدراسة لواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة[2].

9. **دراسة كروش صلاح الدين وآخرون(2019)**: حول تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي1970-2016.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2016، وللتوصل إلى هدفه إعتمد الباحث على اختبار السببية لجرانجر التي أوصلته إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد متجهة من التضخم إلى كل من التوسع النقدي والإنفاق

[1]. ربيع قاسم تجيل، جواد كاظم حميد، سياسة الإنفاق العام في الإسلام، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد20، 2008، ص41-58.

[2]. فاطمة الزهراء زروقي، أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد08، العدد2017،01، 2017، ص270-280.

الوطني الاجمالي، أما فيما يخص العلاقة السببية فهي غير محققة بالنسبة لكلا المتغيرين، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات[1].

10. **دراسةكرمية توفيق (2017)**: حول أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014،

سعت الدراسة إلى تبيان أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل في الجزائر من 2001 إلى غاية 2014، كانت الدراسة مبنية على منهج تحليلي، حللت برامج الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، خلصت إلى أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وبالتالي فإن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الانتاجي بشكل يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي[2].

11. **دراسة علي مكيد، عماد معوشي (2014)**: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر.2007-1970

سعى الباحث في ورقته البحثية إلى التركيز على أثر الانفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي، على النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات المهمة في المقارنة بين مستويات الأداء الاقتصادي للدول، اعتمد في دراسته لهذا الأثر على الأدوات الكمية من خلال دراسة قياسية تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، اعتمد على نموذج كارس لقياس الأثر على المدى القصير، خلص إلى أن الانفاق الحكومي الموجه للاستهلاك

[1]. صلاح الدين كروش، فايزة بلعابد، حنان دودان، تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي1970-2016، 2019، ص157-173.

[2]. توفيق كرمية، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، المجلد12، العدد22، 2017، ص60،82.

النهائي لا يؤثر على الناتج الوطني بصفة قوية، وأن كان زائد عن اللازم فإنه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، ومنه التوسع فيه بدون مبرر مضر بالناتج الوطني ومنه النمو الاقتصادي[1].

12. **دراسة بن جلول خالد، د. فلفول عبد القادر(2018)**: دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1990 باستخدام منهجية توزيع الخطأ ECM،.

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1990، خلال المدى القصير والطويل وباستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ، وأخذ البطالة والانفاق الحكومي كمتغيرين، حيث بينت الدراسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج، كما أن معدل انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكليا وليس واقعيا[2].

13. **دراسة (روشو و راتول، 2014)** تحت عنوان : أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 و التي ابرز فيها انطلاقا من دراسة تحليلية مدى تأثير هذه السياسة على المؤشرات الاقتصادية كالبطالة و التضخم و ميزان المدفوعات و توصلت النتائج إلى أن سياسة الإنفاق العام استعملت كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية غير أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2014 غير مستقر و غير دائم[3].

14. **دراسة تقار عبد الكريم(2014)**: حول برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

---

[1]. علي مكيد، عماد معوشي، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970-2007، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد04، العدد06، 2014، ص114-149.

[2]. خالد بن جلول، عبد القادر فلفول، دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1990 باستخدام منهجية توزيع الخطأ ECM، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات، المجلد01، العدد0، 2018، ص58-73.

[3]. عبد القادر روشو، محمد راتول، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة المعيار، المجلد06، العدد01، 2006، ص437-445.

هدف الباحث من خلال دراسته إلى التعرف على أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، معتمدا على المنهج الوصفي في جانب الدراسة النظري، والمنهج التحليلي الإحصائي الذي فسر وحلل النتائج التي خلصت إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر ساهمت في إعادة الانعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لفترة الدراسة، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وحجم البطالة في الجزائر[1].

وفي مايلي تلخيص لأهم هذه الدراسات متبوعة بأهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة، وهذا ما يفيد في وضوح الرؤية لدراستنا الحالية:

[1]. عبد الكريم تقار، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد04، العدد02، 2013، ص225-234.

الكاتب	المكان–الزمان	عنوان الدراسة والمنهج المستخدم	النتائج
Musahara	الاقتصاد الرواندي	POVERTY AND EDUCATION SOME CRITICAL LINKS AND ISSUES WITH REFERENCE TO RWANDA With Cointégration	ليس فقط الفقر الرواندي متعدد الأوجه وعمقا، ولكنه يتميز بـ فخ صراع الفقر الذي يمكن إرجاعه إلى فترة ما بعد الاستعمار بأكملها.إن مستويات الكفاءة أقل من 50٪. فضلا عن ان معدلات التداعيات لغير الفقراء منخفضة في حوالي 4٪. قد تكون النتيجة الأخيرة بسبب ارتفاع مستويات الفقر في البلاد. إن السياسة الحالية للإنفاق ليست فعالة فقط في استهداف الفقر، ولكنها قد لا تكون قادرة على مواجهة تحديات النمو وإعادة التوزيع وتخفيف حدة النزاع في المستقبل
Ayad, Salah Eddine, & Belmokadde	2017 -1980 الاقتصاد الجزائري	Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria : Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality-wagner's law	وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في ثلاث معادلات بين ست معادلات عندما لا نتعامل مع الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي للفرد الواحد.
حميدة مختار، كزيز نسرين	2017-2007 الاقتصاد الجزائري	ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، عن طريق السببية لجرانجر	إن الموازنة العامة في الجزائر قد عرفت عجزا دائما ومستمرا، نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الايرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، والذي ساهم في تفاقم وتعميق هذا العجز انهيار أسعار النفط في عام 2014، حيث اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير لترشيد الإنفاق مما ساعد على التخفيض من حدة العجز في الموازنة العامة
بن عزة محمد	2013-1970 الجزائر	دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي	آثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي ومستوى العام للأسعار، معدلات البطالة وميزان المدفوعات في الجزائر هي ضعيفة

زراري نور الدين، جابة أحمد	2001-2014 الاقتصاد الجزائري	أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائرباستعمال نموذج انحدار متعدد لقياس الأثر	الإنفاق العام عرف تزايدا ملحوظا في جميع مكوناته. النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي.
بن علي قريجيج	1990/ 2017 الاقتصاد الجزائري	أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستعمال طريقة المربعات الصغرى	وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحققة في فترة الدراسة.، وإمكانية تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط
ربيع قاسم تجيل، جواد كاظم حميد	/	سياسة الإنفاق العام في الإسلام.، باستعمال منهج وصفي/ دراسة نظرية	إن الاقتصاد الاسلامي وجه إنفاق المال بما ينسجم مع أهدافه في إشباع الحاجات الفردية والاجتماعية.، كما وجه الإسلام سياسة الإنفاق العام بالشكل الذي يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي خاصة الانتاج بما يحقق استقلالية المجتمع الاسلامي من التبعية.
زروقي فاطمة الزهراء	1990-2014 الاقتصاد الجزائري	أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق اختبار السببية لجرانجر	وجود علاقة سببية متذبذبة بين متغيرات الدراسة لواقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
كروش صلاح الدين وآخرون	1970-2016 الاقتصاد الجزائري	تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي، عن طريق السببية لجرانجر	وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد متجهة من التضخم إلى كل من التوسع النقدي والإنفاق الوطني الإجمالي. إن العلاقة السببية غير محققة بالنسبة لكلا المتغيرين، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات
كرمية توفيق	2001-2014 الاقتصاد الجزائري.	أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر. باستعمال منهج تحليلي	لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب. إن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الانتاجي بشكل يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.
علي مكيد، وعماد معوشي	1970-2007. الاقتصاد الجزائري	دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائرباستعمال نموذج كارس	إن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر على الناتج الوطني بصفة قوية، والذي كانت

			نتائجه سالبة وبالتالي فهو مثبط للنمو الاقتصادي.
بن جلول خالد، فلفول عبد القادر	2015/1990 الاقتصاد الجزائري	دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، باستعمال منهجية توزيع الخطأ ECM	وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج. إن معدل انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكليا وليس واقعيا.
روشو وراتول	2014/2001 الاقتصاد الجزائري	أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر بانتهاج دراسة تحليلية	إن سياسة الإنفاق العام استعملت كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية غير أن النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2014 غير مستقر وغير دائم
تقار عبد الكريم	2014-2001 الاقتصاد الجزائري	برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، باستعمال المنهج التحليلي الإحصائي	إن سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر ساهمت في إعادة الانعاش للنشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لفترة الدراسة، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وحجم البطالة في الجزائر.

2.الدراسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية:

1.دراسة (**Afanso**, **Schuknecht**, **& Tanzi**, **2010**) تحت عنوان :

(income distribution determinants and public spending efficiency):

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير الإنفاق العام والتعليم والمؤسسات على توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة. اضافة الى تقييم كفاءة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل عن طريق استخدام أسلوب DEA (أسلوب التحليل التطويقي) , وتوصلت النتائج الى ان السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على توزيع الدخل ، لا سيما من خلال الإنفاق الاجتماعي ، وبشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري / التعليمي العالي الجودة ومن خلال مؤسسات اقتصادية سليمة[1].

2.دراسة (**Ulu**, **2018**) تحت عنوان:

(The effect of social spending on income inequality in oecd: a panal data analysis):

تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي: تحليل بيانات البانل) حققت هذه الدراسة في تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تحليل بيانات البانل. وفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها، يؤثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي بشكل إيجابي على عدم المساواة في الدخل (ينخفض عدم المساواة في الدخل عندما يزداد الإنفاق الاجتماعي الحكومي) لقد ثبت أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي كان أكثر فعالية من الإنفاق التعليمي في تنظيم عدم المساواة في الدخل, كما وجدت النتائج أن البطالة والنمو السكاني أثروا على عدم المساواة في الدخل سلبًا. علاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية بين الانفتاح ونفقات التعليم وكبار السن والمشاركة في التعليم وعدم المساواة في الدخل[2].

[1] AFONSO, Antonio, SCHUKNECHT, Ludger, et TANZI, Vito. Income distribution determinants and public spending efficiency. The Journal of Economic Inequality, 2010, vol. 8, no 3, p. 367-389.

[2] ULU, Mustafa Ilker. The effect of government social spending on income inequality in oecd: a panel data analysis. Uluslararası Ekonomi Siyaset İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi, 2018, vol. 1, no 3, p. 184-202.

3.دراسة (Landau, 1985) تحت عنوان:

(Government expenditure and economic growth in the developed countries)

استخدم Landau في دراسته: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال الفترة (1952-1976) المنهج التحليلي الكمي لتبيان العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ، و الذي توصل بذاته أن هناك علاقة معنوية سلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في المدى القصير[1].

4.دراسة (Adelman. I & Morris. C, 1971) بعنوان

An anatomy of income distribution in developing nations: a summary of findings)

التي استخدمت بيانات المقطع العرضي لعينة من 43 دولة نامية للفترة ،1957-1968 (والتي اعتمدت على ثلاثة متغيرات داخلية تقيس عدالة توزيع الدخل وهي حصة الدخل الأدنى،60%والمتوسط 20%، والأعلى 5% من السكان) ، وعددا من المتغيرات الخارجية أظهرت تأييدا لفرضية علاقة عكسية بين توزيع الدخل مع نصيب الفرد من الدخل[2].

5.دراسة (Poukert. F, 1973) تحت عنوان :

Income distribution and economic growth in the developing countries

والتي استخدم فيها معاملGini" " لقياس التفاوت في توزيع الدخل كمتغير داخلي، وعدد من مؤشرات النمو الاقتصادي كمتغيرات خارجية. وباعتماد أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من 56دولة نامية ومتقدمة. وقد بيّنت الدراسة أّ ن اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وأّ ن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأغنى 5%من السكان.[3]

[1] LANDAU, Daniel L. Government expenditure and economic growth in the developed countries: 1952-76. Public Choice, 1985, p. 459-477.

[2]ADELMAN, I. et MORRIS, C. An anatomy of income distribution in developing nations: a summary of findings. 1971.

[3] SAHEB ABU HAMAD, Reza. Income distribution and economic growth in the developing countries. CONTEMPORARY ISLAMIC STUDIENS MAGAZINE, 2010, vol. 1, no 1, p. 1-20.

6.دراسة Bjorn Kauder & Nikals Potrafke بعنوان :

2017- 1991Globalization and social Justice in OECD countries

حيث درست العلاقة بين العولمة والعدالة الاجتماعية كما تم قياسها بمؤشر جديد لـ 31 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 1991-2017. تظهر النتائج أن البلدان التي شهدت عولمة سريعة تتمتع بالعدالة الاجتماعية. عندما يزيد مؤشر KOF الخاص بالعولمة بمقدار انحراف معياري واحد ، يزداد مؤشر العدالة الاجتماعية بحوالي 0.4 نقطة (على مقياس من 1 إلى 10). ومضمون السياسة هو أن السماح للاقتصاد الوطني بالتكامل العالمي يتوافق مع العدالة الاجتماعية ويعززها[1].

7.دراسة ZAJDA & All بعنوان:

(Education and Social Justice: Issues of Liberty and Equality in the Global Culture)

عالج الباحثون في هذه الدراسة قضية التعليم والعدالة الاجتماعية في الثقافة العالمية وذلك بالتطرق لتعريف للعدالة الاجتماعية وبين أن العدالة الاجتماعية بنية مثالية وأكد على أهمية العدالة الاجتماعية وعدم المساواة حيث عالجت هذه الدراسة تحليل ونقيد التفاعل العام بين التعليم والعدالة الاجتماعية والدولة. واعتمدت الورقة البحثية على دراسات حديثة في مجالات التربية والعدالة الاجتماعية. بالإشارة إلى دعوة بورديو لمحللي السياسة النقدية للانخراط في علم اجتماع نقدي لسياقات الممارسة الخاصة بهم، وعلم أصول التدريس، وبحثت في الطريقة التي يتم بها تشكيل الخطابات المركزية المحيطة بمناقشة التعليم والعدالة الاجتماعية في سياقات الأيديولوجيا المهيمنة والسلطة والتصورات والممارسات المستمدة ثقافيًا وتاريخيًا.[2]

[1] KAUDER, Björn et POTRAFKE, Niklas. Globalization and social justice in OECD countries. Review of World Economics, 2015, vol. 151, no 2, p. 353-376.

[2] ZAJDA, Joseph, MAJHANOVICH, Suzanne, et RUST, Val. Education and social justice: Issues of liberty and equality in the global culture. In : *Education and social justice*. Springer, Dordrecht, 2006. p. 1-12.

8.دراسة **DREVDAHL & All** بعنوان:

(Reinvesting in Social Justice: A Capital Idea for Public Health Nursing?)

سعت هذه الدراسة لتعريف العدالة الاجتماعية على كونها مبدأ أخلاقي أساسي في تمريض الصحة العامة؛ ومع ذلك، فقد تقلص عمل الممرضات كنشطاء اجتماعيين إلى حد كبير خلال القرن الماضي. إعادة الانخراط في أنشطة العدالة الاجتماعية أمر ضروري لتغيير الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والصحية الحالية التي تكرسها أيديولوجيات عدالة السوق. برز رأس المال الاجتماعي في أدبيات الصحة العامة كمفهوم واعد لتطوير التدخلات المجتمعية التي تقلل من التفاوتات. ممرضات الصحة العامة، ومع ذلك، يجب أن يكونوا حذرين من تبني رأس المال الاجتماعي دون انتقادات باعتباره الدواء الشافي لعدم المساواة؛ قد تكون الدعوة إلى التدخلات التي تسعى إلى بناء رأس المال الاجتماعي ضارة مثل عدم المساواة نفسها.[1]

9.دراسة **GEO–JAJA**, **Macleans** بعنوان:

(EDUCATIONAL DECENTRALIZATION, PUBLIC SPENDING, AND SOCIAL JUSTICE IN NIGERIA)

تضع هذه الدراسة عملية اللامركزية التعليمية في سياق أضيق للعدالة الاجتماعية. هدفها الرئيسي، مع ذلك، هو تحليل الآثار المترتبة على اللامركزية لاستراتيجيات الإنصاف والعدالة الاجتماعية في نيجيريا. بدأ من فرضية أن التفاؤل المبكر الذي دعم اللامركزية كأداة إصلاح تعليمي فعالة وفاعلة قد خيب أمله. يؤكد المؤلف أن اللامركزية – بمفردها – لا يمكنها تحسين تقديم خدمات التعليم، أو قدرات الحكومات التابعة، أو دمج السياسة الاجتماعية في أهداف التنمية الأوسع. إذا أريد تحقيق الأهداف المرجوة، يجب زيادة الإنفاق العام، ويجب تأمين عائدات ضريبية أكبر، ويجب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي دون إعادة تأسيس دولة الرفاهية. [2]

[1] DREVDAHL, Denise, KNEIPP, Shawn M., CANALES, Mary K., *et al.* Reinvesting in social justice: A capital idea for public health nursing?. *Advances in Nursing Science*, 2001, vol. 24, no 2, p. 19-31.

[2] GEO-JAJA, Macleans. Educational decentralization, public spending, and social justice in Nigeria. In : *Education and Social Justice*. Springer, Dordrecht, 2006. p. 115-138.

10. دراسة **BADAT, Saleem et SAYED, Yusuf** بعنوان:

(Post-1994 South African Education: The Challenge of Social Justice)

تناولت هذه الورقة البحثية المدى الذي قطعته جنوب إفريقيا منذ عام 1994 في تحقيق أهداف دستورية وسياسية جديرة بالثناء، وخاصة الإنصاف والجودة والعدالة الاجتماعية في التعليم. ومع ذلك، يجادل بأنه نتيجة للسياسة، تظل أبواب التعلم مغلقة بشدة في وجه غالبية سكان جنوب إفريقيا. تم تحديد بعض الاستراتيجيات الرئيسية للنهوض بالعدالة الاجتماعية. إن الإخفاق في التحرك الآن وبصورة عاجلة لإصلاح النهج التعليمي لجنوب إفريقيا يخون المثل الدستورية ويترك أزمة التعليم النظامية التي تؤثر بشكل خاص على الشعوب المحرومة والمهمشة تاريخيًا في جنوب إفريقيا[1].

11. دراسة علي عبد القادر (علي، 2014) مقال بعنوان: العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية.

تهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي إلى إبراز التحدّي الذي سيواجه دول الثورات العربية في صوْغها سياسات إنفاقٍ عامّ تلبّي ما طالبت به الثورات. في سبيل ذلك، تنظر الورقة إلى الثورات العربية بوصفها سعيًا نحو تأسيس أنظمة حكم ديمقراطية؛ بمعنى إنشاء مؤسسات سياسية تعددية وما يعني ذلك لكفاءة المؤسسات الاقتصادية. وتقترح الورقة أن طبيعة تحدّي صوْغ إنفاق عامّ ملائمة لطموحات الثورات في تحقيق عدالة اجتماعية تتمثّل في خلوّ جعبة المؤسسات الدولية المانحة للعون التنموي، كما يمثّلها صندوق النقد الدولي، من فكرٍ تنموي جديد في مجال صوْغ سياسات الإنفاق العامّ على الرغم من وجود الشواهد التطبيقية التي توضح نجاعة سياسات الإنفاق العامّ التوزيعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وهي شواهد تستعرضها الورقة، التي تعرض أيضًا نتائج تطبيقية ناجمة عن حجم الطبقة الوسطى في عيّنة دول الثورات العربية، وتوضح أن هذه الطبقة تمثّل أغلبية السكّان في هذه الدول، وتقترح أن الانتقال إلى نظام

[1] BADAT, Saleem et SAYED, Yusuf. Post-1994 South African education: The challenge of social justice. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 2014, vol. 652, no 1, p. 127-148.

حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض اتّباع سياسات إنفاق عامّ توزيعية، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار مثل هذه السياسات[1].

12. **دراسة (المشهداني وشاوي) 2002** ، حيث تبين أن العلاقة بين متوسط الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للعائلة، بوصفه مؤشرا للتنمية الاقتصادية، ومعامل جيني بوصفه مؤشرا للتفاوت في توزيع الدخول كانت إيجابية باتجاه تقليل التفاوت في توزيع الدخول وتحقيق التنمية الاقتصادية، هذا على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي. أمّا نتائج التحليل الاقتصادي ألكلي فقد أظهرت تبايناً في العلاقة بين المتغيرات الهيكلية، ممثلة بالقطاعات الثلاثة، الصناعي والخدمي والزراعي، بوصفها مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعامل " Gini"إذ كانت العلاقة بين القطاع الصناعي ومعامل جيني إيجابية ومقبولة باتجاه الموازنة بين المتغيرين. في حين لم تكن مجدية بالنسبة للقطاع الخدمي، وغير مرغوبة بالنسبة للقطاع الزراعي، وهذا يعني أّ ن التحّولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر قد أثّرت إيجابياً على التنمية وتوزيع الدخل في كلا الفترتين (1974-1979) و(1980-1985) ولكنها لم تكن موفقة في المرحلة الثالثة (1986-1994) (عبد الله و محمد، 2022)

13. **دراسة كبداني سيدي أحمد وبريكسي رقيق رشيد** بعنوان (تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988- 2000) 2014:

قام الباحثان في هذه الدراسة بتحليل نمط توزيع الدخل في الجزائر، وشرح أسباب تشتته وتمركزه وكذا حصص الفئات الاجتماعية المتنوعة من الدخل الكلي سواء في الريف أو المدينة خلال الفترة 1980-2000. حيث تعد الجزائر من ضمن الدول النامية ذات العدالة المتوسطة في المساواة في التوزيع بمعامل جيني بلغ 35.1 % في آخر مسح لسنة 2000، بعدما كان في حدود 38.76 % سنة 1988، والتي استفادت منه أفقر 40% من السكان مقارنة بالأغنياء. وهو ما يوضح ظاهريا نجاح السياسة الحكومية في

[1]. علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد03، العدد09، 2014، ص07-26.

تلك الفترة التي كانت عبارة عن الطبقات الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومصاحبها من تحرير الأسعار وتراجع الخدمات العامة. ومستويات المعيشة في الريف والحضر، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي لأجور. التي شكلت في المتوسط حوالي 40% من الدخل الكلي للعائلات[1].

14. **دراسة أيت يحيى سمير وممو سعيدة** بعنوان (تشخيص التفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017):

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 والمتعلقة بكل من عملية التوزيع الوظيفي وأيضا التوزيع الشخصي للدخل الوطني. بالاعتماد على المؤشرات الاحصائية وإسقاط كل من معامل جيني ومنحنى لورنز على الجزائر، ختمت الدراسة إلى أن هناك تفاوت في توزيع الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 2000-2017 لكن هذا التفاوت لم يكن حادا وذلك نتيجة معالجة السلطات الجزائرية هذه المشكلة من خلال الاستعانة بأداتين مهمتين للسياسة المالية ويتعلق الأمر بالرفع من نفقات التحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى أداة الضريبة[2].

وفي مايلي ملخص لأهم الدراسات التي تم التطرق إليها حول دور الإنفاق العام والعدالة الاجتماعية

[1] كبداني سيدي أحمد، بريكسي رقيق رشيد. "تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000 "*مجلة الباحث الإقتصادي* العدد 2 ص.74-52 :(2014)

[2] آيت يحي سمير ، ممو سعيدة ،" تشخيص التفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية الجزائر ، المجلد 9 ، العدد4 ، ص 512-533 ، 2019

المؤلف	المكان-الزمان	عنوان الدراسة والنموذج المستخدم	النتائج
Afanso, Schuknecht, & Tanzi		income distribution determinants and public spending efficiency With DEA	إن السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على توزيع الدخل، لا سيما من خلال الإنفاق الاجتماعي، وبشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري / التعليمي العالي الجودة ومن خلال مؤسسات اقتصادية سليمة.
Ulu	منظمة التعاون الاقتصادي	The effect of social spending on income inequality in oecd With Panel data	يؤثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي بشكل إيجابي على عدم المساواة في الدخل. لقد ثبت أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي كان أكثر فعالية من الإنفاق التعليمي في تنظيم عدم المساواة في الدخل. إن البطالة والنمو السكاني أثروا على عدم المساواة في الدخل سلبًا. هناك علاقة سلبية بين الانفتاح ونفقات التعليم وكبار السن والمشاركة في التعليم وعدم المساواة في الدخل.
Landau	1976-1952	Government expenditure and economic growth in the developed countries	إن هناك علاقة معنوية سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المدى القصير
Adelman. I & Morris. C	1957-1968 43 دولة من الدول النامية	العدالة الاجتماعية، الدخل وعدد السكان	علاقة عكسية بين توزيع الدخل مع نصيب الفرد من الدخل
Poukert. F	مجموعة من الدول النامية والمتقدمة	نصيب الفرد من الدخل القومي	إن اللامساواة في توزيع الدخل تأخذ بالانخفاض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. إن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية إنما يعود إلى الحصة العالية لمستلمي الدخل لأغنى 5% من السكان.
Bjorn Kauder & Nikals Potrafke	العولمة والعدالة الاجتماعية في دول ocde 2017-1991	**Globalization and Justice in OECD social 2017– 1991contries**	علاقة طردية بين مؤشر KOF الخاص بالعولمة بمقدار ومؤشر العدالة الاجتماعية
ZAJDA & All	/	التعليم والعدالة الاجتماعية: قضايا الحرية والمساواة في الثقافة العالمية	إيجاد طرق لتحسين التعليم والعدالة الاجتماعية
DREVDA & All HL	/	إعادة الاستثمار في العدالة الاجتماعية: فكرة رأسمالية لتمريض الصحة العامة؟	الاستثمار برأس مالي في مجال الصحة وخاصة التمريض يساعد في خلق عدالة اجتماعية بين فئات المجتمع
GEO-JAJA, Macleans	نيجيريا	اللامركزية التعليمية والإنفاق العام والعدالة الاجتماعية في نيجيريا	يجب على الدولة زيادة الإنفاق العام، وتأمين عائدات ضريبية ويجب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي لتحقيق العدالة الاجتماعية
BADAT, Saleem et SAYED,	جنوب إفريقيا	South African Education: The Challenge of Social	تحديد بعض الاستراتيجيات الرئيسية للنهوض بالعدالة الاجتماعية. والتحرك بصفة عاجلة لإصلاح النهج التعليمي لجنوب إفريقيا

Yusuf	Justice		
علي عبد القادر	دول الثروات العربية	العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، وفق منهج تحليلي	أن عملية صوغ السياسات في ظل نظام ديمقراطي ستعتمد على تفضيلات الطبقة الوسطى بحسب التوقعات النظرية في هذا المجال. أثبتت التحويلات الاجتماعية، العينية والنقدية كدعم الغذاء ومدخلات الإنتاج والصحة نجاعة تنموية في الدول محل الدراسة.
المشهداني وشاوي	1994-1974 الاقتصاد الجزائري		هناك تباين في العلاقة بين المتغيرات الهيكلية، ممثلة بالقطاعات الثلاثة، الصناعي والخدمي والزراعي، بوصفها مؤشرات للتنمية الاقتصادي إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر قد أثّرت إيجابياً على التنمية وتوزيع الدخل في كلا الفترتين (1974-1979) و(1980-1985) ولكنها لم تكن موفقة في المرحلة الثالثة (1986-1994)
كبداني سيدي أحمد وبريكسي رقيق رشيد	الجزائر خلال الفترة 1988- 2000	تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988- 2000 وفق دراسة إحصائية	توضح الدراسة ظاهريا نجاح السياسة الحكومية في تلك الفترة التي كانت عبارة عن الطبقات الفقيرة المتأثرة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ومصاحبها من تحرير الأسعار وتراجع الخدمات العامة. ومستويات المعيشة في الريف والحضر، الشيء الذي رفع تكاليف المعيشة مع ثبات نسبي لأجور. التي شكلت في المتوسط حوالي 40% من الدخل الكلي للعائلات
أيت يحيى سمير ومو سعيدة	تشخيص التفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2017-2000	الاقتصاد الجزائري 2017/2000 تحليل إحصائي	هناك تفاوت في توزيع الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 2017-2000 لكن هذا التفاوت لم يكن حادا وذلك نتيجة معالجة السلطات الجزائرية هذه المشكلة من خلال الاستعانة بأداتين مهمتين للسياسة المالية ويتعلق الأمر بالرفع من نفقات التحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى أداة الضريبة

خلاصة الفصل :

-تناول هذا الفصل مجموعة من الدراسات التي عالجت مضمون دراستنا سواءا ما يتعلق بالانفاق العام وعلاقته بالمتغيرات الكلية للاقتصاد، أو تأثير احدى السياسات المالية على النمو الاقتصادي. كما تطرقنا لعرض أهم الدراسات الخاصة بالعدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل.

-جُمعت الدراسات في هذا المجال تحت عناوين مختلفة؛ عدم المساواة في رأس المال الاجتماعي، ونماذج الناخبين المتوسطين للإنفاق الاجتماعي من عدم المساواة والإنفاق الاجتماعي – النمو الاقتصادي. كما أضيف الإنفاق السياسي والاجتماعي في العلوم السياسية إلى هذه المواضيع الثلاثة.

وفيما يلي النتائج التي تم الحصول عليها من استعراض الأدبيات:

. تأثير إيجابي بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

- عدم المساواة في الدخل والفقر مفهومان مختلفان

- العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية والإنفاق الاجتماعي مترابطة، ولذلك من المهم جدا اختيار قياس عدم المساواة في الدخل من أجل فهم أفضل لتأثير عدم المساواة في الدخل على الإنفاق الاجتماعي

- قد تكون هناك اختلافات في نماذج إعادة توزيع الدخل بسبب عوامل مثل المؤسسات والآليات الانتخابية.

- مناقشة البلدان الديمقراطية التي طبقت فيها سياسات مختلفة من حيث النفقات الاجتماعية.

الفصل الثالث

دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في دول: الجزائر، تونس والمغرب

-دراسة قياسية خلال الفترة 1990/2019-

تمهيد :

تعد سياسات وبرامج التوزيع واعادة التوزيع التي ينتهجها صناع السياسة العامة في جميع الدول بمثابة صمام الأمان الذي من خلاله يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في أوساط المجتمع. ودول شمال افريقيا كالجزائر وتونس والمغرب ، بدورها قامت بالعديد من البرامج التنموية الاجتماعية باعتبارها دول اجتماعية, حيث أطلقت جملة من السياسات والبرامج التنموية والمتمثلة في البرامج المتعلقة بالمستوى المعيشي وكذا التعليمي والصحي والقيام بتنفيذها عن طريق عدة قوافل سياسية رسمية وغير رسمية.

سيتم عرض أهم هذه التجارب في هذا الفصل .الى جانب ذلك سنعرض لتطور واقع تخصيصات الانفاق العام وإبراز دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية لكل من الجزائر وتونس و المغرب ، وفي المرحلة الأخيرة سنتعرض إلى نمذجة قياسية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية على عينة الدراسة خلال الفترة 1990-2019 ومن أجل ذلك عالجنا هذا الموضوع بتطبيق دراسة قياسية بتطبيق تقنية Mean Group Panel واختصار PMG، وهي طريقة مناسبة تتميز بخاصية إعطاء انحدار لكل مقطع على حدة ، أي يوفر انحدار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لكل دولة على حدة ، وناقشنا النتائج التطبيقية المتوصل إليها لدور سياسة إنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر وتونس والمغرب.

1.تطور واقع تخصيصات الانفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، تونس والمغرب:

إن موضوع العدالة الاجتماعية نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق عدالة اجتماعية قابلة للاستمرار،

1.1.الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر :

يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تسعى لتحقيق لتحقيق جملة من الأهداف أهمها العدالة الاجتماعية، الجزائر شأنها شأن العديد من الدول كتونس و المغرب عرفت منذ الاستقلال الى يومنا هذا تزايدا مستمرا في وتيرة الانفاق العام نظرا لارتباطها ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر و تونس و المغرب خلال هذه الفترة. غير أن هذا التزايد في حجم الانفاق العام لم يرتبط دائما بتحقيق قدر أكبر من المنفعة العامة، أو زيادة في الناتج الوطني، حيث عرفت هذه الفترة أيضا في الجزائر عدة قضايا مرتبطة بالفساد و اختلاس المال العام، فضلا عن مظاهر تبديد المال العام و عدم تحقيق الفعاليه و الكفاءة في تنفيذ النفقات العامة. هذه الظروف جعلت من ترشيد الانفاق العام مطلبا ضروريا و حاجة ملحة في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة بأقل كلفة ممكنة، أو تحقيق أفضل استخدام ممكن للمبالغ المرصودة، ولا يتأتي هذا إلا بإتباع منهجية معينة ذات معايير واضحة محددة لتقديم برامج الإنفاق العام، والتي يفترض أن تكون أهدافها واضحة محددة بشكل يسهل قياسه والتعرف علي مقدار ما تحقق منها، وتطبيق هذا الأسلوب في إدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي يسهم في ترتيب أولوياته بشكل أكثر منطقية.

الشكل رقم(17): تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في الجزائر 1990-2019

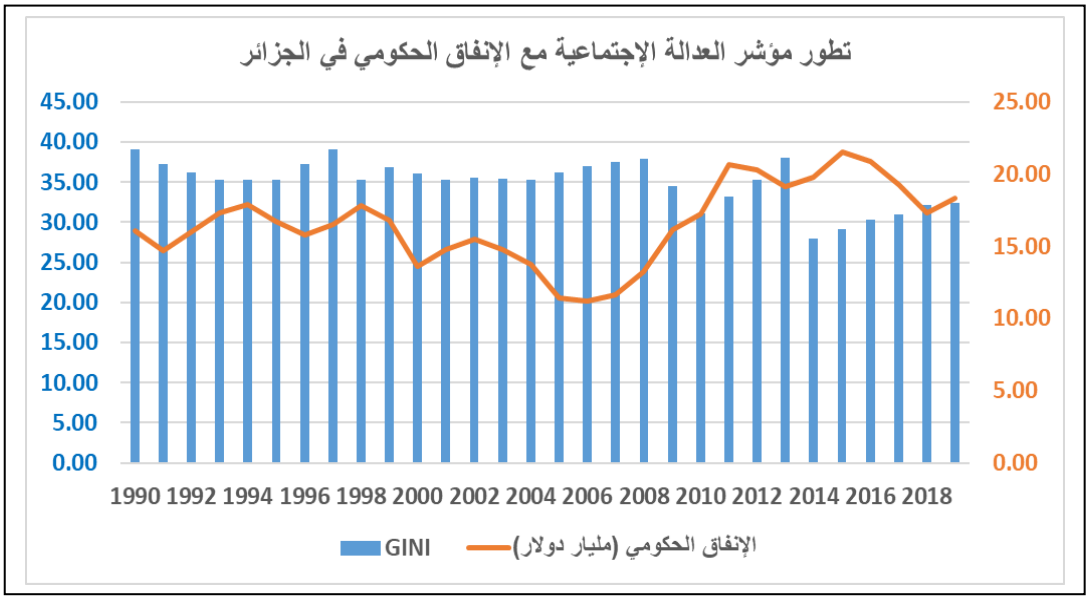

المصدر: إعداد الباحثة

يظهر التحليل البياني في الشكل (17) أن مؤشر العدالة الاجتماعية قد عرف انخفاضا ملحوظا في السنوات الخمس الأخيرة في الجزائر ابتداء من سنة 2014، حيث بلغ سنة 2014 مقدار 28 بعد ان كان 38 سنة 2013 ليصل إلى سنة 2018 إلى مقدار 32.20، ثم ليستقر في 2019 على مقدار 32.40، في حين أن الإنفاق الحكومي بالجزائر قد عرف ارتفاعا محسوسا دون انخفاض منذ 2007 لغاية 2011 بسبب البرامج التنموية وارتفاع أسعار صادرات المحروقات في السوق الدولية والتي تمثل المصدر الأساسي للبلد للإيرادات بنسبة تتجاوز 90 % ، إلا أنه منذ سنة2015 عرف انخفاضا ملحوظا بسبب انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية مما أدي إلى تراجع الإيرادات وبالتالي خفضت الجزائر من انفاقها الحكومي ولجأت الى سياسة تقشفية خلال هذه الفترة وصولا لسنة 2019 ، إلا أن التمثيل البياني لا يكشف عن العلاقة بين الانفاق الحكومي مع مؤشر العدالة الاجتماعية خلال الفترة المدروسة، فالعلاقة مبهمة من خلال الرسم البياني، وهذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال الدراسة القياسية.

1.1.1. تحليل الانفاق الحكومي في الجزائر:

نهدف من خلال هذا الجزء إلى تحليل سياسة الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة ودراسة توجهه وأثره على الاقتصاد الجزائري، فكما نعلم ما حل بالجزائر اقتصاديا خلال التسعينات بعد الأزمة العنيفة التي ضربت اقتصادها عام 1986، جعل الدولة تسارع إلى تحديد مجموعة من الإصلاحات تحت مسمى برامج الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت من 2001 والتي قسمت على النحو التالي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014/2010)، وسوف نقوم بتحليل كل برنامج على حدى.

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 (المخطط الثلاثي):

هدف هذا البرنامج إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، والذي يكون من خلال زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي أو الاستثماري أو الاثنين معا، فبعد أزمة الركود التي أصابت الاقتصاد الجزائري جراء الأزمة الاقتصادية، والاختلالات التي أصابت الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلد، بدأت الجزائر بتطبيق هذه البرامج الاستثمارية اعتمادا على العائدات النفطية،

الجدول (1) الإحصاء الوصفي لبيانات للثلاثي الأول:

القطاع / السنة	رخص البرامج ب مليار دج								مجموع المبالغ	مجموع النسب
	2001		2002		2003		2004			
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%		
أشغال كبرى	100.7	19.18	70.2	13.37	37.6	7.16	2.00	0.38	210.5	40.0
تنمية محلية وبشرية	71.8	13.68	72.8	13.86	53.1	10.11	6.5	1.24	204.2	38.88
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	2.02	20.3	3.87	22.5	4.29	12.	2.28	65.4	12.46
دعم الإصلاحات	30.0	5.71	15.0	2.86	-	-	-	-	45.0	8.57
المجموع	213.1	40.59	178.3	33.96	113.2	21.56	20.5	3.0	525.0	100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج دعم الانعاش الاقتصادي اعتمادا على بوابة الوزير الأول، اطلع على الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه، تبين أن الجزائر اعتمدت على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، والتي أضفت أهمية في وضع حجر الأساس للنهوض بالنشاط الاقتصادي وتطوره والذي بلغت نسبته 40.09 % من مخصصات البرنامج، يليه قطاع التنمية المحلية البشرية بنسبة 38.88 %.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009/2005):

جاء هذا البرنامج تكملة لسابقته، واهتم أكثر بالبنية التحتية للبلاد ومعالجتها، منها الأشغال العمومية، شبكات النقل، التنمية الريفية والري، كما جاء لمواصلة التوسع في الانفاق في ظل تراكم احتياطي الصرف بسبب ارتفاع أسعار النفط لأجل دعم النمو الاقتصادي. والجدول التالي يوضح مضمون هذا البرنامج الخاص بهذه الفترة

جدول رقم (2) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الوحدة: مليار/ دج

القطاعات	المبالغ المخصصة	% اجمالي البرنامج
تحسين ظروف المعيشة للسكان	1908.5	45.5
السكن	555	13.02
التربية، التعليم، التكوين المهني	399.5	9.5
برامج التنمية	200	4.76
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	5.95
الماء، الكهرباء، الغاز	192.5	4.58
القطاعات الأخرى	311.5	7.41
المنشئات الأساسية	1703.1	40.5
الأشغال العمومية والنقل	1300	30.93
المياه	393	9.35
التهيئة العمرانية	10.1	0.24
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	0.17
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8
العدالة والداخلية	99	2.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات	88.6	2.11
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	0.38

برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، أنظر:

http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النصيب الأكبر أخذه شأن تحسين الظروف المعيشية للسكان حيث بلغت مخصصاته 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5%، متشتتة بين التربية والتعليم، تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتزويدهم بالماء والكهرباء والغاز، وبعدها أولت الدولة اهتماما لقطاعي تطوير المنشئات الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية على التوالي.

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج لإطلاق مشاريع جديدة وكذا استكمال المشاريع الكبرى التي بدأ بهما البرنامجين السابقين، والجدول التالي يبين مخصصات الدولة ضمن هذا البرنامج.

جدول رقم (3) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

القطاعات	المبالغ المخصصة	%اجمالي البرنامج
تحسين الظروف المعيشية	9903	45.42
السكن	3700	16.97
التربية، التعليم، التكوين	1898	8.70
الصحة	619	2.84
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	8.26
باقي القطاعات	1886	8.65
تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	27.06

قطاع المياه	2000	9.17
قطاع التهيئة العمرانية	500	2.29
دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	4.59
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	9.17
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	2.29
المجموع	21803	100

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، أنظر:

http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الهدف من هذا البرنامج دعم النمو من خلال التنمية الصناعية، إضافة إلى التنمية البشرية من تحسين ظروف المعيشة وتطوير قطاع الصحة والتعليم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تدل هذه البرامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق العام خاصة الانفاق الاستثماري لانعاش الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز النمو الاقتصادي.

وهذا قبل أن تنقلب الموازين في 2014 مع الأزمة البترولية التي شدت الجزائر، وباعتباره بلد ريعي يعتمد على المداخيل البترولية بالدرجة الأولى فقد لامسته عدة صدمات مما جعل السياسة المالية المنتهجة تتحول من توسعية إلى انكماشية، وطبقت الحكومة فعليا في 2016 سياسة جديدة على المجتمع الجزائري وهي ما يعرف بسياسة التقشف.

د- البرنامج الخماسي للتنمية 2019/2015:

جاء هذا البرنامج بغطاء قدره 262 مليار دولار لتحسين ظروف المعيشة لدى الافراد، وتنويع الاقتصاد خارج غطاء المحروقات، خلق مناصب الشغل، ومواصلة الاصلاحات الاجتماعية[1]

جدول رقم (4) : تغيرات مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995-2000)

السنوات	1995	1998	1999	2000
معدلات الفقر البشري %	25.25	24.67	23.35	22.98

Source :conseil national economique et social cooperation avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger , 2006 ,p : 30

2.1.1 إستراتيجية محاربة الفقر في الجزائر:

عرف الفقر ارتفاعا في مستوياته، فقد شهدت فترة التسعينات ارتفاعا في أعداد الفقراء إلى 4 ملايين فقير أغلبهم في الأرياف، كما ارتفع مؤشر الفقر البشري للفترة (1995- 2000) والذي يتم تحديده على أساس ثلاث معايير : مدة حياة الفرد، المستوى التعليمي، الدخل الحقيقي للفرد، وتعود الأسباب في ذلك بالدرجة الأولى إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر ونتائج الإصلاحات الهيكلية التي انعكست سلبا على تحسين مستويات المواطن الجزائري، والجدول الموالي يوضح تغيرات مؤشر الفقر البشري للفترة (1995- 2000)[2].

[1]. أنظر : - بن لشهب حمزة، قرومي حميد، دور للإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصاد بالجزائر -درلسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد4، العدد الأول، ، جامعة ميلة، الجزائر،2018، ص78.

-حدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2017، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد3، العدد الأول، جامعة ميلة، الجزائر، ص338.

[2] عبد اللطيف بن نعوم ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر،2010-2011، ص137.

أ- دور البرامج التنموية في محاربة الفقر:

ب- احتل قطاع التنمية المحلية والبشرية المرتبة الثانية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث خصص لما يقرب 38.8 % من إجمالي مخصصات هذا البرنامج ويعد هذا مؤشر على سعي الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للسكان خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما أن دعم الموارد البشرية سيعمل على رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، كما خصصت الدولة لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية مبلغ 17 مليار دج بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي من أجل تطويرها و تخفيض نسبة البطالة بالاضافة الى تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل (ENEM) وتوفير النقل المدرسي في المناطق الريفية و المعزولة والتكفل بفئات المعاقين والعجزة عن طريق تقديم منح وتحويلات اجتماعية لهذه الفئات وتأهيل المؤسسات المختصة للتكفل بهم ، كما كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أثرا واضحا على المستوى معيشة الأفراد [1] ، و فيما يلي جدول يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية و مؤشر الفقر البشري .

جدول رقم (5) مؤشر دليل التنمية البشرية و الفقر البشري في الجزائر للفترة (2005-2008) :

السنوات	2005	2006	2007	2008
مؤشر التنمية البشرية	0.733	0.760	0.768	0.779
مؤشر الفقر البشري	21.5	18.85	18.23	17.16

المصدر : التقرير العالمي للتنمية البشرية 2007-2008

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قد عرف تحسنا بدءا من سنة 2005 حيث انتقل من 0.760 سنة 2006 إلى 0.768 سنة 2007 بمعدل زيادة 1.05 % ليستمر في الارتفاع حيث بلغ

[1] ايمان زوين ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر) ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 139-142.

0.779 سنة 2008 بمعدل زيادة 1.43% ويعود سبب ارتفاع هذا المؤشر إلى التحسن الذي عرفته الخدمات الصحية من حيث الكم والنوع وكذا تحسن المستوى التعليمي وانخفاض معدلات الأمية.

ب–محاربة الفقر في الجزائر من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية:

وذلك من خلال الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني والتحويلات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

❖ **الشبكة الاجتماعية:** تدار من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، وتركز على منح المساعدات المالية المباشرة التي تستهدف الأشخاص بدون دخل للحصول إما على منحة جزافية للتضامن (AFS) أو تعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة (LAIG)[1].

جدول رقم (6): تطور عدد المستفيدين من المساعدات في إطار الشبكة الاجتماعية في الجزائر للفترة (2005- 2007)

السنوات	2005	2006	2007
المنحة الجزافية للتضامن (**AFS**)	589.297	605.870	626.371
التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العام(**LAIG**)	181.223	217.590	252.980

المصدر : ايمان زوين ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر) ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 8

❖ **إجراءات التضامن الوطني:** تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق نتائج فورية من خلال العمل على مظاهر الفقر وقد شهدت تطورا في السنوات الأخيرة بفضل أهمية الموارد المالية المخصصة، وتشمل الحماية والإعانة للأشخاص المعوقين من خلال امتياز المساعدة الاجتماعية لجميع

[1] المرجع السابق ، ص 150

الأشخاص المعاقين والتكفل بمصاريف اشتراكات الضمان الاجتماعي، والتكفل بالأطفال المحرومين ودعم التلاميذ المتمدرسين الذين ينحدرون من أسر محرومة.[1]

❖ **التحويلات الاجتماعية:** تمثل التحويلات الاجتماعية في المتوسط السنوي 11.25%من ميزانية الدولة وهو ما يسمح للسكان بالاستفادة من المساعدة الاجتماعية [2]

جدول رقم (7) تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2001-2008) الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التحويلات الإجتماعية	315.011	364.773	416.333	428.029	460.484	625.367	823.947	1083.273

المصدر : التقرير السنوي للتنمية البشرية ، الجزائر 2006-2007، ص 38

من الجدول نلاحظ ارتفاع التحويلات الاجتماعية بشكل كبير مما يساعد على التكفل بالأشخاص المعاقين والمسنين وحصول المرضى على عناية صحية وتامين احتياجات الفئة الهشة من المجتمع.

❖ **نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر:** إلى جانب المساعدات الاجتماعية التي لعبت دورا هاما في محاربة الفقر عملت الجزائر على تطوير نظام الضمان الاجتماعي، ويشمل جميع فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية (التأمين على المرض، الأمومة، العجز، حوادث العمل، الأمراض المهنية، التقاعد، التأمين على الشيخوخة، التأمين على البطالة والمنح العائلية)، ومن أهم صناديقه:[3]

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

[1] المرجع السابق ، ص 149

[2] المرجع السابق ، ص 150

[3] المرجع السابق، ص 150

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)؛

- الصندوق الوطني لتغطية اشتراكات الضمان الاجتماعي (CNRSS).

والجدول الموالي يوضح عدد المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2001-2008).

جدول رقم (8) : عدد المؤمنين الاجتماعيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2001-2008)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المؤمنين الاجتماعيين	4.873.699	5.243.744	5.751.698	6.791.761	6.791.761	6.816.223	7.337.372	7.800.320

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام ، رقم 39 ، مديرية المنشورات و النشر و الطبع ، الجزائر ، 2009 ، ص 17

هذا وقد مست قطاع الضمان الاجتماعي إصلاح في إطار الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي باشرتها البلاد وشملت هذه الإصلاحات ثلاث محاور تحسين نوعية الأداء، العصرنة، الحفاظ على التوازنات المالية ومن الانجازات المحققة:[1]

- تطوير شبكة الهياكل الجوارية لهيئات الضمان الاجتماعي حيث تجاوز عدد 1400 هيكل خلال 2010؛

- تطوير نظام الدفع من قبل الغير، شهدت هذا النوع تطورا ملحوظا حيث تم إحصاء 2400.000 مستفيد سيئة 2010 مقابل 550.000 مستفيد سنة 2000؛

- تطوير الهياكل الاجتماعية والصحية التابعة للضمان الاجتماعي؛

- عصرنة نظام الضمان الاجتماعي بإدخال نظام البطاقة الالكترونية؛

- الحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي حيث سمحت نتائج الإصلاح المحققة في هذا الإطار في تحسين الموارد وترشيد النفقات كإصلاح أدوات التحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي و إنشاء الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان وكذا الصندوق الوطني للتمويل، وكذا الصندوق الوطني الاحتياطات التقاعد الذي يمول باقتطاع 02% من منتوج الجباية البترولية.

[1] الطيب لوح ،الملتقى التقني حول اصلاح الضمان الاجتماعي ، وزارة العمل و التشغيل و الضمان ، يوم 2010/10/26 الجزائر العاصمة، الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول أن مؤشرات الفقر البشري أظهرت تراجعا هاما في معدلات الفقر وتحقيق تحسين المستوى التنمية البشرية ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر على إستراتيجية الحماية الاجتماعية التي أبدت نتائج مهمة في محاربة الفقر و توفير الأمان الاجتماعي ، مما أدى إلى تحسين مرتبتها ضمن مؤشر التنمية البشرية من المرتبة 93 عام 2014 إلى 83 سنة 2016.

2.1.الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في المغرب:

في ظل تزايد حجم الانفاق العام على الصحة في مختلف دول العالم ، ومن بينها المغرب وبالرغم من اختلاف الدراسات و الأبحاث الاقتصادية التطبيقية التي تثبت بالتحليل في موضوع العلاقة بين الانفاق العام و قطاع الصحة ، اذ هذه العلاقة تؤثر إيجابا على العدالة الاجتماعية . و هذا ما شهدته المغرب نظرا لتطورا مؤشر العدالة الاجتماعية و الانفاق العام خلال الفترة 1990-2019

الشكل رقم (18) : تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في المغرب 1990-2019

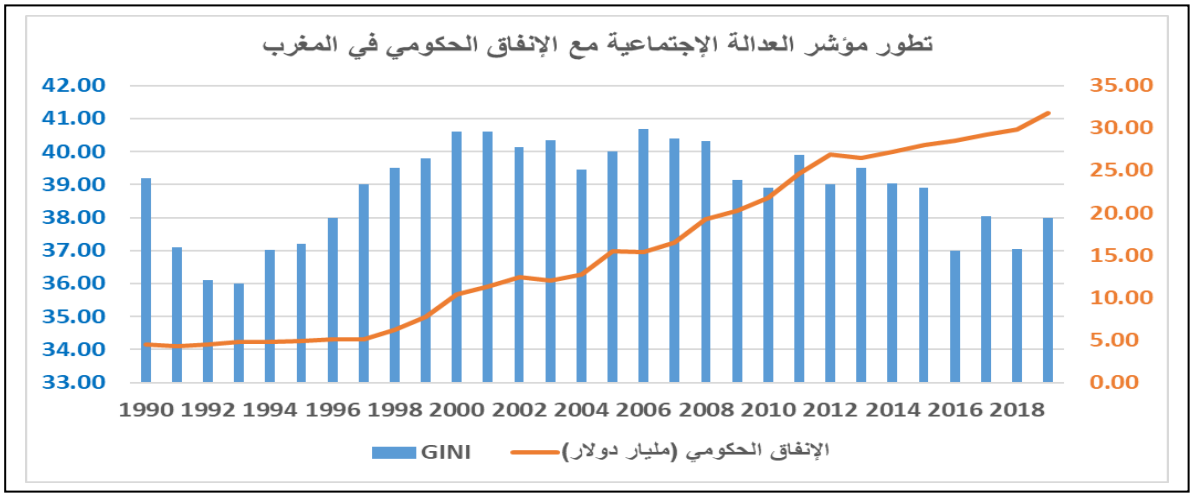

المصدر: من إعداد الباحثة

يظهر التحليل البياني في الشكل (18) أن مؤشر العدالة الاجتماعية قد عرف انخفاضا ملحوظا في السنوات الخمس الأخيرة في المغرب ابتداءا من سنة 2014، حيث بلغ سنة 2014 مقدار 39.04 ليصل إلى سنة 2018 إلى مقدار 37.04، ثم ليستقر في 2019 على مقدار 38، في حين أن الإنفاق الحكومي بالمغرب قد عرف ارتفاعا محسوسا دون انخفاض على طول مدة الدراسة، حيث أظهر التمثيل

البياني أن الانفاق الحكومي قد عرف نموا طرديا مع مؤشر العدالة الاجتماعية خلال الفترة 1997 لغاية 2010، ليعود الانفاق الحكومي يتماشى عكسيا مع مؤشر العدالة الاجتماعية منذ 2012 لغاية 2019، وهذا يرجع لعدم نجاعة الانفاق الحكومي في تحسين الوضع الاجتماعي بالمغرب خلال الفترة الأخيرة من 2012 – 2019.

1.2.1.المغرب و العدالة الاجتماعية :

أقر الدستور في المغرب العديد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن الضروري تحليل الآليات التي تساهم مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تحويل مواد الدستور إلى قوانين وبرامج وسياسات عامة تعمل بها الحكومات المتعاقبة. ويتناول هذا الجزء عنصرين أساسين يساهمان في تحقيق هذا الهدف. الأول، يتعلق بالصلاحيات المناطة بالملك ودوره في رسم الاستراتيجيات العامة للدولة، أما الحقوق المرتبطة مباشرة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية العمل والصحة فوردت في فصل واحد وجامع، وهو الفصل 31 الذي ينص على الدور الإيجابي المتوقع من الدولة في هذا الاتجاه بغية إعمال هذه الحقوق. فهي، إلى جانب المؤسسات العمومية والمجتمعات المحلية، ستعمل على تعبئة آل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية.
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة.
- الحصول على تعليم عصري ميسر وذي جودة.
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة.
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.
- السكن اللائق.
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي.
- دخول الوظائف العمومية حسب الاستحقاق.

– الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة.

– التنمية المستدامة.

وفي هذا الفصل العديد من الإيجابيات، إذ لا يقتصر على ذآر الحقوق العامة بل يفصلها، من الصحة إلى المياه. وفي هذا السياق، تأتي الحقوق مجموعة في مادة واحدة عوضاً عن توزيعها في مواد متفرقة إن الدستور الجديد قدم العديد من المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيد أن هذه الحقوق تبقى رهناً بالممارسة والمنظومة القانونية خصوصاً وأن الدستور ترك العديد من الحقوق رهناً بالقانون التنظيمي لها. فدستور عام 1996 نص على الالتزام بحقوق الإنسان، إلا ان الدولة قد أقرت العديد من القوانين التي تتناقض مع الحريات العامة منها مثلاً قانون الأحزاب وقانون مكافحة الإرهاب. ومن الضروري جداً تقديم قراءة للآليات التي تساهم في تطبيق الدستور، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية.

2.2.1.إستراتيجية محاربة الفقر في المغرب :

خلال عشرة سنوات كاملة من محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، كشف المغرب على انجاز يتكون من 38.341 مشروعا لمحاربة الفقر، إلى جانب أكثر من 08 الاي تكوين ومساهمة في شراء المعدات لصالح 10 ملايين مغربي من الفئات الاجتماعية التي تعاني من العوز وضعف الإمكانيات، ففي حصيلة عامة لعشرة سنوات أعلنت المغرب عن:[1]

– استفادة 13000 فرد من المنظمات غير الحكومية والتعاونيات؛

– إحداث 7400 نشاط اقتصادي صغير الحجم يدر دخلا ماديا رصد له 2.4 مليار درهم مغربي ؛

– تخصيص موازنة تقدر ب1.7 مليار درهم مغربي استجابة لاحتياجات سكان المناطق النائية ،

– ما بين سنوات (2005– 2015) ثم إحداث من خلال مبادرة محاربة الفقر 1215 مسكنا للتلاميذ والطلبة و570 مركزا صحيا إضافة إلى بناء 184 دار للأمومة؛

[1] عادل الزبيري ، حصيلة محاربة الفقر في المغرب، مقال منشور ضمن موقع العربية www.alarabiya.net تاريخ الاطلاع: /2020/02 ، الساعة 03:49 .ص1.

- في عام 2005 تم إطلاق مبادرة غير مسبوقة في تاريخ المغرب "**المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**" والتي تغطي قطاعات مثل الصحة، التعليم، الفلاحة و الصناعة التقليدية ... الخ

- تزخر المغرب بشبكات أمان لها جملة من الفروع: نظام التعويض عن حوادث العمل، الضمان الاجتماعي، | التغطية الصحية، التعاضد، الاتفاقيات الثنائية والضمان الاجتماعي للأجانب.

3.1. الإنفاق العام وهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في تونس:

لقد عرفت معدلات الانفاق العام تطورا ملحوظا عبر الزمن بين الهبوط والارتفاع ويرجعه الاقتصاديين إلى تطور في مهام الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكانت لهذه التطورات عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة النمو الاقتصادي التي يؤثر في مستويات توزيع الدخل، الجدول التالي يبين مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1990-2019.

الشكل (19): تطور مؤشر العدالة الاجتماعية إلى جانب الإنفاق الحكومي في تونس 1990-2019

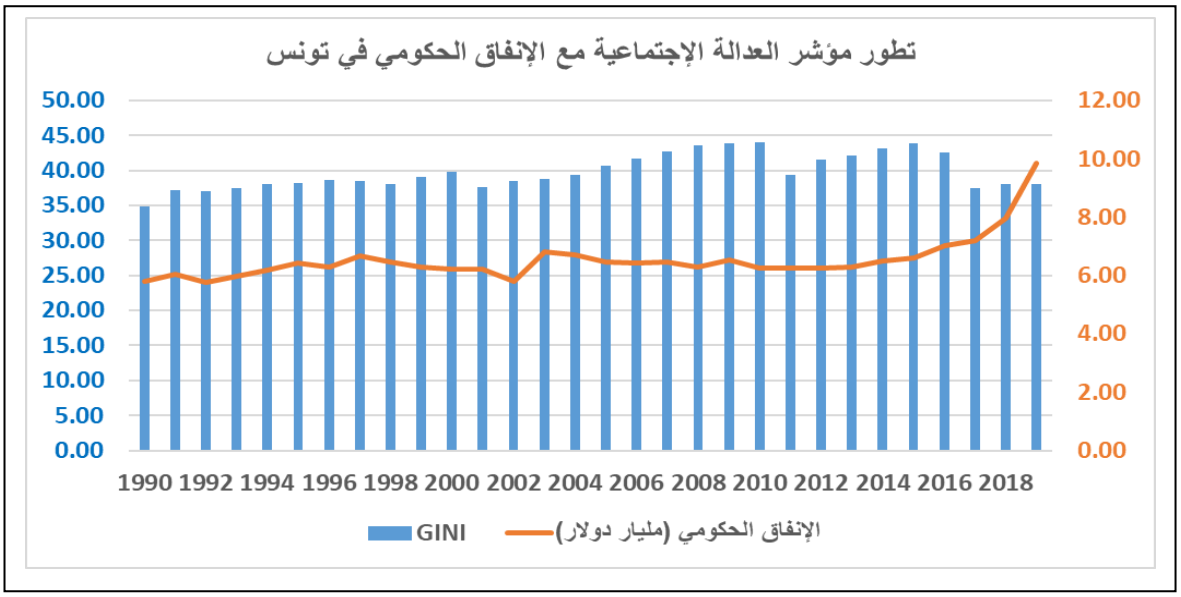

المصدر: إعداد الباحثة

يظهر التحليل البياني في الشكل (19) أن مؤشر العدالة الاجتماعية قد عرف استقرارا في حدود معدل 39.62% من سنة 1990 لغاية 2013 في تونس ، ليبدأ في الارتفاع ابتداءا من سنة 2014،

حيث بلغ مقدار 43.20 ليصل إلى سنة 2018 إلى مقدار 38، ثم ليستقر في 2019 على مقدار 38.12، في حين أن الإنفاق الحكومي بتونس قد عرف ارتفاعا محسوسا دون انخفاض منذ 1990 لغاية 2010 ، إلا أنه منذ سنة 2011 عرف انخفاضا ملحوظا ليعود من جديد في الانخفاض ابتداءا من سنة 2017 لغاية 2019 بمعدل 37.86، إلا أن التمثيل البياني لا يكشف عن العلاقة بين الانفاق الحكومي مع مؤشر العدالة الاجتماعية خلال الفترة المدروسة، فالعلاقة مبهمة من خلال الرسم البياني، وهذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال الدراسة القياسية.

1.3.1.تونس و العدالة الاجتماعية :

اعتمد الدستور التونسي في عام 2014، بعد سنتين ونصف من العمليات التفاوضية. وقد أدت هذه المدة الطويلة نسبياً إلى إبطاء عملية تطوير القوانين التي ترعى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولم يتم تدارك هذا التأخير إلا مؤخراً، فأقر مجلس الوزراء مجموعة من مشاريع القوانين التي لن تصبح نافذة إلا بعد التصديق عليها من قبل مجلس نواب الشعب. و في ما يلي أهم الإنجازات في مجال العدالة الاجتماعية وهي: تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين برامج الرعاية الصحية، واستحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

أ- سياسات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي :

يسلط هذا القسم من الدراسة الضوء على الصناديق الاجتماعية لأهميتها في تبيان واقع السياسات الحكومية المتبعة في الشق الاجتماعي والاقتصادي. ويعد قطاع الضمان الاجتماعي من القطاعات الناجحة نسبياً في تونس. وقد صدرت تشريعات عدة لتوسيع رقعة التغطية الاجتماعية التي شملت 81.3في المائة من السكان النشطين في القطاعين العام والخاص في عام ، 2013 في مقابل 72.1في المائة في عام 2007.أما النسبة الباقية، فتستفيد من برامج التنمية والمساعدات الاجتماعية التي تستهدف ذوي الدخل المحدود والأشخاص غير المستفيدين من أي نظام حماية اجتماعية202. ويتولى نوعان من الصناديق تأمين التغطية الاجتماعية في تونس. فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعنى بالقطاع الخاص) عمال القطاع

الخاص في الفلاحة وغيرها، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية يعنى بالقطاع العام (الموظفين والعمال في القطاع العام). ويتولّى أرباب العمل عملية تسجيل موظفيهم، بينما يستطيع العاملون لحسابهم الخاص التسجّل في منظومة الرعاية الاجتماعية طوعا وحسب البنك الدولي، تبلغ مساهمات أرباب العمل والموظفين في الصناديق الاجتماعية 29في المائة من الأجور. ويُنظر إلى مساهمات الضمان الاجتماعي على أنها ضرائب، لأنها لا تعكس المردود المتوقع منها من قبل الموظفين. فيتحول الناس عن العمل في القطاع الرسمي هرباً من هذه النسبة العالية من "الضريبة"، وينخرطون في القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الحماية الاجتماعية.

ب- إستراتيجية محاربة الفقر في تونس:

يعتبر البعد الاجتماعي من الثوابت الأساسية لسياسة التنمية التي اعتمدتها تونس منذ 1987، وتندرج مبادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي بإحداث صندوق التضامن الوطني 2626 في أواخر سنة 1992، في إطار تعبئة التضامن الوطني لمساندة جهود الدولة من أجل تحقيق المطمح الحضاري، وقد حققت تونس خلال العشريتين الأخيرتين نجاعة في السياسة الاجتماعي وتحول ملحوظ على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمناطق الضعيفة وأوضاع السكان كما يتضح ذلك من خلال أهم المؤشرات[1]:

- ارتفاع نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي التونسي من 60.6 % سنة 1994 إلى 95.0 % سنة2009
- تحسين نسبة التنوير بالريف لترتقي من 66.3 % سنة 1994 إلى 98.9 % سنة 2009
- تراجع نسبة المساكن البدائية إلى أقل من 0.69% سنة 2007 .

هذا وقد أوكلت للصندوق منذ انبثاقه سنة 1992 عدة مهام[2] :

[1] توفيق جابر ، التجربة التونسية في مكافحة الفقر، محاضرة منشورة في نبأ نيوز ، يوم 2010/03/26 http://www.yemeress.com/nabae/25287 تاريخ الاطلاع ،2020/02/22 ، الساعة 03:09 ص 01

[2] المرجع السابق ، ص1

- **المرحلة الأولى (1993– 2000)**: قام الصندوق على تمكين مناطق التدخل من المرافق الجماعية والتجهيزات الأساسية كالمسالك والطرقات والماء الصالح للشرب ونوادي الشباب وفضاءات الترفيه، والعمل على وضع وتنويع مقومات التنمية باته المناطق لتحسين موارد العيش وتنمية المداخيل وذلك بتمكين المنتفعين من قروض ومساعدات لبعث ودعم الأنشطة المنتجة وموارد الرزق في مجالات الفلاحة والصيد البحري؛

– المرحلة الثانية (2001– 2004): عمل الصندوق من خلالها على إزالة ما تبقى من مساكن بدائية وتعويضها بمساكن لائقة، وتواصل بالتوازي مع هذه المهمة الرئيسية انجاز بعض التدخلات الأخرى في مجال المرافق و الخدمات الاجتماعية

- **المرحلة الثالثة (بدأت سنة 2005)**: تركز فيها التدخل على مساهمة الصندوق في انجاز البرنامج الرئاسي للنهوض بالأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، إطلاق سنة 2008 صبغة جديدة تتمثل في مساعدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل على اقتناء مساكن . ويتم إعداد ميزانية الصندوق على ضوء ما تقترحه الجهات من مشاريع وبرامج وفق مقاييس موضوعية، وقد تعزز الصندوق، خلال الفترة (1997-2000) بآليات تضامنية جديدة تتمثل في[1] :

- البنك التونسي للتضامن المحدث سنة 1997 والذي اسند إليه تمويل القروض المصغرة حيث تمكن منذ تاريخ بعثه إلى أكتوبر 2009 من إسناد 406494 قرض بقيمة 350.862 مليون دينار؛
- الصندوق الوطني للتشغيل 2121 المحدث سنة 1999، الذي عهد إليه النهوض بتكوين وتشغيل الشباب وقد شمل منذ إحداثه إلى أكتوبر 2009 حوالي 969.154 منتفع.
- إحداث البنك الخيري للأدوية عام 2008 والهدف منه مساعدة الفئات الهشة.

[1] المرجع السابق ، ص1

4.1. تقييم تجربة الدول المغاربية (الجزائر ، تونس والمغرب) في المجال الاجتماعي:

بعد عرض استراتيجيات محاربة الفقر وفق مقاربة شبكات الضمان الاجتماعي يتضح أن الدول المغاربية قد خطت خطوات مهمة في هذا الجانب ولعل ثراء صيغ وآليات شبكات الأمان ونسب التغطية خير دليل على ارتقاء هذا الجانب.

يمكننا تقييم تجربة الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) مراحلها ضمن مسارات الجيلين الأول والثاني وبعد اعتماد مقاربة الحكم الراشد كما يلي:

1.4.1.الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية :

بعد تطبيق برامج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية فقد أفرزت البيانات الإحصائية وبوضوح الارتفاع المستمر لنسب البطالة خصوصا في الجزائر حيث انتقلت من 23% إلى أكثر من 29% سنة 1997 ويعود هذا إلى زيادة النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات، كما أوضحت نتائج التقييم في المغرب على إحداث توازنات كلية ومالية على الرغم من أن العديد من الإصلاحات الهيكلية المعلن عنها بقيت تنتظر كالإصلاح البنكي والضريبي واصلاح المؤسسات العمومية.

من جهة أخرى يمكن اعتبار التجربة التونسية من أنجح التجارب في مجال الإصلاحات حيث استطاعت أن تخلق اقتصاد ذو توجه خارجي ليصل النمو إلى 5% خلال فترة ما بعد التصحيح الهيكلي.

في حين أظهرت نتائج الجيل الثاني تطورا ملحوظا على مستوى تحقيق الأهداف والنهوض بالتنمية في دول الدراسة فيمكن القول أن المخططات التنموية التي جاءت بها الدول المغاربية ساهمت في إعادة الانتعاش هذه كما اتضح ومن خلال تحليل مؤشرات الحكم الراشد وإسقاط بنود "**إجماع واشنطن الموسع**" على الدول المغاربية أنها عملت على إرساء مبادئ الحكم الراشد وذلك بوضع الآليات الكفيلة لتتماشي أنظمتها مع بنود إجماع واشنطن الموسع إلا أن الواقع الفعلي يسجل نتائج محتشمة لتجربة الحكم الراشد بها، وفي ما يخص الجانب النقدي والمالي حيث أظهرت الدراسة جهود دول المنطقة على تفعيل أسواقها وتحرير رؤوس أموالها بحذر ومكافحة الفساد من خلال القوانين وإنشاء الهيئات الخاصة، كذلك

أثبتت الدول المغاربية نيتها في استهداف التضخم عن طريق منح استقلالية لبنوكها المركزية، لكنها تبقى الأخيرة وفي ذيل ترتيب الدول.

وفيما يخص الجانب الاجتماعي فقد أوضحت الدراسة والنتائج أن الدول المغاربية بذلت مجهودات معتبرة في سبيل تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي والإقلال من الفقر في المجتمعات إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بكثافة سكانها وكبر مجتمعاتها.

2.4.1.الجانب الاجتماعي من محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية :

لقد عانت دول المغرب العربي خاصة في نهاية الثمانينيات بعد تغيير أنظمتها الاقتصادية وتبنيها الإصلاحات الهيكلية التي أدت إلى إضعاف المكاسب الاجتماعية وعززت من ظاهرة الفقر تحت تأثير زيادة معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية للمواطن الأمر الذي جعل سلطات تلك الدول تتخذ عدة إجراءات محاكمة هذه الظاهرة وتعزز من سياستها التنموية من خلال وضع إستراتيجية للحماية الاجتماعية من خلال حفظ وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من برامج التخفيف من الفقر.

2.النمذجة القياسية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، تونس والمغرب:

إن من أهم أسباب نجاح أي دراسة قياسية هو التعامل مع النوعية الملائمة من البيانات. حيث يمكن استخدام السلاسل زمنية، أو البيانات مقطعية، أو البيانات التجميعية التي تتكون من السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، حيث تمثل السلاسل الزمنية مجموعة من المشاهدات الخاصة بمتغير ما عند فترات زمنية مختلفة.

1.2. أدوات الدراسة القياسية المستعملة :

بما أن عينة الدراسة تتمثل في بيانات وبالتالي هي بيانات مقطعية لذا أدوات القياس الخاصة بهذا النوع من الدراسات تتمثل في نماذج البانل. تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج أو ما يعرف أيضا بمعطيات السلة (Data Panel) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة ، كما يمكن أن نجدها في النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولهذا فقد استعمل أغلب الاقتصاديون في دراستهم التطبيقية الخاصة بتوزيع الدخل بيانات البانل لمقارنة الأداء الاقتصادي بين مختلف الأنظمة. لذلك سنلجأ في دراستنا إلى استعمال هذا النوع من النماذج كون أن هذه الدراسة تخص مجموعة من الدول التي تتقارب فيما بينها من حيث الأداء، بالإضافة إلى الاعتماد على اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وعلاقات التكامل المتزامن على بيانات البانل.

1.1.2.مفاهيم حول نماذج السلاسل الزمنية المقطعية : Panel Data

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فالبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ"المتوازن"، وإذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل"غير متوازن[1] "

والجدير بالذكر، بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات " Data Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل ،ّ بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية الثانية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (panel data) [2]

2.1.2. أهمية استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية : Panel Data

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي ، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[3]:

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل : تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن

[1] Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA, P 02.
[2] Free. A and Kim, 2007, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, p 02.
[3] William Green, 2003, « Econometric Analysis », 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, p 272.

- القدرة على تحديد بعض الظواه ر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم ، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج .
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية . وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية .
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل ، وهذا ما يؤثّر إيجابيا على دقة المقدرات .
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية .
- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أ و السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ " Heteroscedasticity"الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها ، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1] .
- إن استخدام معطيات البانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي(Multicollinearity)

3.1.2.أشكال نماذج السلاسل الزمنية المقطيعية:

تأتي نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في ثلاثة أشكال رئيسة هي:

أولا: نموذج الآثار الثابتة (FEM):

في نموذج الآثار الثابتة (FEM) ، يتم التعامل مع الآثار المقطعية (μi) والزمنية(γt) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية ، وهي الدول، أو الزمنية. أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت

[1] Peracchi. F, 2001, « Econometrics », England, John Wiley et Sons LTD, p 397

حسب كل دولة ، أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة)، وذلك من اجل احتواء العوامل والآثار غير الملحوظة، سواء أكانت ذات بعد مقطعي أم زمني، والتي في الواقع هي متغيرات غير ملحوظة، ، ولتقدير هذه القواطع أو الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد (n−1) لتمثيل الدول وعدد(t−1) لتمثيل السنوات .

ويعتمد نموذج الآثار الثابتة على افتراض، مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالدول، أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية أو على الأقل بإحداها ، وهي محددات توزيع الدخل .

ثانيا: نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model):

على خلاف نموذج (FEM) ، يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية (μi) والزمنية (γt) على أنها معالم عشوائية، وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد (finite) وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج .ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي :وهو عدم إرتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية .وبمقارنته مع (FEM،)فان نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي .وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية، فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ (error components model) أو مكونات التباين، نظراً لان الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي. ولذلك يصبح حد الخطأ العشوائي في نموذج (1) كالتالي:

$$\varepsilon_{it} = u_i + \gamma_i + v_{it}$$

ثالثا: نموذج تصحيح الخطأ للبانل (البانل الحركي Dynamic Panel):

في حالة أن متغير مرتبط بمحدداته في إطار علاقة توازنية طويلة الأجل، كما هو شائع في العلاقات الاقتصادية، فان النموذج المناسب للتقدير هو نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل، وذلك لقياس ديناميكية

العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى بين التجارة البينية ومحدداتها .ويعاب على نماذج البانل –الآثار الثابتة والعشوائية – لاسيما في إطار النماذج الحركية، أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع .غير انه في الدراسات الاقتصادية، تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لاسيما في نماذج البانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة، تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة .ويشير كل من (Pesaran and Smith)[1] أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف "بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة " (Bias of hetorogeneous slope parametres) والتي تفضي إلى تقديرات غير متسقة نظراً لعدم تجانس معلمات الميل، حتى في حالة العينات الكبيرة .وقد قدم كل من (Pesaran , Shin and Smith :1999) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج البانل الداتا، وهما مقدرة وسط المجموعة (Mean Group Esrimator) و اختصارا (MGE) ، ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group Estimator) و اختصارا (PMGE) [2] .

رابعا: مقدرات وسط المجموعة و وسط المجموعة المدمجة في اطار نموذج *Panel ARDL* :

ليكن لدينا فترة زمنية T ..... 2 , 1 = t ، و مجموعة أفراد في البانل N ..... 2 , 1 =i و نرغب في تقدير نموذج [3] ARDL (P , q.....q) حيث :

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{P} \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

[1] Pesaran, M.H. and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, 68, pp. 79-113. 1995

[2] Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94, pp.621-34. 1999

[3] Pesaran M et al (1997) , Pooled estimation of Long-Run Relationships in Dynamic Heterogeneous panel

يمكن إعادة صيغة المعادلة (1) على النحو التالي :

$$\Delta y_{it} = \emptyset_i y_{i,t-j} + \beta_i' X_{it} + \sum_{j=1}^{P-1} \lambda_{ij}^{*} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{ij}^{*\prime} \Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

Avec i=1,2.....N , t = 1,2.....T

$$avec \quad \emptyset_i = -(1 - \sum_{j=1}^{P} \lambda_{ij})$$

$$\beta_i = \sum_{j=0}^{q} \delta_{ij}$$

$$\lambda_{ij}^{*} = - \sum_{m=j+1}^{p} \lambda_{im} \qquad j = 1,2 \dots \dots p-1$$

$$\delta_{ij}^{*\prime} = - \sum_{m=j+1}^{q} \delta_{im} \qquad j = 1,2 \dots . . q-1$$

و يمكن إعادة صيغة المعادلة (2) بدلالة الأفراد i في البانل على النحو التالي :

$$\Delta y_i = \emptyset_i y_{i-1} + X_i \beta_i + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^{*} \Delta y_{i-J} + \sum_{j=0}^{q-1} \Delta X_{i,-j} \delta_{ij}^{*} + \mu_i + \varepsilon_i$$

حيث :

i = 1, 2 .....N

$(y_{i1} \ldots . y_{iT})' y_i$ = عبارة عن شعاع من البعد T x 1 للمشاهدات الخاصة بالمتغير التابع بالنسبة للفرد i

$(X_{i1} \ldots . X_{iT})' X_i$ = عبارة عن مصفوفة ذات البعد T x k للمشاهدات الخاصة بالمتغيرات[1] التفسيرية للفرد i التي تتغير قيمها بالنسبة لكل فرد i و كذلك خلال كل زمن t من T

y_{i-J} و $X_{i,-j}$ عبارة عن عدد التأخرات j للنسبة للمتغير y_i و X_i على الترتيب

مع :

$$= X_{i,_} X_{i-1,} \text{ et } \Delta y_{i,} = y_{i,_} y_{i-1,} \Delta X_{i,}$$

Δy_{i-J} و $\Delta X_{i,-j}$ عبارة عن عدد التأخرات j للنسبة للمتغيرين Δy_i و ΔX_i على الترتيب

$(\varepsilon_{i1} \ldots . \varepsilon_{iT})' \varepsilon_i$ = عبارة عن شعاع من البعد T x 1 الخاص بالبواقي .

حيث ان المعلمة $\emptyset_i$ تشير الى سرعة التكييف من الأجل القصير الى الأجل الطويل، و يفترض أن تكون هذه المعلمة سالبة أي $\emptyset_i < 0$ للتأكد من وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن العلاقة في الأجل الطويل بين y_{it} و X_{it} يمكن صياغتها على النحو التالي :

$$y_{it} = -(\beta_i'/\phi_i)\mathbf{x}_{it} + \eta_{it},$$

حيث أن η_{it} مستقر بالنسبة لكل فرد i في البانل (i=1,2,...N)،

[1] Edward F. Mark W. Frank (2007) , Estimation of nonstationary heterogeneous panels, *The Stata Journal* , Number 2, pp. 197{208

و لأجل تقدير النموذج يتم استخدام دالة الإمكان الأكبر likelihood function مع افتراض أن البواقي ε_{it} تخضع لتوزيع طبيعي [1]

دالة الإمكان الأكبر في البانل يمكن صياغتها رياضيا كجداء لدوال الإمكان الأكبر بالنسبة لكل فرد i في البانل N ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا على النحو التالي:

$$\ell_T(\boldsymbol{\varphi}) = -\frac{T}{2}\sum_{i=1}^{N}\ln 2\pi\sigma_i^2 - \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{N}\frac{1}{\sigma_i^2}(\Delta\mathbf{y}_i - \phi_i\boldsymbol{\xi}_i(\boldsymbol{\theta}))'\mathbf{H}_i(\Delta\mathbf{y}_i - \phi_i\boldsymbol{\xi}_i(\boldsymbol{\theta})),$$

حيث:

$$\mathbf{H}_i = \mathbf{I}_T - \mathbf{W}_i(\mathbf{W}_i'\mathbf{W}_i)^{-1}\mathbf{W}_i',$$

$$\boldsymbol{\varphi} = (\boldsymbol{\theta}', \boldsymbol{\phi}', \boldsymbol{\sigma}')', \quad \boldsymbol{\phi} = (\phi_1, \phi_2, ..., \phi_N)',$$

$$(\sigma_1^2 , \sigma_2^2 \dots\dots\dots \sigma_N^2)' = \sigma$$

خامسا: نموذج بانل الديناميكي (*dynamic panel model*) وطريقة التقدير *MG PMG*:

نتيجة للنتائج المتحصل عليها من خلال إجراء اختبار Hsiao (1986) واختبار (Chow) والتي تنص على عدم تجانس معلمات النموذج، بالإضافة التوصل على عدم استقرارية بيانات بانل عند نفس المستوى I(1) و I(0)، وبالتالي عدم القدرة على الاعتماد على نتائج تقديرات النموذج الساكن لأنها تعطي نتائج جيدة في حالة استقرار بيانات بانل، وبالتالي النموذج المستخدم في هذه الحالة هو نموذج Panel ARDL.

[1] Sven Scha_rath , Pooled Mean Group Estimator with MIDAS Covariates

في حالة دراسة العلاقة بين MI وND أن في إطار علاقة توازنية طويلة الأجل، كما هو شائع العلاقات الاقتصادية ، فإن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج تصحيح الخطأ لبيانات نابل، وذلك لقياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل بين MI وND ، ويعاب على نماذج البانل- الآثار الثابتة والعشوائية لا سيما في إطار النماذج الحركية، أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع غير أنه في الدراسات الاقتصادية ، تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لا سيما في نماذج بانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة.

تشير دراسة Pesaran and Smith(1995)[1] أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج البانل الديناميكية تقود الة مشكلة توصف"بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة (Bias of heterogeneous slope parameters) والتي تقضي الى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل حتى في حالة العينات الكبيرة، وقد قدم كل من pasaran (1999)[2] طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية، وهما مقدرة وسط مجموعة (mean group estimator) واختصار MG ومقدرة وسط المجموعة المدمجة (Pooled mean group estimator) واختصار PMG.

ولتقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام مقدرة MG المقدمة من طرف Pesaran and (1995) Smith التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل أي تسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة .

ومن الواضح أن هذا النموذج يقدر بالنسبة لكل دولة، وبعد ذلك أخذ متوسط قيم معلمات المقدرة، بدون أي قيود، وذلك يسمح للمعلمات أن تكون غير متجانسة (Heterogenerous) في المدى

[1] -M.H PESARAN AND R SMITH 1995 Estimition of long –run relationships from dynamic Heterogenerouse panel journal of Econometrics,68 pp 79-113

[2] --M.H PESARAN AND Y.Shin and R SMITH 1999 Pooled Mean Group Estimition of from dynamic Heterogenerouse panel journal of the American Statistical Association,94,pp.621-634

القصير والطويل. وهناك شرط ضروري من أجل الحصول على معلمات متسقة وهو وجود عينات ذات بيانات المقطعية والزمنية الكبيرة على الأقل 20أو 30 مقطع (units) حسب[1] pesaran et al (1999)

سادسا: مقدرات وسط المجموعة المدمجة *The Pooled Mean Group Estimator*

يتم الحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG بالنسبة لنموذج Panel Ardl بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل $\boldsymbol{\theta_i}$ بالإضافة الى معلمات حدود تصحيح الخطأ $\emptyset_{\boldsymbol{i}}$ بالنسبة للافراد i في البانل عن طريق تعظيم دالة الإمكان الأكبر ML المشار اليها سابقا، و ذلك على النحو التالي :

$$\hat{\boldsymbol{\theta}} = -\left\{\sum_{i=1}^{N} \frac{\hat{\phi}_i^2}{\hat{\sigma}_i^2} \mathbf{X}_i' \mathbf{H}_i \mathbf{X}_i\right\}^{-1} \left\{\sum_{i=1}^{N} \frac{\hat{\phi}_i}{\hat{\sigma}_i^2} \mathbf{X}_i' \mathbf{H}_i \left(\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \mathbf{y}_{i,-1}\right)\right\},$$

$$\hat{\phi}_i = \left(\hat{\boldsymbol{\xi}}_i' \mathbf{H}_i \hat{\boldsymbol{\xi}}_i\right)^{-1} \hat{\boldsymbol{\xi}}_i' \mathbf{H}_i \Delta \mathbf{y}_i, \; i = 1, 2, ..., N,$$

$$\hat{\sigma}_i^2 = T^{-1} (\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \hat{\boldsymbol{\xi}}_i)' \mathbf{H}_i (\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \hat{\boldsymbol{\xi}}_i), \; i = 1, 2, ..., N,$$

حيث:

$$\hat{\boldsymbol{\xi}}_i = \mathbf{y}_{i,-1} - \mathbf{X}_i \hat{\boldsymbol{\theta}}$$

في البداية نعتبر $\hat{\theta}^{(0)}$ كمقدر للمعلمات الاجل الطويل $\boldsymbol{\theta}$ (كقيمة ابتدائية)، ثم يتم تقدير المعلمتين $\hat{\emptyset}_i$ و σ_i^2 و تعويض هذين المقدرين في العلاقة الأولى الخاصة بالمعلمة $\boldsymbol{\theta}$ لأجل الحصول على مقدرات جديدة لمعلمات الأجل الطويل للمعلمة $\boldsymbol{\theta}$ و لتكن $\hat{\theta}^{(1)}$

[1] -M.H pesaran y shin and r smith 1999 op cit.

- **حالة متجه المتغيرات التفسيرية $\mathbf{X_{it}} \sim \mathbf{I}(0)$ (مستقرة)**

اذا كان متجه المتغيرات التفسيرية مستقر أي $\mathbf{X_{it}} \sim \mathbf{I}(0)$ فان مقدرات وسط المجموعة المدمجة بطريقة الإمكان الأكبر تعتبر متسقة Consistent، و اذا افترضنا أن $+\infty$ $\vec{T}$ و N ثابت، فان مقدرات PMG تتبع التوزيع الاحتمالي التالي :

$$\sqrt{T}(\hat{\boldsymbol{\psi}} - \boldsymbol{\psi}_0) \overset{a}{\sim} N\left\{\mathbf{0}, \mathbf{J}^{-1}(\boldsymbol{\psi}_0)\right\},$$

حيث :

$$\boldsymbol{\psi} = (\boldsymbol{\theta}', \boldsymbol{\phi}')'$$

و أن $\mathbf{J}(\boldsymbol{\psi_0})$ عبارة عن مصفوفة معلومات فيشر ذات البعد (k+N)x(k+N) حيث :

- **حالة حجم أفراد N كبير وكذلك T**

في حالة حجم أفراد N كبير وكذلك T يتم حساب الوسط الحسابي لمقدرات معلمات حدود تصحيح الأخطاء وكذلك معلمات الأجل الطويل ونسمي هذه الطريقة بمقدر وسط المجموعة MG وذلك على النحو التالي:

$$\hat{\phi}_{MG} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N}\hat{\phi}_i, \quad \hat{\boldsymbol{\kappa}}_{MG} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N}\hat{\boldsymbol{\kappa}}_i.$$

و يتم الحصول على مقدر تباين المعلمات المقدرة وفقا لطريقة MG على النحو التالي :

$$\hat{\Delta}_{\hat{\phi}} = \frac{1}{N-1}\sum_{i=1}^{N}(\hat{\phi}_i - \hat{\phi}_{MG})^2.$$

وفي ظل هذه الشروط فان مقدرات وسط المجموعة MG تتبع التوزيع الاحتمالي التالي:

$$\sqrt{N}\left(\hat{\phi}_{MG} - \phi\right) \overset{a}{\backsim} N\left(0, \Delta_{\phi}\right),$$

حيث :

$E(\emptyset_i)=\emptyset$, $\Delta_{\emptyset} = \mathrm{Var}(\emptyset_i)$

2.2.النتائج التطبيقية لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، تونس والمغرب:

بعد سرد لأهم الدراسات السابقة والتي توضح أم الأبحاث المنجزة في هذا المجال ، بالإضافة غلى النماذج القياسية المستعملة، وبعدما تطرقنا لكيفية النمذجة القياسية وأظهرنا أدوات الدراسة القياسية والنماذج المستعملة ، ها نحن الآن نقوم بعرض أهم نتائج الدراسة التطبيقية للدراسة.

1.2.2. نبذة تعريفية عن عينة الدراسة (الدول : الجزائر، تونس ، المغرب):

تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من ثلاث (03) دول و المتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب، و قد تم اختيار الدول طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة ، الجدول الآتي يمثل بطاقة تعريفية لدول الدراسة.

الجدول 9 : البطاقة التعريفية لدول الدراسة

الدولة	Income Category	السكان	Covered City	GDP (2019) USD Million	GNI Per Capita (US$)	Official Religion	Region
Algeria 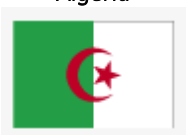	**Upper middle income**	**42,228,429**	**Algiers**	**3973,96**	**4060**	**Islam**	**Middle East & North Africa**
Morocco	**Lower middle income**	**36,029,138**	**Casablanca**	**3204,1**	**3090**	**Islam**	**Middle East & North Africa**
Tunisia	**Lower middle income**	**11,565,204**	**Tunis**	**3317,45**	**3500**	**Islam**	**Middle East & North Africa**

Source : World Bank Group. (2021), *Explore Economies: In Algeria, Morocco, and Tunisia - World Bank Group*, Text/HTML, World Bank Group, available at: https://www.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies (accessed 14 September 2021).

2.2.2 بيانات وعينات الدراسة و النموذج المستخدم في الدراسة :

يتناول البحث دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات في العدالة الاجتماعية لمجموعة من الدول و التي هي الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة الزمنية 1990-2019 ، و قد تم اختيار الدول طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة.

ولأغراض الدراسة، فقد تم اختيار معامل جيني للجزائر و تونس و المغرب كمتغير تابع، بينما تم إدراج العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كمحددات لإنفاق العام .وتغطي الدراسة لدول شمال إقريقيا ، المتوافرة بياناتها، وعددها 3 دول(الجزائر، تونس والمغرب) ، خلال الفترة (1990-2019).و من أجل التوصل إلى نتائج أكثر جدوى. وأن البيانات سالفة الذكر التي سوف يتم تحليلها هي بيانات مقطعية لذلك تم استخدام نماذج البانل داتا بالاستعانة برنامج Stata16. وEviews10

ووفقا للأدبيات، تمثل معدلات جيني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر عدم المساواة في الدخل في الغالبية العظمى من الدراسات. ولذلك، استخدمت في هذه الدراسة أولا نسب جيني للبلدان التي تمثل عدم المساواة في الدخل. وتستخدم بيانات الإنفاق الاجتماعي الحكومية في قاعدة بيانات الدول المختارة في الميدان الاقتصادي كمتغير مستقل رئيسي في نموذجنا الاقتصادي القياسي. الإنفاق الاجتماعي الحكومي مع التدفقات المالية التي تسيطر عليها الحكومة العامة كتأمين اجتماعي ومساعدة اجتماعية في السياسة الاجتماعية. والمجالات الرئيسية للسياسة الاجتماعية هي: الشيخوخة، والضحايا، والاستحقاقات القائمة على القدرات، والصحة، والأسرة، وبرامج سوق العمل النشطة، والبطالة، والإسكان، وغير ذلك من مجالات السياسة الاجتماعية.

ويستخدم الإنفاق الاجتماعي الحكومي في % الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل رئيسي يمثل النفقات الاجتماعية الحكومية.

وينصب نموذج البانل في كيفية التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ"، إذ إن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة[1]. ولذا، يتم التعامل مع هذه الآثار المقطعية($\boldsymbol{\mu i}$) والزمنية ($\boldsymbol{\gamma t}$) في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة ، (effects mode) (fixed) أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية(random effects mode).

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو الآتي :

$$GINI_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 PUBLICSPENDING_{it} + \alpha_2 HEALTHCAREEXPEND_{it} + \alpha_3 GDPpercapita_{it} + \xi_{it}$$

$$\forall \qquad \xi_{it} = v_i + \mu_{it} \qquad (1)$$

حيث:

- المتغير التابع $GINI_{it}$ لدولة i خلال زمن t.
- أما $PUBLICSPENDING_{it}$ فهو المتغير المفسر لدولة i خلال زمن t.
- في حين أن $HEALTHCAREEXPEND_{it}$ و$GDPpercapita$ لدولة i خلال زمن t متغيران متحكمان في النموذج لتفادي التحيز في النتائج المقدرة.

أما ξ_{it} فهو الخطأ، والذي هو مجموع الآثار غير المرئية للمتغيرات المستقلة v_i وكل من الخطأ الفردي μ_{it} .

3.2.2 تحليل وصفي لبيانات الدراسة :

وبعد تحديد متغيرات النموذج الذي تم بناءه اعتمادا على الدراسات السابقة من جهة، وطبيعة اقتصاديات الدول : الجزائر ، تونس والمغرب محل الدراسة من جهة أخرى. وفي المرحلة الموالية لابد من القيام بمجموعة من الإختبارات الإحصائية الوصفية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة و لعينة متكونة من ثلاث دول (الجزائر، تونس، المغرب)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, 2002. p. 258.

جدول 10: الإحصاء الوصفي لبيانات البانل المستخدمة للدراسة القياسية

Variable		المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	أعلى قيمة	الملاحظات
GINI	**Overall**	**37.87222**	3.127417	28	44.02	N = 90
	Between		2.570982	34.953	39.79933	n = 3
	Within		2.307507	30.91922	42.09289	T = 30
GDP percapita	**Overall**	**2761.299**	1167.743	1199.32	5591.21	N = 90
	Between		537.388	2142.543	3111.202	n = 3
	Within		1081.174	1102.367	5241.307	T = 30
Public spen (USD Millions)	**Overall**	**12.93813**	7.322699	4.3	31.79	N = 90
	Between		5.563939	6.53	16.54138	n = 3
	Within		5.722914	1.495127	28.98513	T = 30
health~	**Overall**	**56.89667**	23.09038	15.3	99.85	N = 90
	Between		23.58441	32.327	79.35367	n = 3
	Within		12.57708	38.543	83.56967	T = 30

- **ملاحظة:** N (عدد الملاحظات) ,n(3دول), T (الفترات = 1990-2019)

المصدر :إعداد الباحثة

من خلال نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات يمكن استنتاج ما يلي :

– قدر المتوسط الحسابي لمؤشر GINI بـ 37,87 خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره 3,12 ونلاحظ أن هذا المؤشر يعتبر اقل تشتتا مقارنة بالمتغيرات الأخرى خلال فترة الدراسة لان تباينه صغير قدر المتوسط الحسابي لـ نصيب المفرد من الناتج بـ 2761,299 بانحراف معياري كبير قدره 1167 وهذا يدل على وجود اختلاف كبير بين نصيب الفرد من الناتج بين الدول في العينة قدر المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الانفاق الصحي 56,89 بانحراف معياري قدره 23,09 بالنسبة للانفاق العام فقدر متوسطه الحسابي خلال فترة الدراسة بـ 12,93 بانحراف معياري قدره 7,32 .

3.2.2.اختبار جذر الوحدة للبانل IPS:

قبل تقدير نماذج بيانات البانل لابد أولا من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، و التي تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لأنها أكثر دقة، يبين الجدول الاتي نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات البحث في المستوى وبعد أخذ الفرق الأول، وتشير فرضية العدم للإختبارات إلى وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية للمتغير مقابل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة، حيث يتم تطبيق الإختبارات وفق طريقة محددة بالبدء بتطبيق النموذج الأشمل (مع ثابت ومتجه) في المستوى والفرق الأول، ومن ثم نموذج مع ثابت فقط، والنموذج بدون ثابت ومتجه.

جدول (11): اختبار جذر الوحدة للبانل IPS

المتغيرات	عند المستوى Level		الفرق الأول First Diff		درجة التكامل I(d)
	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية	الاحتمال	
GINI	-0.83318	0.2024	-5.05060	0.0000	I(1)
DEPNS	3.70286	0.9999	-2.27894	0.0113	I(1)
DEPSANITAIRE	2.27465	0.9885	-5.83987	0.0000	I(1)
PIB	1.01820	0.8457	-3.77938	0.0001	I(1)
القرار	غير مستقرة		مستقرة		

المصدر : من اعداد الباحثة

من خلال نتائج اختبار IPS للجذر الأحادي في البانل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاحصائية المحسوبة عند المستوى بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي ان متغيرات الدراسة تحتوي على جذر احادي غير متجانس في البانل أي انها غير مستقرة عند المستوى ، كما نلاحظ أنه بعد أخذ الفروق الأولى استقرت كل المتغيرات و بالتالي يمكن استنتاج أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أي انها من الشكل I(1) .

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة عند نفس الدرجة (الدرجة الأولى أو الفررق الأول) يمكننا الانتقال إلى المرحلة الثانية من الدراسة القياسية، المتمثلة في إجراء النحدار البانل بالتأثيرات الثابتة والعشوائية والمفاضلة بينهما.

4.2.2.انحدار البانل –الأثر الثابت:

يعتمد تقدير نموذج الإننحدار التجميعي السابق على الفرضيات الخاصة بالحد الثابت، والمعلمات، والخطأ العشوائي مما يعني وجود حالات مختلفة والتي تمثل نموذج التأثيرات الثابتة.

جدول (12) : انحدار البانل –الأثر الثابت

Dependent Variable: GINI		**Obs per group: min = 30**		
Number of obs = 90		**Number of groups = 3**		**Avg = 30**
Max = 90				
Model	*Fixed effects (within regression)* *F (3.84) = 190.88* *Prob > F = 0.4463* *Rho = 0.63446328* *R^2 = 0.7454*			
Var	**Coefficient**	**Std. Err**	**t – stat**	**P> |t|**
publicspending	-0.0561792	.0492707	-1.14	0.257
healthcareexpend	0.0347565	.0273236	1.27	0.207
GDPpercapita	-0.000114	.0003329	-0.34	0.733
Constant	36.93645	1.183569	31.21	0.000

Note: * significant at the 0.05 level, ** significant at the 0.01 level.

Source: Panel regression with fixed effects performed by authors using STATA16 software

من خلال نتائج تقدير نماذج الأثر الثابت Fixed effect model الموضحة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

- معامل انحدار الانفاق الحكومي سالب يقدر ب 0,0561- أي ان ارتفاع الانفاق العام بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض مؤشر GINI بـ 0,0561 و هو تاثير غير معنوي احصائيا عند مستوى 5 % لان القيمة الاحتمالية تقدر 0,257

- معامل انحدار نصيب الفرد من الانفاق الصحي يقدر ب 0,034 أي ان ارتفاع الانفاق الصحي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع مؤشر GINI بـ 0,034 وهو تاثير غير معنوي احصائيا عند مستوى 5 % لان القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0,207
- معامل انحدار نصيب الفرد من الناتج يقدر ب 0,000114- أي ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض مؤشر GINI بـ 0,000114- و هو تاثير ضعيف و غير معنوي احصائيا عند مستوى 5 % لان القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0,733

5.2.2. انحدار البانل –الأثر العشوائي:

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والعدالة الاجتماعية ، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Data Panel) من خلال تطبيق نماذج وهي: نموذج الانحدار الثابت بقي لديا اختبار الأثر العشوائي . ونتائجه كانت موضحة في الجدول التالي:

جدول (13) انحدار البانل –الأثر العشوائي

Dependent Variable: GINI **Number of obs = 90** **Avg = 30**			**Obs per group: min = 30** **Number of groups = 3** **Max = 90**	
Model	Random effects (GLS regression) Wald chi2(4) = 33477.41 Prob > chi2 = 0.0000 Rho = 0 R^2 = 0.7454			
Var	***Coefficient***	***Std. Err***	***Z***	***P>|z|***
publicspending	-.0303456	.0529707	-0.57	0.567
healthcareexpend	-.0622739	.0173265	-3.59	0.000**
GDPpercapita	.000221	.0002693	0.82	0.412
Constant	41.1979	.9166288	44.95	0.000

Note: * significant at the 0.05 level, ** significant at the 0.01 level

Source: Panel regression with random effects performed by authors using STATA16 software

يوضح الجدول 11 والجدول 12 مخرجات انحدار البانل بالتأثيرات الثابتة والعشوائية، ولإيجاد نموذج التقدير الأفضل، طبقت هذه الدراسة اختبار هوسمان (جدول 13)

من خلال نتائج تقدير نماذج الأثر العشوائي Random effect model الموضحة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

- معامل انحدار الانفاق الحكومي سالب يقدر ب 0,303- أي ان ارتفاع الانفاق العام بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض مؤشرGINI بـ 0,303 وهو تاثير غير معنوي احصائيا عند مستوى 5% لان القيمة الاحتماية تقدر 0,257
- معامل انحدار نصيب الفرد من الانفاق الصحي يقدر ب 0,622- أي ان ارتفاع الانفاق الصحي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض مؤشر GINI بـ 0,622 وهو تاثير معنوي احصائيا عند مستوى 5 % وكذلك 1 %
- معامل انحدار نصيب الفرد من الناتج يقدر ب 0,000221 أي ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بوحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع مؤشر GINIبـ 0,000221 وهو تاثير ضعيف وغير معنوي احصائيا عند مستوى 5 % لان القيمة الاحتمالية تقدر بـ 0,412

6.2.2.اختبار هوسمان: Hausman1978)

بالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار (Hausman 1978) ، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية. ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولك مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البلدية لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة.

جدول (14): اختبار هوسمان

الفرضية العدمية: نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل	
Chi2	**Prob> Chi2**
0.00	0.00*

Note: * significant at the 0.05 level
Source: Hausman test performed by authors using STATA16 software

يبين الجدول أن الفرضية العدمية غير قابلة للرفض لأن القيمة الاحتمالية (0.00)أصغر من 0.05. لذلك ، وفقًا لاختبار Hausman ، فإن أفضل نموذج للتقدير هو انحدار البانل ذي التأثيرات الثابتة (Baltagi et al.، 2003).

7.2.2 اختبار الاستقلال المقطعي لبيانات البانل حسب بيزاران 2015 :

لاعتبار أن انحدار البانل ذي التأثيرات الثابتة مناسب للدراسة القياسية وفقًا لـ (Wooldridge 2010) ، تم إجراء ثلاثة اختبارات لفحص التشخيصات ، اختبار الاستقلال المقطعي لـ(Pesaran 2015) ، واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء لـ (J Wooldridge 2012) ، واختبار عدم ثبات التباين عبر الزمن لـ (Baum 2001). وبالتالي ، فمن المستحسن الحصول على قيم احتمال عالية غير معنوية (الجدول. 13 ، الجدول. 14 ، والجدول. 15).

جدول (15) اختبار الاستقلال المقطعي لبيانات البانل حسب بيزاران 2015

الفرضية العدمية: عدم وجود استقلال مقطعي في بيانات البانل	
Z– stat	**P> |z|**
0.947	0.3435

Source: Cross-sectional dependence test performed by authors using STATA16 software

يبين الجدول أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بقيمة الاحتمال غير مهمة (0.3435> 0.05). وبالتالي ، وجود استقلال مقطعي في بيانات البانل.

8.2.2 اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي للأخطاء في بانل التأثيرات الثابتة :

بعد عرضنا لاختبار التأثيرات الثابتة و العشوائية، الآن سنقد اختبار Wooldridge الذي يفرض باستقلال قيم حد الخطأ في الفترة(Et) عن الفترة (Et-1) لأي دولة بين فترات نفس الدولة، بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي مقطعي لحد الخطأ.

جدول (16) اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي للأخطاء في بانل التأثيرات الثابتة

الفرضية العدمية: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	
F (1,2)	**Prob> F**
26.281	0.0360*

Note: ** significant at the 0.05 level.
Source: Wooldridge test for autocorrelation performed by authors using STATA16 software.

يبين الجدول أن الفرضية الصفرية مرفوضة بقيمة احتمالية عالية (0.00360 <0.05). وبالتالي ، توجد مشكلة ارتباط ذاتي في البانل مع انحدار تأثيرات ثابتة.

Wald test for group-wise heteroskedasticity in the fixed effects regression

الفرضية العدمية: عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين عبر الزمن

Chi2(3)	**Prob> Chi2**
44.68	**0.0000***

Note: ** significant at the 0.01 level.
Source: Group-Wise heteroskedasticity test performed by authors using STATA16 software.

يبين الجدول (16) أن الفرضية الصفرية مرفوضة بقيمة احتمالية عالية (0.0000 <0.01). وبالتالي ، توجد مشكلة عدم ثبات التباين في انحدار البنل ذي التأثيرات الثابتة. نظرًا لأن انحدار البانل ذي التأثيرات الثابتة غير مقبول لوجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين عبر الزمن ، فقد استخدم هذا البحث انحدار المتوسط التجميعي Panel Mean Group (MG) في الأجل الطويل لبيانات البانل المستقلة مقطعيا لـ Pesaran and Smith (1995) ، حيث يستخدم هذا البحث حزمة XTMG لـ

Eberhardt (2012) في برنامج STATA16. ولتطبيق هذا الانحدار، نتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الآجل أي التحقق من وجود تكامل مشترك، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات.

9.2.2 اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni:

يعد هذا الاختبار من أكثر لاختبارات استخداماً في اختبار وجود التكامل المشترك في بيانات البانل، حيث يبين الجدول (17) نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك بين المتغيرات مع ثابت فقط ونتائج االختبار مع ثابت ومتجه. ومن أجل اختبار فرضية العدم التي تقو بوجود تكامل متزامن مقابل الفرض البديل لعدم وجود تكامل متزامن لنموذج البانل، اقترح (Pedroni) سبعة اختبارات، أربعة تقوم على البعد الداخلي للتكامل، وهي:Panel :، وثلاثة اختبارات تقوم على البعد البيني للتكامل، وهي-Panel PP statistic ،Panel ADF-statistic ،Panel rho-statistic ،v-statistic ،Group Rho-statistic ،Group PP-statistic ،Group ADF-statistic

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك، من أجل التأكد من النتائج وأخذ صورة أكثر وضوحاً للعلاقة التوازنية في المدى الطويل:

جدول(17) اختبار التكامل المشترك Pedroni

Pedroni co-integration test				
الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك –البعد الداخلي–)				
	Statistic	**Prob**	**W.statistic**	**Prob**
Panel V-statistic	**-0.356809**	**0.6394**	**-0.463739**	**0.6786**
Panel Rho-statistic	**0.355771**	**0.6390**	**0.340579**	**0.6333**
Panel ADF-statistic	**-2.832022**	**0.0023**	**-1.817959**	**0.0345**
Panel PP-statistic	**-4.540617**	**0.0000**	**-2.811091**	**0.0025**
الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك –البعد البيني–)				
Group Rho-statistic	**1.010918**	**0.8440**		
Group PP-statistic	**-6.531944**	**0.0000**		
Group ADF-statistic	**-2.081012**	**0.0187**		

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

إن قراءة اختبار Pedroni، تعتمد على قيمة الاحتمال المرافقة لكل إحصائية محسوبة بحيث يمكن ملاحظة:

- بالنسبة لدول اللمغرب العربي ، فمن بين سبعة (7) إحصائيات نجد أربعة إحصائيات بقيمة احتمال أصغر من 5%، الأولى هي إحصائية (Panel PP-statistic) بقيمة 4.54- واحتمال 0.00، والإحصائية (Panel ADF-statistic) الثانية بقيمة 2.83- واحتمال 0.00، وهما مرتبطان بالبعد الفردي (العيني) وبالتالي يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن بين نصيب الفرد من الانفاق الصحي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و التوزيع العادل للدخل لكل دولة في المجموعة. أما الإحصائية الثالثة (Group ADF statistic) بقيمة 2.08- واحتمال 0.01، والإحصائية الرابعة (Group PP-statistic) بقيمة 6.53- واحتمال 0.00 وهما مرتبطان بالبعد البيني (بين الدول)، وعليه يتم قبول وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات نصيب الفرد من الانفاق الصحي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و التوزيع العادل للدخل بين الدول المختلفة في المجموعة.
- بالتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ووجود استقلال مقطعي في بيانات البانل، وبعد التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات التباين عبر الزمن، فإن انحدار المتوسط التجميعي Panel Mean Group (MG) في الأجل الطويل لبيانات البانل المستقة مقطعيا لـ مناسب لأجراء الدراسة القياسية ، حيث يتميز هذا الانحدار بخاصية إعطاء انحدار لكل مقطع على حدة ، أي يوفر انحدار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع لكل دولة على حدة .

10.2.2 انحدار المتوسط التجميعي لـ Pesaran and Smith (1995) :

إن اختيار طريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود تعد الأفضل ، فإن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الإختبار في: أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك. ولإختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

جدول 18: انحدار المتوسط التجميعي لـ Pesaran and Smith (1995)

Dependent Variable: GINI			***Obs per group: min = 30***	
Number of obs = 90			***Number of groups = 3***	
Avg = 30			***Max = 90***	
Model	***Pesaran & Smith (1995) Mean Group estimator*** ***Wald chi2(2) = 52.39*** ***Prob > chi2 = 0.0000***			
Var	***Coefficient***	***Std. Err***	***Z***	***P> |z|***
publicspending	-.3381253	.1075559	-3.14	0.002**
healthcareexpend	.0352909	.1416685	0.25	0.803
GDPpercapita	.0007461	.0012216	0.61	0.541
Constant	37.81331	8.516268	4.44	0.000**

Note: ** significant at the 0.01 level.
Source: Dynamic panel one-step system GMM performed by authors using STATA16 software

11.2.2 انحدار المتوسط التجميعي لـ Pesaran and Smith (1995) لكل دولة على حدة:

بعد عرضنا لإختبار انحدار المتوسط التجميعي لكل النموذج، الآن سنقوم بايضاح نتائج انحدار المتوسط التجميعي لـ Pesaran and Smith (1995) لكل دولة على حدة:

جدول 19: انحدار المتوسط التجميعي لـ Pesaran and Smith (1995) لكل دولة على حدة

Dependent Variable: GINI			**Obs per group: min =30**		
Number of obs = 90	**Avg = 30**	**Max = 90**	**Number of groups = 3**		
Model		**Pesaran & Smith (1995) Mean Group estimator** **Wald chi2(2) = 52.39** **Prob > chi2 = 0.0000**			
Var		*Coefficient*	*Std. Err*	*Z*	*P> |z|*
1	Publicspending	-.3947793	.1468175	-2.69	0.007**
	Healthcareexpend	-.1578926	.0525251	-3.01	0.003**
	GDPpercapita	.0000907	.0003333	0.27	0.786
	Constant	53.73041	3.548325	15.14	0.000**
2	Publicspending	-.1300831	.0879213	-1.48	0.139
	Healthcareexpend	.3113821	.0873218	3.57	0.000**
	GDPpercapita	-.0009646	.0009834	-0.98	0.327
	Constant	24.60453	4.074486	6.04	0.000**
3	Publicspending	-.4895135	.3959299	-1.24	0.216
	Healthcareexpend	-.0476167	.028729	-1.66	0.097 *
	GDPpercapita	.0031121	.000511	6.09	0.000 **
	Constant	35.10501	2.762206	12.71	0.000**

Note: ** significant at the 0.01 level, * significant at the 0.10 level
Source: Dynamic panel one-step system GMM performed by authors using STATA16 software

إذا من خلال ما اسفرت عليه الاختبارات اعلاه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- بالنسبة للجزائر فقد نجحت الرعاية الصحية وهذا يتماشى مع اصلاح الجزائر للمنظومة الصحية خلال سنة.2002 وخلال سنة 2014 .حيث يحفز دخل الفرد في تحقيق الرفاهية والعدالة.
- في المغرب فقد فشلت سياسة الانفاق العمومي وهذا يرجع لعدم دعم المملكة المغربية للبرامج الاجتماعية التي ترفع من التعليم وللصحة وهذا ما بينته النتيجة السالبة والمعنوية احصائيا للرعاية الصحية في المغرب .
- أما في تونس فقد نجح فيها الناتج المحلي في تحفيز العدالة الاجتماعية، حيث يحفز دخل الفرد في تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل ابراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد القياسي لبيانات البانل التي أصبحت حاليا محل اهتمام من طرف الباحثين الاقتصاديين نظرا للأفضلية التي تتسم بها مقارنة بنماذج السلاسل الزمنية الأخرى، حيث تم التركيز من خلال هذا الفصل على طرق تقدير نماذج البانل الساكنة وتتمثل في كل نموذج الأثر الثابت ، العشوائي والانحدار التجميعي و الاختبارات الإحصائية المتعلقة بها، ومن جانب اخر تم عرض مختلف اختبارات الجذر الأحادي للسلاسل الزمنية في البانل اختبارات للتكامل المشترك وطرق تقدير انحدار الأجل الطويل و نماذج تصحيح الخطأ في البانل بالإضافة الى اختبارات العلاقات السببية، و يمكن استنتاج الأهمية الكبيرة للاقتصاد القياسي للبانل في تحليل السلاسل الزمنية المقطعية وهي تعتبر أفضلية مقارنة بنماذج السلاسل الزمنية الأخر.

وكذلك قمنا بتحليل وصفي وقياسي لسياسة الانفاق العام لحالة الجزائر و تونس والمغرب ، وذلك لمعرفة مدى رشادة برامج الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية خاصة، وذلك بتحليل اقتصادي للظواهر والشواهد المدروسة. اذ أظهرنا الطرق والاساليب التي انتهجتها كل من المغرب و الجزائر وتونس في محاربة الفقر والتقليل منه خلال فترات مختلفة و مدى نجاعة كل مخطط في الحفاظ على حياة كريمة للأفراد .

الخاتمـــــة العـامة

الخاتمة العامة :

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية حيث تعرضنا من خلالها إلى معالجة و توضيح جانب مهم يتعلق بالإنفاق العام مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ، و ذلك بدراسة تحليلية وقياسية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر وتونس و المغرب ، والتي شكلت جميع فصول هذا البحث التي شملت ثلاثة فصول. اعتمدنا في الجانب النظري على أهم النظريات الأساسية في جانب الإنفاق العام و طريقة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ،ابرزنا أهم الدراسات التي عالجت أحد متغيرلت الدراسة ، قمنا بدراسة الواقع المعاش بدول المغرب العربي ألا و هي الجزائر تونس و المغرب ، وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج و التوصيات :

نتائج الدراسة :

- ونتيجة لذلك، تم تحليل تجريبي مفاده أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي له تأثير كبير على عدم المساواة في الدخل. وقد ثبت أن هذا الأثر مباشر من خلال الضرائب والنفقات الاجتماعية ولكنه غير مباشر من خلال رأس المال البشري والمؤسسات والدخل. وقد ثبت أن الإنفاق العام (باستثناء نفقات التعليم)، بخلاف الإنفاق على الأجور، له دور كبير في تنظيم توزيع الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن آثار النفقات العامة الخالية من نفقات التعليم على توزيع الدخل ضعيفة.

- وإجمالي الإنفاق الاجتماعي العام والإنفاق الاجتماعي الخاص في النموذج الثالث، وإجمالي الإنفاق الاجتماعي بخلاف الصحة في النموذج الرابع مع الأشياء الثمينة المستقلة الأخرى للبلدان الثلاث وهذا يتوافق مع الفرضية الأولى التي مفادها وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام وتوزيع الدخل العادل بين الأفراد في كل من الجزائر تونس والمغرب.

- ووجدت علاقة سلبية قوية بين النفقات الاجتماعية والفقر. وومعدلات الشيخوخة والبطالة لها قوة تفسيرية، ولكن هذا لا يؤثر على العلاقة بين التحويلات الاجتماعية والفقر.

- آثار الإنفاق العام على توزيع الدخل، استُنتج أن الضرائب على الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات تقلل من عدم المساواة في الدخل ولكن ضرائب الاستهلاك والجمارك زادت. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الاجتماعية إلى آثار إيجابية لتوزيع الدخل على التعليم والصحة والنفقات العامة للأسر. وهذا ما يبين صحة الفرضية الثانية التي قمنا بصياغتها أن هناك علاقة طردية بين سياسة التوزيع وإعادة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- في سياق الدول العربية، تتطلب العدالة الاجتماعية نهجاً تشاركياً يشارك فيه جميع المواطنين والمقيمين في عملية التنمية ويستفيدون من ثمارها. ويجب أن يستند هذا النهج إلى حقوق الإنسان وتكافؤ فرص الوصول إلى التنمية وفرص العمل. ويجب أن يكون هذا النهج مدمجاً بشكل مناسب في استراتيجية إصلاح حقيقي، وأن يعزز تسوية الانضمام والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة وأن يرسي أساس متين لاقتصاد المستقبل. وليس هناك ما يدل على أن الاضطراب السياسي في المنطقة يؤدي إلى مسار متغير لاتجاه السياسة العامة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية. وهناك خوف من زيادة الظلم و/أو التمييز العكسي في بعض الحالات. وهذا لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد الصراع، والأهم من ذلك كله لن يسمح بتحقيق نهضة حقيقية تقوم على العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية، مما يدفع الدول العربية إلى الخروج من المأزق الحالي هذه النتيجة تأكد فرضيتنا الثالثة بوجود علاقة عكسية بين تفاقم ظاهرة الفساد والبيروقراطية وتحقيق العدالة الإجتماعية، ومستوى تحقيق العدالة.

وختاما لما سبق استعراضه يمكننا استنتاج التالي:

1 – إن فكرة العدالة والإنصاف تقع ضمن منظومة القيم الأخلاقية والإنسانية التي عنيت بها الحرية والمساواة وسواها، حيث تلتصق بها التصاقا لا يمكن فصلها بعضأ عن بعض

2 – لا يمكن تحقيق المساواة في غياب العدالة، لأن العدالة والإنصاف. لهما الأساس في المجتمعات وتطور الشعوب والثقافات عبر العصور

3– إن حاجات المكونات الاجتماعية هي التي تساعد على إبراز وتمايز دور العدالة والإنصاف مستندة إلى التشريح الديني والإنساني والوطني والدولي في كل المراحل والفترات الزمنية لتنظيم العلاقات البشرية وتضمينها نطوطا ناظم لتلك العلاقات والوصول إلى علاقات البحث في المجتمعات.

4 – لتحقيق الاستقرار في النظام الاجتماعية بين البشر يجب تنظيم العلاقات الداخلية فيما بينها، من جهة وتنظيم العلاقات الخارجية. من جهة أخرى

5– بناء المؤسسات الاجتماعية والتشريعية والقانونية هي جزء من تنمية الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة التي تندرج عليها العدالة والإنصاف.

6– العدالة والإنصاف ترتبط بالمفاهيم الفلسفية القديمة التي وضعها الإنسان من خلال تساؤلات، تدور حول تنظيم حياته الاجتماعية والتي لم تختلف عما جاء في الرسائل السماوية.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تعتبر كحلول لتوجيه النفقات العامة للدولة في سبيل تحقيق معدلات اقتصادية عند الطموح المرغوب فيه كما يلي :

- ضرورة التقيد بالنماذج الحديثة في تسيير الميزانية العامة لمدولة مثل ميزانية البرامج والأداء، ميزانية الساس الصفري ...الخ.
- العمل على توجيه جيد لنفقات التجهيز باعتبارها المسلك المهم في تحقيق إنتاجية إقتصادية مهمة والرفع من معدلات النمو االقتصادي.
- التقليل من الإسراف في توزيع الإعتمادات المالية على النشاطات الإقتصادية غير المنتجة
- العمل على ادخار المنطق التشاركي التسيير مع القطاع الخاص في تسيير المرافق العامة ، و ادخار طرق التسيير بالنتائج و الأهداف لتوزيع جيد للإعتمادات المالية بدون اسراف .
- ضرورة تفعيل مؤسسات القطاع الصناعي وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة.
- العمل على زيادة استقلالية البنوك المركزية وتطوير الآليات في مجال الرقابة على البنوك .
- إصلاح قطاع العدالة والقضاء بما يكفل تكريس المساواة وعدم التمييز.
- اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات بالدول العربية .
- -إنشاء أجهزة رقابية متخصصة للمساءلة و المحاسبة ذات استقلالية مالية و إدارية، و بصلاحية قانونية.
- الإلتزام بمعايير الإفصاح و الشفافية في كافة المؤسسات بالدول العربية سواء بالمؤسسات الخاصو أو العامة
- -تفيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، واعادة العمل بقانون ضبط الميزانية.

- يجب على الجزائر أن لا تنظر للمنظمة العالمية للتجارة نظرة تشاؤم أو حتى نظرة تفاؤل المبالغ فيه بل عليها أن تنظر نظرة فاحصة ودقيقة وأن تتخذ خطوات فعالة للتأهيل اقتصادها بتوجيه برامج التنمية نحو قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي بدلا من الاعتماد على العائدات النفطية.
- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.
- -العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال العام بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وفق آليات ذات فعالية عالية.
- -ضرورة تفعيل دور صناع القرار والباحثين الاقتصاديين لتقديم برامج اقتصادية تهدف للرفع من كفاءة سياسة الانفاق العام في استهداف العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها.
- توفير البيئة الصالحة لنشأة الشباب المغاربي وتأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.
- إيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية.
- إعطاء المناطق الريفية الأولية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية .
- ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكتل مغاربي قوي.
- -العمل على وضع استراتيجية مدروسة لتوظيف النفقات الجبائية والإعانات الموجه للمستثمرين بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الإعتماد الكلي على مصادر التمويل المتأتية من قطاع المحروقات
- ضرورة وجود إرادة سياسية فاعلة لتحقيق آليات الحكم الراشد بما ينعكس على تفعيل وتعميق الإصلاحات الاقتصادية.
- ضرورة استحداث برامج اقتصادية اجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية في شتى مجالات الرعاية الصحية؛ التعليم؛ الاعانات الاجتماعية وخاصة في مناطق الظل التي تشكل تحدي لكل دول المغرب العربي.

- تفعيل القوانين الخاصة بمكافحة الفساد.
- تكثيف البرامج التكوينية وتدريب الكفاءات من أجل التماشي الحسن مع الرموز والمعايير المالية الدولية.
- ضرورة توفير البيانات و الأرقام للباحثين من أجل دراسة الوضع الراهن لأيجاد حلول و النهوض باقتصاد الدول.

قائمـــــة المـراجع

❖ المراجع باالغة العربية:

- **القرآن الكريم :**

- سورة ابراهيم (ع) الآية 32- 34
- سورة الحشر الآية 7.
- سورة النحل الآية 116-117

- **الكتب:**

- ابراهيم العيسوى، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، بوابة الششروق، أكتوبر 2012. ص1: https://www.shorouknews.com
- ابراهيم على عبد الله، أنور المجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة النشر.
- احمد جمال الدين موسى، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006م. ص66.
- ادم سمث (1723-1790) Adam smith وهو اشهر الاقتصاديين الكلاسيكيين على الاخلاق, ولد في مدينة كركاوتي في اسكتلندا, كان يدرس الفلسفة وكان استاذا لعلم المنطق في جامعة كلاسكو, اصدر كتاب (بحث في طبيعة وثروة الامم) عام 1776.
- آدم سميث (1723-1790) فيلسوف من اسكتلندا ، يعتبر من مؤسسي المذهب الفردي الحر ،
- اريك هوبرزباوم ، أزمة متصعة الثقافة و المجتمع في القرن العشرين ، ترجمة سهام عبد السلام ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيوت ، 2015 ، ص 113
- أشرف عبد المطلب ، الطبيعة المذهبية لاقتصاد الإسلامي ،منبر الشرق ، القاهر ، 1994 ، ص 38 .
- باهر محمد عتلم، المالية العامة – أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية-، مكتبة الأداب، الطبعة الخامسة، 1998،
- بطرس بطرس غالي ، محمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1988 .
- تقي الدين النبهاني ، النظام الاقتصادي في الاسلام ، الطبعة 6 ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الكويت ، 2004 ، ص 45 .

قائمة المراجع

- جان أوريو فولتيرأو العقل ملكا ، ترجمة عبود كاسوحة ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ، 2018
- جون ستيوارت ميل (1806-1873) من رواد المذهب الكلاسيكي و يعد حلقة وصل بين المذهب الفردي و المذهب الإشتراكي ، نشر سنة 1836 كتابا اسماه مبادئ الاقتصاد السياسي
- جون كينيث جالبرت, تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ص233 ترجمة فؤاد احمد بليغ تقديم : اسماعيل صبري عبد الله. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب– الكويت عام 2001
- جون كينيث جالبرت, تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ص233 ترجمة فؤاد احمد بليغ تقديم: اسماعيل صبري عبد الله. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب– الكويت عام 2001، ص236.
- حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص410.
- حسين محمد سمحان وأخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 134.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ،الجزائر 2007 ، ص 13
- خضير عباس , طهر – دراسة موجزة في نظريات التوزيع وتوزيع دخول عناصر الانتاج ص40, الطبعة الثانية – دار الحرية للطباعة والنشر – بغداد -1975م .
- رفعت المحجوب المالية العامة الجزء الاول – النفقات العامة دار النهضة العربية للنشر ص21 عام 1964
- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة(مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 486.
- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 52.
- السيد عبد المولى، الوجيز في المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر،2003 ، ص 89.
- سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الاسلام، القاهرة: دار الشروق، 1995. ص [32].
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الرابعة، مكتبة الرسالة الدولية للطباعة والكمبيوتر، قطر، 2000، ص 214.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 34.
- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2009 ، ص208 .
- عادل أحمد حشيش تاريخ الفكر الإقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1947 ص 576 .

قائمة المراجع

- عادل العوا ، المذاهب الخلاقية ، الجزء 2 ، جامعة دمشق للطباعة ، دمشق ، 1959 ، ص 496.
- عادل فليح العلي ، مالية الدولة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 277 .
- عادل فليح العلي ، مالية الدولية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 2008 ، ص 188.
- عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان، ،2001، ص273.
- عبد الرحمن المالكي ، السياسة الاقتصادية المثلة ، دار الأمة ، بيروت ، 1963 ، ص 63
- عبد الله مختار يونس ,الملكية في الشريعة الاسلامية ودورها في الاقتصاد الاسلامي (الاسكندرية مؤسسة شباب الجامعة عام 1987ص287
- عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص251.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص 17.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية-، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص179.
- عبد الوهاب الداهري, اقتصاديات الاصلاح الزراعي (بغداد, مطبعة العاني, 1970) ص99- 100
- عبدالرحمن محمود عليان، العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد: الضوابط والآليات، المؤتمر الأول لقسم المحاسبة والمراجعة عام 2011/ 2012)، كلية التجارة جامعة عين شمس، دار المنظومة، 2016.
- عبلة عبد الحميد بخاري، مصدر سابق، ص4 (انترنت).
- عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي، خصائص الدول الاقل نمواً، (انترنت).
- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 33.
- محمد أحمد الكايد، التحليل المالي و الاقتصادي، دار كنوز للمعرفة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010،ص 21.
- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 284.
- محمد باقر الصدر, اقتصادنا اقتصادنا الطبعة المحققة في المؤتمر (قم : مطبعت شريعت, 1424 هـ) ص649
- ٌحمد حامد دويدار واخرون- اصول علم الاقتصاد السياسي بدون ذكر المكان الدار الجامعية 7م 1988

قائمة المراجع

- محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، سوريا،2013 ، ص38 .
- محمد عبد الرؤوف : تأملات اسلامية في الرأسمالية الديمقراطية ، ترجمة غالي عودة ، دار البشير ، عمان الأردن ، 1988 ، ص 138
- محمد عرفان حلمى ، مبادئ العدالة الإجتماعية الإسلامية فى حل مشكلة الفقر ، ص 6-8 . https://www.academia.edu/12597711
- محمد عزيز – التوزيع – توزيع الدخل القومي والثروة – جامعة بغداد –مطبعة العارف بغداد 1966.ص129
- مصطفى عبد الحسن فرحان . نظرية التوزيع في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر , وزارة الثقافة,ط1 بغداد 2012 ص17
- مصطفى عبد الحسن فرحان نظرة التوزيع في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر ص66 ط1 عام 2012, اصدار وزارة الثقافة
- مؤيد جميل محمد ميالة،علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ،فلسطين ، 2006 ، ص 48 .
- النجار عبد الهادي، الاسلام والاقتصاد، الكويت، 1983م، ص77-78.مصدر انترنت
- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005، ص 18.
- نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار المناهج، عمان 2005، ص 40.
- هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة و السياسة المالية ، الجزء الاول : النفقات العامة . الايرادات العامة . القروض العامة ، مطبعة التعليم العالي بغداد، الطبعة الثانية ، 1988 ، العراق ، ص 61.
- هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر ، 2006 ، ص 360
- هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية مصر ، 2006 ، ص 361 .

- وهيبة سراج ، أسماء ناويس ،" التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة الاقتصاد و المالية الجزائر ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2017 ، ص 67-78.
- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010،ص 109.
- ويل أرندت ، قصة الفلسفة : من أفلاطون الى جون ديوي حياة و آراء أعاظم رجال الفلسة في العالم ، ترجمة فتح الله المشعشع ، الطبعة 4 ،مكتبة المعارف ، بيروت ، 2014 ، ص 492 .

❖ **الرسائل الجامعية و الأطروحات :**

- شاكر محمود شهاب، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 1989، ص 21،22.
- فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس ،2020 ، ص 142.
- لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة لدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2014 ص 44 .
- مريم وحيد، الخطاب السياسى فى السينما المصرية: دراسة فى مفهوم العدالة الإجتماعية 1961-1981، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2018.
- يسرى مهدي حسن، أثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص52.
- يوسف عبد الله العاني (توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الاسلامي دراسة مقارنة, رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد عام 2002 ص4

❖ **المجلات و المقالات والدوريات :**

- آيت يحيى سمير ، ممو سعيدة ،" تشخيص التفاوتات في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية الجزائر ، المجلد 9 ، العدد4 ، ص 512-533 ، 2019

قائمة المراجع

- . البشير عبد الكريم ، سراج وهيبة، " تحليل العلاقة بين توزيع الدخل ، النمو الاقتصادي و الفقر في الدول العربية" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر ، المجلد 9 العدد 11 ،2013 ، ص 1-22 .
- بن جلول خالد، د. فلفول عبد القادر، دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر، إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018، ص 4.
- بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1990-2017- ، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 06، 2018، ص 98.
- بن علي قريجيج، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1990 إلى 2017، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد02، العدد01، 2018، ص94-115.
- بن لحسن الهواري ،"الفقر و التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية الجزائر ، المجلد 3 العدد 2 ، 2017 ، ص 46-69.
- بوزيد سفيان ، كبداني سيدي أحمد ،" اتجاهات عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر في ضوء برامج الإصلاحات الهيكلية" ، مجلة البحوث الاقتصادسة المتقدمة ،ص 68-91 ، 2017 .
- تقار عبد الكريم، برامج الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013، ص 4.
- توفيق كرمية، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، المجلد12، العدد22، 2017، ص82،60.
- حسن فرج سلطان واخر, نحو سياسة انمائية تحقق النمو وتضمن الحد من التفاوت في الدخول ((مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية)) (مجلة) بغداد نيسان 2006 العدد 12 ص67
- حميدة مختار، نسرين كزيز، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر-، 2007-2017، مجلة الإبداع، المجلد08، العدد01، 2018، ص108-126.
- خالد بن جلول، عبد القادر فلفول، دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2015/1990 باستخدام منهجية توزيع الخطأ ECM، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات، المجلد01، العدد0، 2018، ص58-73.

قائمة المراجع

- ياسين شكيمة ، محمد البشير الأعور "الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي و سياسات توزيع الدخل دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية" مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة الجزائر ، المجلد 3 رقم 2 ، 2017 ،ص 163-178
- ديانا عبد الحسن عبد الله محمد ، ظاهر محسن هاني ، العدالة الاجتماعية معوقاتها و سبل تحقيقها في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية المجلد 27 العدد5 ، 2019 .
- عدالة العجال ، كبداني سيد أحمد بعنوان " قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية" ، مجلة دفاتر اقتصادية ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 81-100
- صلاح الدين كروش، فايزة بلعابد، حنان دودان، تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي1970-2016، 2019، ص157-173.
- عبد القادر روشو، محمد راتول، أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة المعيار، المجلد06، العدد01، 2006، ص437-445.
- عبد الكريم تقار، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد04، العدد02، 2013، ص225-234.
- علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الانفاق العام في دول الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد03، العدد09، 2014، ص07-26.
- علي مكيد، عماد معوشي، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970-2007، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد04، العدد06، 2014، ص114-149.
- فاطمة الزهراء زروقي، أثر الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد08، العدد2017،01، 2017، ص270-280.
- فتيحة الجوزي، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 واجراءات ترشيدها، مجلة معارف، المجلد12، العدد23، 2017، ص210-218.
- نور الدين زراري، أحمد جابة، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/2001)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2017، المجلد10، العدد02، ص742/767.

قائمة المراجع

- كبداني سيدي أحمد، بريكسي رقيق رشيد. "تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000 ".*مجلة الباحث الإقتصادي* العدد 2 ص.74-52 :(2014)
- كرمية توفيق، أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة معارف، السنة 12، العدد 22، جوان 2017،ص 2.
- كروش صلاح الدين و أخرون، تحليل أثر الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي على التضخم الاقتصادي باستخدام نموذج السببية لغرانجر في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 3، العدد 2، 2019.
- لبيب شقير . تاريخ الفكر الاقتصادي بدون ذكر المكان مطبعة الرسالة ص 139 – 141 عام 1968 .
- مانع بن حامد الجهني ،الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة ، دارالندوة العالمية للطباعة و النشر و التوزيع ، الرياض ، 1997 ، ص 921
- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010 .
- محمد باقر الصدر – اقتصادنا الطبعة المحققة في المؤتمر (قم : مطبعت شريعت, 1424 هـ) ص380- 381
- محمد بن عزة، أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية للعالقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 11 ، العدد 24 ،
- محمد بن عزة ، دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الانفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد9 ، ديسمبر2015
- هناء بن عزة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2014/1990)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد04، العدد01، 2017، ص127-143.
- وافي ناجم، د.جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلة 08، العدد 02، جوان 2020، ص 7.
- يونس علي أحمد ، " تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل
- في مدينة كركوك لسنة 2009 "، مجلة الإدارة و الاقتصاد الجزائر ، العدد 83 ، 2010، ص 278-307.

❖ **القوانين والمراسيم:**

- صندوق النقد الدولي، دليل احصاءات مالية الحكومة، إدارة الاحصاءات، الطبعة 2001،2، ص62.
- القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 24.
- القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 35.

المراجع باالغة الأجنبية:

❖ **Ouvrages :**

- ADELMAN, I. et MORRIS, C. An anatomy of income distribution in developing nations: a summary of findings. 1971.
- C. V. Brown and P. M. Jackson – public sector Economics (Oxford,Martin Robertson. Oxford, 1980), p88.
- David.N. Himan Economics , Fourth edition, Mc Graw-Hill, New York 1997,p495.
- Dielman, 1989, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian University, USA, P 02.
- buchan, n., brewer, m., grimalda, g., wilson, r., fatas, e. and foddy, m. (2011). "global social identity and
- Fleischacker Samuel, A short History of Distributive Justice, London, Cambridge, 2004.
- François escalle: maitriser les finances publiques: pourquoi, comment?,edition économica; 2005 , p205.
- Free. A and Kim, 2007, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, p 02.
- herrmann b, thöni c, gächter s (2008) antisocial punishment across societies. *science* 319: 1362-1367.
- Hoshimo@med.teityo-u.ac.jp.publishing 2014
- Inge Kaul, Pedro Conceiçao, The New Public Finance, the united nation development programme, new york,2006,p119.
- Maya BACACHE BEAUVALLET , Florian MAYNERIS. Le rôle de l'Etat . Editions Bréal , France , 2006 p17
- McPherson J. Robert, Correcting John Rawls' Social Justice, The Reformed Conservative, 2012, available on: https://www.thereformedconservative.org/correcting-john-rawls, 26/3/2019.
- Michael Novac, Social Justice: Not What You Think It Is, Heritage Foundation, December 2009, No. 1138, pp. 1-2.
- Michael Reisch, 'Defining social justice in a socially unjust world' (2002) 83(4) Families in Society 343, 343.

- milanovic, b. (2015). global inequality of opportunity: how much of our income is determined by where we live?. review of economics and statistics, 97(2).
- Novac Michael, Social Justice: Not What You Think It Is, Heritage Foundation, December 2009, No. 1138, pp. 1-2.
- Peracchi. F, 2001, « Econometrics », England, John Wiley et Sons LTD, p 397
- Pesaran M et al (1997) , Pooled estimation of Long-Run Relationships in Dynamic Heterogeneous panel
- M.H pesaran y shin and r smith 1999 op cit.
- Raphael, Concepts of Justice, (New York: Oxford University Press), 2001, available on: https://www.worldcat.org/title/concepts-of-justice/oclc/46882607/viewport, 26/3/2019.
- Rectenwald Michael, A Critique of 'Social Justice' Ideology: Thinking through Marx and Nietzsche, July 2017, available on: https://www.legitgov.org/Critique-Social-Justice-Ideology-Thinking-through-Marx-and-Nietzsche, 26/3/2019.
- Régie Bourbonnais. « Econometrie » ,Dunod 5eme édition . Paris, 2003,p225
- Social Justice: Rawls, Nozick and Singer, BSC Faculty, available on: http://faculty.bsc.edu/bmyers/justiceslide.htm, 26/3/2019.
- Sven Scha_rath , Pooled Mean Group Estimator with MIDAS Covariates
- Swift Adam, Political Philosophy: A Beginners' Guide for Students and Politicians, Cambridge: Polity Press, 2006, available on: https://books.google.com.eg/books?id=koYetXlCc-IC&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false, 26/3/2019.
- tan, k.-c. 2017. what is this thing called global justice?. london: routledge
- William Green, 2003, « Econometric Analysis », 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, p 272.
-

❖ Périodiques, revue et études:

- KAUDER, Björn et POTRAFKE, Niklas. Globalization and social justice in OECD countries. *Review of World Economics*, 2015, vol. 151, no 2, p. 353-376.
- (Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria : Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality)
- AFONSO, Antonio, SCHUKNECHT, Ludger, et TANZI, Vito. Income distribution determinants and public spending efficiency. The Journal of Economic Inequality, 2010, vol. 8, no 3, p. 367-389.
- ALAN T. PEACOCK JACK AND WISEMAN ; the growth of public expenditure in the united kingdom ;oxford University Press,london ; 1961 p31
- Anwar Shah, Public expenditure analysis –public sector governance and accountability series , , The International Bank for Reconstruction and Development, Library of Congress Cataloging-in-Publications Data,2005,p17.
- BADAT, Saleem et SAYED, Yusuf. Post-1994 South African education: The challenge of social justice. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 2014, vol. 652, no 1, p. 127-148.

قائمة المراجع

- Behr Thomas, Luigi Taparelli D'Azeglio, S.J. (1793-1862) and the Development of Scholastic Natural-Law Thought as a Science of Society and Politics, Journal of Markets & MoralityVolume 6, Number 1, Spring 2003.
- DREVDAHL, Denise, KNEIPP, Shawn M., CANALES, Mary K., *et al.* Reinvesting in social justice: A capital idea for public health nursing?. *Advances in Nursing Science*, 2001, vol. 24, no 2, p. 19-31.
- Edward F. Mark W. Frank (2007) , Estimation of nonstationary heterogeneous panels, *The Stata Journal* , Number 2, pp. 197{208
- GEO-JAJA, Macleans. Educational decentralization, public spending, and social justice in Nigeria. In : *Education and Social Justice*. Springer, Dordrecht, 2006. p. 115-138.
- Jackson Ben, The Conceptual History of Social Justice, POLITICAL STUDIES REVIEW: 2005 VOL 3, 356–373.
- James M. Buchanan, Marilyn R. Flowers, The Public Finances, An Introductory Textbook, 5th edition, 1980, P7
- KAUDER, Björn et POTRAFKE, Niklas. Globalization and social justice in OECD countries. Review of World Economics, 2015, vol. 151, no 2, p. 353-376.
- LANDAU, Daniel L. Government expenditure and economic growth in the developed countries: 1952-76. Public Choice, 1985, p. 459-477.
- Laurence S . Seidman, PUBLIC FINANCE, McGraw-Hill/Irwin, New York,,2009,p58
- lind, jo thori and karl o. moene (2011) "miserly developments", journal of development studies vol. 47 no. 9, pages 1332-1352.
- M.H PESARAN AND R SMITH 1995 Estimition of long –run relationships from dynamic Heterogenerouse panel journal of Econometrics,68 pp 79-113
- M.H PESARAN AND Y.Shin and R SMITH 1999 Pooled Mean Group Estimition of from dynamic Heterogenerouse panel journal of the American Statistical Association,94,pp.621-634
- MUSAHARA, Herman. POVERTY AND EDUCATION SOME CRITICAL LINKS AND ISSUES WITH REFERENCE TO RWANDA. FACING THE CHALLENGES OF DEVELOPMENT IN A POST CONFLICT TRANSITION, 2005, p. 44.
- Pesaran, M.H. and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, 68, pp. 79-113. 1995
- Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, 94, pp.621-34. 1999
- Plus pertinent pour l'information peut être consulté: Randall G. Holcombe, A Theory of the Theory of Public Goods , Review of Austrian Economics 10, no. 1 (1997): 1-22.
- ROWLEY, Charles K. et TOLLISION, Robert D. Peacock and Wiseman on the growth of public expenditure. Public Choice, 1994, vol. 78, no 2, p. 125-128.
- SAHEB ABU HAMAD, Reza. Income distribution and economic growth in the developing countries. CONTEMPORARY ISLAMIC STUDIENS MAGAZINE, 2010, vol. 1, no 1, p. 1-20.
- T.M.D, Social Justice, life of the Spirit (1946-1964), Vol. 15, No. 170/171 (AUGUST-SEPTEMBER) 196

- Thomas Behr, Luigi Taparelli D'Azeglio, S.J. (1793-1862) and the Development of Scholastic Natural-Law Thought as a Science of Society and Politics, Journal of Markets & Morality Volume 6, Number 1 (Spring 2003), pp. 99–115.
- ULU, Mustafa Ilker. The effect of government social spending on income inequality in oecd: a panel data analysis. Uluslararası Ekonomi Siyaset İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi, 2018, vol. 1, no 3, p. 184-202.
- ZAJDA, Joseph, MAJHANOVICH, Suzanne, et RUST, Val. Education and social justice: Issues of liberty and equality in the global culture. In : *Education and social justice*. Springer, Dordrecht, 2006. p. 1-12.

❖ **Théses :**

- William H. Greene, ECONOMETRIC ANALYSIS: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, 2002. p. 258.

قائمـــــة الملاحق

الملحق 01:

Dependent Variable: GINI
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/27/21 Time: 21:14
Sample (adjusted): 1991 2019
Periods included: 29
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 87
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, User bandwidth = 6.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEPNS	-0.009884	0.079163	-0.124860	0.9009
DEPSANITAIRE	0.073289	0.043195	1.696723	0.0936
PIB	-0.000718	0.000526	-1.365467	0.1759

R-squared	0.484270	Mean dependent var	37.87713
Adjusted R-squared	0.452435	S.D. dependent var	3.159186
S.E. of regression	2.337722	Sum squared resid	442.6605
Long-run variance	12.59655		

الملحق02:

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
GINI	overall	37.87222	3.127417	28	44.02	N =	90
	between		2.570982	34.953	39.79933	n =	3
	within		2.307507	30.91922	42.09289	T =	30
GDPper~a	overall	2761.299	1167.743	1199.32	5591.21	N =	90
	between		537.388	2142.543	3111.202	n =	3
	within		1081.174	1102.367	5241.307	T =	30
public~g	overall	12.93813	7.322699	4.3	31.79	N =	90
	between		5.563939	6.53	16.54138	n =	3
	within		5.722914	1.495127	28.98513	T =	30
health~s	overall	56.89667	23.09038	15.3	99.85	N =	90
	between		23.58441	32.327	79.35367	n =	3
	within		12.57708	38.543	83.56967	T =	30

.

الملحق 03:

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =        90
Group variable: id                              Number of groups   =         3

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0310                                         min =        30
     between = 0.9019                                         avg =      30.0
     overall = 0.1447                                         max =        30

                                                F(3,84)            =      0.90
corr(u_i, Xb)  = -0.7063                        Prob > F           =    0.4463
```

GINI	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
publicspending	-.0561792	.0492707	-1.14	0.257	-.1541594	.0418011
healthcareexpenditures	.0347565	.0273236	1.27	0.207	-.0195795	.0890924
GDPpercapita	-.000114	.0003329	-0.34	0.733	-.000776	.000548
_cons	36.93645	1.183569	31.21	0.000	34.58279	39.2901
sigma_u	3.0802678					
sigma_e	2.3380335					
rho	.63446328	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(2, 84) = 18.80 Prob > F = 0.0000

الملحق 04:

```
Note: the rank of the differenced variance matrix (0) does not equal the number of coefficients being tested (3); be sure
      test.  Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables
```

	Coefficients (b) fe	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
publicspen~g	-.0561792	-.0561792	0	0
healthcare~s	.0347565	.0347565	0	0
GDPpercapita	-.000114	-.000114	0	0

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

              chi2(0) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                      =       0.00
            Prob>chi2 =          .
            (V_b-V_B is not positive definite)
```

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
     F(  1,         2) =      26.281
               Prob > F =       0.0360
```

الملحق05:

Pesaran & Smith (1995) Mean Group estimator

All coefficients present represent averages across groups (**id**)
Coefficient averages computed as **unweighted** means

Mean Group type estimation	Number of obs	=	90
Group variable: **id**	Number of groups	=	3
	Obs per group:		
	min	=	30
	avg	=	30.0
	max	=	30
	Wald chi2(2)	=	52.39
	Prob > chi2	=	0.0000

GINI	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
publicspending	-.3381253	.1075559	-3.14	0.002	-.548931	-.1273196
healthcareexpenditures	.0352909	.1416685	0.25	0.803	-.2423743	.3129562
GDPpercapita	.0007461	.0012216	0.61	0.541	-.0016483	.0031404
_cons	37.81331	8.516268	4.44	0.000	21.12174	54.50489

Root Mean Squared Error (sigma): **1.4166**

ملحق 06:

Group-specific coefficients

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
Group 1						
publicspen~g	-.3947793	.1468175	-2.69	0.007	-.6825363	-.1070223
healthcare~s	-.1578926	.0525251	-3.01	0.003	-.2608399	-.0549452
GDPpercapita	.0000907	.0003333	0.27	0.786	-.0005626	.000744
_cons	53.73041	3.548325	15.14	0.000	46.77582	60.685
Group 2						
publicspen~g	-.1300831	.0879213	-1.48	0.139	-.3024057	.0422396
healthcare~s	.3113821	.0873218	3.57	0.000	.1402345	.4825296
GDPpercapita	-.0009646	.0009834	-0.98	0.327	-.0028921	.0009629
_cons	24.60453	4.074486	6.04	0.000	16.61868	32.59037
Group 3						
publicspen~g	-.4895135	.3959299	-1.24	0.216	-1.265522	.2864948
healthcare~s	-.0476167	.028729	-1.66	0.097	-.1039244	.008691
GDPpercapita	.0031121	.000511	6.09	0.000	.0021106	.0041136
_cons	35.10501	2.762206	12.71	0.000	29.69118	40.51883

الملخّص:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها خاصة في الدول النامية، لكن ما لم يتم تناوله في الدراسات السابقة هو تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية. حيث يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في تحديد وتوجيه العدالة الاجتماعية. وبالتالي تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي في دول المغرب العربي (تونس. الجزائر. المغرب) خلال فترة 1990-2019. تم قياس متغير العدالة الاجتماعية بمؤشر GINI في حين ان متغير الإنفاق الحكومي تم قياسه بحجم الإنفاق السنوي (مليار دولار). و تم تطبيق Mean Group Panel كنموذج قياسي يقيس أثر الإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إضافة لتحقق شرط استقلال المجموعات المقطعية عن بعضها البعض (cross sectionl dependece). أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر إجمالا بشكل ايجابي على العدالة الاجتماعية في الجزائر، أما في المغرب هناك غياب للعدالة الاجتماعية وذلك للتأثير السلبي للإنفاق الصحي على العدالة الاجتماعية، وفي تونس نجح الناتج المحلي في تحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحيّة: الإنفاق العام، العدالة الاجتماعية، مؤشر جيني، Mean Group Panel.

Résumé:

De nombreuses études ont exploré le thème de la justice sociale et les moyens d'y parvenir, en particulier dans les pays en développement, mais ce qui n'a pas été abordé dans les études précédentes, c'est l'analyse de la relation entre les dépenses publiques et la justice sociale. Où les dépenses publiques jouent un rôle important dans la détermination et l'orientation de la justice sociale. Ainsi, cette étude vise à analyser et mesurer l'impact des dépenses publiques dans les pays du Maghreb arabe (Tunisie, Algérie, Maroc) au cours de la période 1990-2019. La variable de justice sociale a été mesurée par l'indice GINI, tandis que la variable de dépenses gouvernementales a été mesurée par le montant des dépenses annuelles (en milliards de dollars). Cette étude a appliqué la méthode du groupe moyen de panel (MG) comme modèle standard pour mesurer l'impact des dépenses gouvernementales sur la justice sociale à long terme car il existe une co-intégration entre les variables de l'étude en plus de l'existence de la condition du dépendance transversale. Les résultats ont montré que les dépenses publiques affectent généralement positivement la justice sociale en Algérie, alors qu'au Maroc il y a une absence de justice sociale en raison de l'impact négatif des dépenses de santé sur la justice sociale, et en Tunisie, le PIB a réussi à atteindre la justice sociale.

Mots-clés : Dépenses publiques ; Justice sociale; GINI ; Mean Group Panel.

Abstract:

Many studies have explored the topic of social justice and ways to achieve it, especially in developing countries, but what was not addressed in previous studies is the analysis of the relationship between government spending and social justice. Where government spending plays an important role in determining and directing social justice. Therefore, this study aims to analyse and measure the impact of government spending in the countries of the Arab Maghreb (Tunisia, Algeria, Morocco) during the period 1990-2019. The social justice variable was measured by the GINI index, while the government spending variable was measured by the amount of annual spending (billion dollars). This study applied the panel mean group (MG) method as a standard model to measure the impact of government spending on social justice in the long run because there is a co-integration between the variables of the study besides the existence of the condition of the cross-sectional dependence. The results showed that government spending generally positively affects social justice in Algeria, while in Morocco there is an absence of social justice due to the negative impact of health spending on social justice, and in Tunisia, the GDP succeeded in achieving social justice.

Keywords: Public spending; Social justice; GINI; Mean Group Panel.